

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربية

نظرة النحويين والقراء إلى القراءات المتواترة

Point of view Grammatical and Reader to Recitation Recurrent

إعداد الطالب : إبراهيم بن أحمد بن عبد الله عبد الجليل

إشراف أ.د/ عبد الرزاق بن عبد الرحمن السعدي

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة دكتوراه في اللغة العربية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: الأربعاء 2014/11/19م

جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية الدراسات العليا
قسم اللغة العربية



نظرة النحويين والقراء إلى القراءات المتواترة

إعداد
إبراهيم بن أحمد بن عبد الله عبد الجليل

إشراف

أ.د/ عبد الرزاق بن عبد الرحمن السعدي

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة دكتوراه في اللغة العربية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: الأربعاء 2014/11/19م

Global University of Islamic Sciences

College of Graduate Studies

Department of Arabic Language

Preparation

Ibrahim bin Ahmed bin Abdullah Abdul Jalil

The supervision of Prof. Dr.

Abdul Razak bin Abdul Rahman al-Saadi

" A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Doctor of Language Studies at The World Islamic Science and Education University "

Date of discussion:

Wednesday 19/11/2014

التفويض

أنا الطالب/ إبراهيم بن أحمد بن عبد الله عبد الجليل، أفوض جامعة العوم الإسلامية العالمية بتزويد نسخ من رسالتي هذه للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم :

التاريخ:

التوقيع:

الإهداء

إلى من لهما الفضل الأكبر عليَّ بعد الله تعالى ...والديّ العزيزين،اللذين ربياني صغيرا...

وإلى كل من له فضل عليَّ... من أساتذتي الفضلاء،الذين فتحوا لي مناهل العلم لأرتشف منها أعذب القطرات،ورياض المعرفة لأقطف منها أنضر الزهرات..

وإلى أهل القرآن الكريم،الذين هم أهل الله تعالى وخاصته،كثَّر الله سوادهم ونصرهم على عدوهم.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل.

إبراهيم

الشكر والتقدير

اللهَ الكريمَ وحده أحمدُ وأشكر، فهو المحمود والمشكور بكل لسان، جل ثناؤه، وتباركت صفاته وأسماؤه،أحمده وأثني عليه الثناء الجزيل أن وفقني لإتمام هذه الأطروحة، وأصلي وأسلم على خير خلق الله محمد بن عبد الله الهاشمي القرشي، أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وأصحابه أولي الهداية والرشاد.

وبعد ..

أما وقد أذن الله سبحانه بإنهاء هذا العمل، فلا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل شكري وخالص تقديري لأستاذي الكريم الدكتور/ عبد الرزاق بن عبد الرحمن السعدي الذي تتلمذت له بدراسة كثير من المواد،ثم أكمل الله عليّ النعمة بأن جعله مشرفا على أطروحتي،حيث رعى هذا العمل موجها وناصحا ومرشدا، أسأل الله أن يجزيه عن العلم وطلابه خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أعانني بإمدادي بالكتب النافعة، أو أشار علي بملحوظات قيمة تخدم هذه الأطروحة، وإلى كل من نظر إلى هذا العمل بعين الرضا والقبول،فجزاهم الله تعالى خير ما يجزي به عباده الصالحين.

وأما السادة العلماء،أعضاء لجنة المناقشة: فضيلة الأستاذ الدكتور شحادة حميدي العمري، والأستاذ الدكتور عبد المنعم أحمد صالح، والأستاذ الدكتور محمود مبارك عبيدات، فلهم مني كلُّ شكر وتقدير وعرفان بالجميل،على ما تجشموه من عناء قراءة هذه الأطروحة، وتصويبها، وأحتسب أجرهم وثوابهم عند رب العالمين.

وبعد فهذا هو جهد المقل، فما كان من صواب فمن الله، وما كان من قصور أو تقصير فمن نفسي.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

الفهرست العام

الملخص باللغة العربية

نظرة النحويين والقراء إلى القراءات المتواترة

إعداد

إبراهيم بن أحمد بن عبد الله عبد الجليل

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الرزاق بن عبد الرحمن السعدي

تاريخ المناقشة : الأربعاء 2014/11/19م

ملخص الأطروحة...

تحاول هذه الدراسة أن تكشف عن قضية مهمة ، وهي كثيرا ما كانت محل جدال ونقاش، ألا وهي : كيف ينظر النحويون والقراء إلى القراءات المتواترة، وهل اتفقوا على ضوابط معينة للتواتر ؟ وما الأسباب التي دفعت بعضهم إلى تخطئة القراء، على الرغم من أن بعض النحويين هم من القراء ؟

وسيتعرض الباحث إلى التعريف بالقراءات القرآنية ، ذاكرا سبب نزولها والشروط الواجب توافرها في القراءة المقبولة، ومبينا أثر هذه القراءات في إثراء الدرس اللغوي والتقعيد النحوي ، كما سيقوم الباحث بالتحليل لبعض القراءات التي تم الاعتراض عليها، محاولا توجيهها توجيها يربأ بها عما نسب إليها من اللحن والخطأ.

وسيوضح الباحث أن مذهب النحويين في القراءات يرتكز على صفات وضوابط معينة ، متى تحققت في قراءة، فهي مقبولة صحيحة، وليس بالضرورة عندهم أن تكون القراءة بكاملها متواترة، وإنما تخضع مفرداتها للنظر وتطبيق الضوابط، فقد التزموا بشرط موافقة العربية ، وقدموه على غيره من الشروط، ولذلك لا يضيقون من القراءات القرآنية إلا بما خالف الكثير الشائع ،أو القياسي من كلام العرب.

وأماالقراء فاعتمدوا شرط التواتر في قبول القراءة، وقدموه على غيره، فمتى ثبت تواتر القراءة، فلا يهمهم وافقت قواعد النحاة أو خالفتها، وسيكشف البحث أن النحاة وإن طعنوا في بعض القراءات ،إلا أنهم اتخذوا الكثير منها شاهدا على إثبات قواعد قرروها ، وقوانين سنوها.

ويختم الباحث رسالته بالتعرض لأثر القراءات القرآنية في الدلالة اللغوية والدلالة الشرعيةوما لهاتين الدلالتين من أهمية كبرى، ومكانة عظمى عند النحويين، وعند الفقهاء والأصوليين.

مشكلة الدراسة وأهميتها ..

إن هذه الدراسة تكشف عن حقيقة مهمة تتعلق في اللبس الواقع بين القراء والنحويين، في قضية القراءات المتواترة، ففي الوقت الذي يعتبر فيه القراء القراءات السبعة قرآنا لا يجوز ردّها، ولا يصح تخطِئتها ، إذ أنزلوها منزلة العصمة في القرآن ،وأن القرّاء السبعة هم أضبط نقلا، وأحرص أمانة، وأثبت دينا من أن يُقدح في قراءاتهم، يرى النحويون أن القول بتواتر القراءات ،لا يصح إلا على معنى واحد أنها متواترة بالنسبة إلى قراءة القارئ نفسه لا إلى مجموع القراءات عند كل قارئ، وبيان ذلك:أنها –إن صحت سندا –فهي صحيحة السند إلى ذلك القارئ الذي روى قراءته هو لا قراءة غيره، ولو اتفق على نقلها ممن لا يتواطئون على الكذب، وأما تواترها عن النبيصلى الله عليه وسلم ففيه نظر.

ونتج عن ذلك أن تعاملوا مع القراءات المتواترة من حيثُ الصحةُ وعدمُها مثل تعاملهم مع أي كلام عربي آخر، والذي يطلع على كتب التفسير،و كتب النحو واللغة سيجد مجموعة من الردود على قراءات متواترة لبعض القراءالسبعة المشهورين

أهداف الدراسة ومبرراتها:

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة وجهةنظر النحويين نحو القراءات المتواترة، ومن ثم البحث عن الأسباب التي دفعت أولئك الجهابذة العظام من علماء الأمة إلى رد بعض ما تواتر من كتاب الله تعالى ، مع أن القرآن الكريم وقراءاته المتواترة،من

عند الله، لا دخل للقراء فيها، ونسبتها إليهم هي نسبة ملازمة ودوام ، لا نسبة اختراع وابتداع، وأن هؤلاء الأئمة القراء تلقوا قراءاتهم بالأسانيد المتصلة ،وارتضتهم الأمة الإسلامية جيلاً عن جيل ، وتلقت قراءاتهم بالاستحسان والقبول .

كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح حقيقة مهمة ، تتمثل في أن نحاتنا الأجلاء عندما طعنوا في بعض القراءات، كان باعثهم على ذلك هو اعتقادهم أن النحويين أضبط للقراءة من القراء، ولم يكن قصدهم الطعن في كتاب الله ، فهم أحرص الناس عليه ، وأكثرهم فهما لأسراره ، وما اشتغلوا بالنحو إلا من أجل صيانته، وحفظه من أن يتطرق إليه لحن أو خطأ،بل إنّ البعض منهم كانوا من القراء كأبي عمرو بن العلاء، والكسائي.

الدراسات السابقة:

تركزت الدراسلت السابقة حول الدفاع عن القراءات التي ردها النحاة وبالغ البعض في اتهامهم وتجريحهم، وقد فاتأولئك الذين تناولوا هذه القضية أن نظرة النحويين للقراءات المتواترة، تختلف عن نظرة القراء، وأزعم أن هذه الدراسة ستجيب على أسئلة عديدة ، وتزيل اللبس الحاصل لدى بعض الباحثين في هذا المجال،وحسب علم الباحث أن المكتبة العربية تخلو من كتاب مستقل، يعالج القراءاتِ المتواترةَ واختلاف نظرة الفريقين إليها، وكانت معظم الدراسات التي اطلعت عليها تأتي في شكل أبحاث متفرقة هنا وهناك ، وربما جاءت في بعض الكتب استطرادا عند الحديث عن الاستشهاد بالقراءات القرآنية، أو عند تناول شخصية من الشخصيات، الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان التعرف على آراء النحاة من هذه القضية إلا بعد الرجوع إلى كتب القراءات، أو كتب التفسير ، أو كتب الأدب ، أو كتب اللغة.

منهجية البحث:يتبع الباحث المنهج التحليلي،النقدي.

Point of view Grammatical and Reader to Recitation Recurrent

Preparation

Ibrahim bin Ahmed bin Abdullah Abdul Jalil

The supervision of Prof. Dr.

Abdul Razak bin Abdul Rahman al-Saadi

Abistracr

in this thesis, I tried to uncover the cause of the task, often were the subject of debate and discussion, namely: How does the Grammarians and readers to frequent readings, and whether they agreed to certain controls for frequency? The reasons that prompted some readers to faulted, although some grammarians themselves from readers? Vavctan my thesis defines readings, and origins and the reason for their multiplicity, and evidence of descent, and why famous of whom seven readers without the other, and then dealt with the conditions that must be met in reading accepted, explaining in detail every clause of telecom conditions, and then set aside a large area of research to analyze and study and discuss some of the readings Quranic frequent, both approved by the grammarians and they adopted a witness to the rules Osaloha, and controls Guennoha, or that supported by some of the rules, and they made an example of this, then singled Mbgesa special to mention readings replayed some grammarians under the pretext of violating grammatical rules they founded on the word of the Arabs her hair and scattered, and responded all Khalvha, did not enjoy

the acceptance they have, because of their beliefs in accepting the readings, differs from the doctrine of readers, Vmzhbhm based on recipes and certain controls, when achieved in reading, they accepted the right which may not be refunded, nor solve the undeniable, and not necessarily have to be read a readers entire frequent, but are subject vocabulary for consideration and application controls, and found them have committed themselves subject to the approval of Arab, and they gave it to other

conditions, so they do not throng of readings but including bucking many common, or the standard of the language of the Arabs, and they think that to say the frequency of readings, not true only one meaning they frequently for reading the reader himself not to the sum of the readings at each reader, and the frequency of the Prophet peace be upon him is subject to consideration, bringing about that dealt with readings frequent in terms of health and whether or not such dealings with any words of Arabic last There is no doubt that this act is a pitfall; and desirable about it, the consensus of the nation on the frequency of readings ten, and thus the response read frequently if he responded to the Prophet peace be upon him, and Astqbh what he read it, and God forbid that Nhatna great, that fall into this dangerous slope, understanding imams diligent established science as a service to the Book of Allah, and the impetus for the occurrence of error in reading or melody.

She explained that Nhatna- mercy of Allah and that challenged some of the readings, but they have taken many of them a witness to prove the rules Orteuroha, and the laws of Snoha, and their grammatical, and the successors of the heritage of great, seeing them to do so, and reviewed a large number of readings approved by the Grammarians, and Sodoa their books huge.

Find concluded exposure to the impact of readings in semantics and linguistic significance of legitimacy, and these two Aldlalten of great importance, and the status of superpower when grammarians, and when scholars and fundamentalists.

In conclusion, I can only assure that I did my best, and sap .intellectual in this work, which lasted more than two and a half

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له،أنزل القرآن بلسان عربي مبين،ووسع على عباده بقراءته على سبعة أحرف ،وأشهد أن سيدنا وحبيبنا محمدا الصادق الأمين القائل :«يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط. فقال: يا محمد.. إن القرآن أنزل على سبعة أحرف ».(1)

اللهم صل وسلم وبارك على الرحمة المهداة والنعمة المسداة، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد ...

فقد كانت اللغة العربية، وما زالت مناط فخر واعتزاز، تحمَّل في سبيلها العلماء الأوائل أشد الصعاب،فشقوا البوادي والصحارَى رغبة في جمع شتات مفرداتها المتناثرة من أفواه الأعراب الضاربين في أعماق جزيرة العرب وما حولها، حتى تم لهم ما أرادوا.

وإذا كانت كل أمة تسعى إلى صون لغتها،والتمسك بها، فإن أمتنا العربية من باب أولى، لأن لغتها امتازت على غيرها من لغات الدنيا بنزول القرآن الكريم بها قال تعالى:﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ يوسف: 2 وتكفل المولى سبحانه بحفظ دستوره بقوله ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[الحجر: 9] فهذا تعهد منه سبحانه على بقاء هذه اللغة حية فاعلة بالرغم ما يصيب أبناءها من وهن وضعف عبر الأزمان.

ولا شك أن من أعظم علوم العربية علمَ النحو الذي نشأ في رحاب القرآن الكريم وقراءاته، وترعرع ونما ونضج في هذه الرحاب الطاهرة،وتأصلت قواعده،واستوت على سوقها في ظلاله الوارفة،وقد أثبت نحاتنا السابقون- رحمهم الله- مدى حرصهم على كتاب الله، وإبعاد شبح اللحن

---

(1)ينظر:سنن الترمذي لمؤلفه /محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (المتوفى : 279هـ) باب / ما جاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف. رقم الحديث (2868). 198/10

والخطأ في تلاوة آياته،فأبلوا بلاء حسنا في توثيق نص القرآن الكريم بالاحتجاج للقراءات وبيان عللها ووجوهها واختلاف قرائها.

حاولت في هذه الأطروحة أن أكشف عن قضية مهمة،كثيرا ما كانت محل جدال ونقاش،وهي : كيف ينظر النحويون والقراء إلى القراءات المتواترة، وهل اتفقوا على ضوابط معينة للتواتر؟ وما الأسباب التي دفعت بعضهم إلى تخطئة القراء، على الرغم من أن بعض النحويين هم أنفسهم من القراء؟.

فافتتحت أطروحتي بتعريف القراءات القرآنية ،ونشأتها وسبب تعددها، والدليل على نزولها، ولماذا اشتهر منهم قراء معينون دون غيرهم ،ثم تناولت الشروط الواجب توافرها في القراءة المقبولة،شارحا بالتفصيل كل شرط من تلكم الشروط،وبعدها خصصت مساحة كبيرة من البحث لتحليل بعض القراءات القرآنية المتواترة ودراستها، سواء التي أقرها النحاة واعتمدوها شاهدا على قواعد أصلوها، وضوابط قننوها،أم التي دعموا بها بعض القواعد، واتخذوها مثالا على ذلك ، ثم أفردت مبحثا خاصا لذكر قراءات ردها بعض النحويين بحجة مخالفتها القواعد النحوية التي أسسوها على كلام العرب شعرها ونثرها، وردوا كل ما خالفها،فلم تحظ بالقبول عندهم،لأن مذهبهم في قبول القراءات، يختلف عن مذهب القراء، فمذهبهم يرتكز على صفات وضوابط معينة،متى تحققت في قراءة، فهي المقبولة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، وليس بالضرورة عندهم أن تكون قراءة أحد القراء بكاملها متواترة، وإنما تخضع مفرداتها للنظر وتطبيق الضوابط، فوجدتهم قد التزموا بشرط موافقة العربية،وقدموه على غيره من الشروط، ولذلك لا يضيقون من القراءات القرآنية إلا بما خالف الشائع ،أو القياسي من كلام العرب، ويعتقدون أن القول بتواتر القراءات،لا يصح إلا على معنى واحد أنها متواترة بالنسبة إلى قراءة القارئ نفسه لا إلى مجموع القراءات عند كل قارئ،وأما تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم ففيه نظر،فنتج عن ذلك أن تعاملوا مع القراءات المتواترة من حيثُ الصحةُ وعدمُها مثل تعاملهم مع أي كلام عربي آخر، ولا شك أن هذا الفعل أمر محذور؛ ومرغوب عنه ،لإجماع الأمة على تواتر القراءات العشرة،وبذلك فإن من رد قراءة متواترة فكأنما رد على النبي صلى الله عليه وسلم، واستقبح ما قرأ به، وحاشا لنحاتنا العظماء،أن يقعوا في هذا المنزلق الخطير،فهم أئمة مجتهدون أسسوا علم النحو خدمة لكتاب الله، ودفعا لوقوع الخطأ أو اللحن في قراءته.

وأوضحت أن نحاتنا- رحمهم الله- وإن طعنوا في بعض القراءات،إلا أنهم اتخذوا كثيرا منها شاهدا على إثبات قواعد قرروها، وقوانين سنوها، وأعمالُهم النحوية، وما خلفوه من تراث عظيم، تشهد لهم بذلك،واستعرضت عددا كبيرا من القراءات التي أقرها النحويون، وسودوا بها كتبهم الضخمة.

وختمت البحث بالتعرض لأثر القراءات القرآنية في الدلالة اللغوية والدلالة الشرعية، وما لهاتين الدلالتين من أهمية كبرى، ومكانة عظمى عند النحويين، وعند الفقهاء والأصوليين.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أؤكد أنني بذلت قصارى جهدي، وعصارة فكري في هذا العمل، والذي استمر أكثر من عامين ونصف العام، فأرجو من الله سبحانه أن أكون قد وفقت فيما كنت أصبو إليه، وحققت فيما أرمي إليه، وأن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول ... مدخل تعريفي بالقراءات القرآنية

وفيه ثلاثة مباحث ..

المبحث الأول / نشأة علم القراءات القرآنية ودليل نزولها

المبحث الثاني / أسباب تعدد القراءات

المبحث الثالث/ ضوابط قبول القراءة القرآنية

المبحث الأول ... نشأة علم القراءات القرآنية ودليل نزولها

تعريف القرآن والقراءات

القراءات ميراث خالد اختصت به أمة الإسلام من بين سائر الأمم،فعلم القراءات علم جليل،له من الرواية ذروة سنامها،ومن الدراية صافي دررها،وإحكام مبانيها والتبحر في مقاصدها والغوص في معانيها بحر لا ساحل له، وغور لا قاع له.

ودراسة علم القراءات والحكم عليها ذات أهمية فائقة إلاّ أن من المسلم به أن هذا العلم علمَ القراءات لم يكن معروفا زمن الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا التقنين، وبهذه المصطلحات التي نجدها اليوم، ولكن من الثابت الذي لاشك فيه أن جميع القراءات المتواترة قرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم وأقرأ بها أصحابه.

وقبل الحديث عن نشأة علم القراءات، ومراحل تدوينها عبر العصور المختلفة،أجد من الأهمية أن أعرّف أولا بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والفرق بينهما .

القرآن كلمة عظيمة الشأن ،شاع ذكرها بين الأنام، فاستعملت بكل لسان، وكتبت في ملايين الملايين من الصحف والأوراق في جميع الأزمان، ولكن الاختلاف في تحديد المعنى اللغوي قديم، فها هو الإمام الطبري(ت310هـ) يقول:(.. فأما القرآن فإن المفسرين اختلفوا في تأويله، والواجب أن يكون تأويله على قول ابن عباس: من التلاوة والقراءة)(1)وهو يقصد الاختلاف في تحديد معناها اللغوي .

وقد ذهب العلماء في لفظ "القرآن" مذاهب عديدة، فهو عند بعضهم مهموز وعند بعضهم الآخر غير مهموز، فممن رأى أنه بغير همز الشافعي والفراء والأشعري- رحمهم الله جميعا -.
يقول الشافعي: إن لفظ القرآن ليس مشتقا ولا مهموزا ، فالقرآن عنده: "لم يُؤخذ من قرأ، ولو أخذ من قرأ لكان كل ما قُرئ قرآنا، ولكنه اسم للقرآن، مثل التوراة والإنجيل.
ويقول الفراء: إنه مشتق من القرائن، جمع قرينة؛ لأن آياته يشبه بعضها بعضا، فكأن بعضها قرينة على بعض.

وممن رأى أن لفظ "القرآن" مهموز: الزجاج واللحياني.
يقول الزجاج:(إن لفظ "القرآن" مهموز على وزن فعلان، وهو مشتق من القرء بمعنى الجمع، وأما الإمام القرطبي فيقول معلقا على تزيين القرآن بالأصوات:(إن الأمر بالتزيين اكتساب

---

(1)ينظر: الطبري،محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (1986) جامع البيان عن تأويل آي القرآن. ط7، 49/1

القراءات وتزيينها بأصواتنا وتقدير ذلك،أي:زينوا القراءة بأصواتكم؛ فيكون القرآن بمعنى القراءة، كما قال تعالى﴿وقرآن الفجر﴾أي:قراءة الفجر).(1)

ويقول ابن منظور:(ومعنى القرآن معنى الجمع،وسمي قرآنا لأنه يجمع السور....وقرَأتُ الشيءَ قُرْآناً جَمَعْتُه وضَمَمْتُ بعضَه إلى بعض)(2)

وقال صاحب تاج العروس:(ومعنى القرآن الجمع،وسمِّي قرآناً لأنه يجمعُ السُّوَرَ فَيَضمُّها ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴾ أي جَمعَهُ وقراءتَه). (3)

وذكر بعض العلماء أن تسمية هذا الكتاب قرآنا من بين كتب الله لكونه جامعا لثمرة كتبه،بل لجمعه ثمرة جميع العلوم.كما أشار تعالى إلى ذلك بقوله:﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾وقوله:﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾(4).

ورجح الدكتور/محمد الحبش رأي السيوطي، وهو نفسه رأي قال به من قبل الإمام الشافعي – رحمه الله - الذي ذهب إلى أن كلمة(قرآن)وضع إلهي،وليست اشتقاقا لغويا،ولذلك،فإن الصحابة تحرجوا من جمعها على الجموع القياسية،واختاروا بدلا من ذلك كلمة:مصحف ومصاحف.(5)

هذا ويطلق بالاشتراك اللفظي على مجموع القرآن،وعلى كل آية من آياته،فإذا سمعت من يتلو آية من القرآن صح أن تقول:إنه يقرأ القرآن: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾.(6)

والذي أميل إليه أن كلمة (القرآن) بالهمز مصدر للفعل قرأ، ثم أطلق على ما بين الدفتين من كلام

---

(1)ينظر:القرطبي ،أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (1952م)الجامع لأحكام القرآن 12/1

(2)ينظر:ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(1999م). لسان العرب، 11/ 78

(3)ينظر:الزبيدي، محمد مرتضى عبد الرزاق الحسيني،(1965م)تاج العروس من جواهر القاموس.370/1

(4)ينظر:القطاع،مناع،(2009م)مباحث في علوم القرآن ص20

(5)ينظر:حبش،محمد،القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعيةص32

(6)ينظر:القطان،مناع(1999م)مباحث في علوم القرآن ص20

الله تعالى، ومن ثم صار علما عليه ، وهي تحمل معنى الجمع، نظرا لأنه يجمع السور والآيات، ووزنه فعلان .

وأما (القرآن) دون همز،وهي قراءة ابن كثير المكي(1)فالظاهر أنه من قبيل النقل والحذف، فيكون المعنى واحدا بين المهموز وعدمه ، وليس ببعيد أن تكون النون أصلية من قولنا : قرنت الشيء بالشيء أي : ضممته، والقرآن الكريم تقترن سوره بعضها ببعض، حتى إن بعض القراء جعله كالسورة الواحدة ، ولم يبسمل إلا في سورة الفاتحة فقط ، وعليه يكون وزنه فعال .

ووضع تعريف محدد للقرآن الكريم من الصعوبة بمكان، ولذلك قال الشيخ مناع القطان:« الحد الحقيقي له هو استحضاره معهودا في الذهن، أو مشاهدا بالحس، كأن تشير إليه مكتوبا في المصحف، أو مقروءا باللسان فتقول : هو بين الدفتين، أو تقول : هو﴿ بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين..إلى قوله﴿ من الجنة والناس﴾.(2)

وهذا الذي ذهب إليه الشيخ المناع- رحمه الله- قال به من قبله الإمام الغزالي.

وأغلب العلماء الذين وضعوا تعريفا قالوا : بأنه كلام الله المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز، المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته المبدوء بسورة الفاتحة والمختتم بسورة الناس.

وأما القراءات فجمع قراءة،وهي مصدر للفعل الثلاثي المجرد (قرأ) وهذا الفعل يدور معناه حول الجمع والاجتماع،ومنه القرآن،وكأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص،وغير ذلك (3)والقراءة مصدر من قولنا: قرأت الشيء إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض،ومعنى قرأت القرآن على هذا:لفظت به مجموعا،ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٦﴾ فَإِذَا

---

(1)ينظر:ابن الجزري. شرح طيبة النشر لابن الجزري ص: 98

(2)ينظر: القطان،مناع(1999م)مباحث في علوم القرآن ص20

(3)ينظر:ابن فارس،أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(1989م) معجم مقاييس اللغة - تحقيق عبد السلام هارون ص79/5

قَرَأْنَـٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ [سورة القيامة آية 17]

أما القراءات اصطلاحا فقد تعددت تعريفات العلماء فيها وتنوعت،واختلفت اختلاف تغاير لا اختلاف تضاد،ومن الملاحظ أن السابقين من علماء القراءات لم يُعنَوْا كثيرا بوضع تعريف لهذا العلم، بحيث لا تجد حدا لها عند ابن مجاهد، ولا عند مكي بن أبي طالب القيسي،ولا عند ابن خالويه،ولا الفارسي، ولا عند غيرهم من معاصريهم، ولعل السبب هو ظهور هذا العلم وانتشاره بينهم،وكونه معروفا لديهم، فلم يحوجهم ذلك لوضع تعريف لها،ولعل أول من وضع حدا لهذا العلم هو الإمام ابن الجزري الذي ذهب إلى أن القراءات هي: (علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة.)(1)

و نقل هذا التعريفَ كثيرٌ من العلماء كالقسطلاني(2) و الدمياطي والشيخ علي محمد الضباع،وأحمد ابن محمد البنا،وغيرهم(3).

أمَّا أبو حيّان الأندلسي،فرأى أنّها: (الوجوه المختلفة التي سمح النّبي ﷺ بقراءة نصّ المصحف بها قصداً للتيسير ،والتي جاءت وفقاً للهجةٍ من اللهجات العربيّة).(4)

ورأى الشيخ الزرقاني أن القراءات هي:(مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم،مع اتفاق الروايات والطرق عنه،سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها)(5) وعرف الشيخ الشقانصي القراءات بأنها(مذهب من مذاهب النطق

---

(1)ينظر:ابن الجزري،محمد بن محمد بن محمد(1980م) منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص3، دار الكتب العلية .بيروت .

(2)ينظر:القسطلاني،أبو العباس أحمد بن محمد.لطائف الإشارات لفنون القراءات. تحقيق/ عبد الرحيم الطرهوني37/1

(3)ينظر:البنا،شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي(1987م) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر.67/1،تحقيق/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب. والقراءات القرآنية وما يتعلق بها للدكتور/فضل عباس. ص80

(4)ينظر:أبو حيان،محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النحوي الأندلسي(1987م) ارتشاف الضَّرَب)تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النماس –47/1. مطبعة المدني.

(5)ينظر:الزرقاني،محمد عبد العظيم(1995م) مناهل العرفان في علوم القرآن412/1، دار إحياء التراث.ط/1

في القرآن، يذهب به إمام من الأئمة القراء مذهبا يخالف غيره، وهي ثابتة بأسانيدها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم).(1)

ولشيخنا الفاضل الدكتور/ عبد الرزاق بن عبد الرحمن السعدي،تعريفٌ جليل، فقد سمعت منه مشافهة يعرف القراءات القرآنية بالقول:(القراءات علم يرشد القراء إلى قراءة القرآن الكريم بالوجوه العربية، التي نزلت وحيا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونقلت عنه بسند متواتر؛ تيسيرا على الأمة) .

---

(1)ينظر:الشقانصي،أحمد بن أحمد القيرواني(2008م)عمدة القارئين والمقرئين ص5 تحقيق/ عبد الرزاق سرور، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت . لبنان. ط/ الأولى.

الفرق بين القرآن والقراءات ...

اختلفت كلمة العلماء في هذا،فذهب الإمام الزركشي إلى أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، حيث قال:« ..واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان،فالقرآن: هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز،والقراءات:هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف،أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما »(1) ونقل السيوطي هذا الكلام ولم يتعقبه مما يدل على موافقته واستحسانه،(2)ووافقه صاحب كتاب إتحاف فضلاء البشر(3) والشيخ محمد بن عبد العظيم الزرقاني،حيث قال:« القراءات جمع قراءة وهي في اللغة مصدر سماعي لـ(قرأ) وفي الاصطلاح مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء،مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم،مع اتفاق الروايات والطرق عنه،سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها».

(4)

ورَدَّ الدكتور محيسن رأي الزركشي،ووصفه بأنه مجانب للصواب،ورأى أن القرآن والقراءات هما بمعنى واحد،لأن القرآن مصدر مرادف للقراءة،كما أن القراءات جمع قراءة،وأن هذه القراءات منزلة من عند الله تعالى. وبعد أن ذكر عدة أدلة قال:«وكلها تدل دلالة واضحة على أنه لا فرق بين كل من القرآن والقراءات،إذ كل منهما الوحي المنزل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ».(5)

---

(1)ينظر:الزركشي،بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (1957م)البرهان في علوم القرآن 318/1 تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر/دار إحياء الكتب العربية. الطبعة الأولى.

(2)ينظر:السيوطي،عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين ،الإتقان في علوم القرآن.تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. 22/1،دار التراث. القاهرة ط 3

(3)لأحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي

(4)ينظر:الزرقاني،مناهل العرفان في علوم القرآن ، مصدر سابق 412/1

(5)ينظر:محيسن،محمد سالم،(1993م)المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة47/1.دارالجيل. بيروت.لبنان.ط/ الثالثة.

إلا أن هذا الكلام لم يسلم من النقد أيضا،حيث قال الدكتور شعبان إسماعيل:«وأما ما قاله الدكتور

محمد محيسن فمردود وغير مقبول،ولم يقل به أحد من علمائنا السابقين،فلا يمكن أن يقال:إن القرآن والقراءات حقيقتان متحدتان؛لأن القراءات على اختلاف أنواعها،لا تشمل كلمات القرآن الكريم كله،بل هي موجودة في بعض ألفاظه فقط،فكيف يقال:إنهما حقيقتان متحدتان؟ كما أن التعريف المتقدم للقراءات يشمل القراءات المتواترة التي يصح أن يقرأ بها القرآن،والقراءات الشاذة التي لا يصح أن يقرأ بها القرآن الكريم».(1)

كما ناقش رأي الزركشي السابق الدكتور / فضل عباس- رحمه الله - قائلا : «رحم الله الإمام

الزركشي، ومع إجلالنا له، فإننا لا نتفق معه فيما ذهب إليه، فإن كان رحمه الله قصد من قوله: إن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان جميع القراءات المتواترة منها، وغير المتواترة، الموافقة لخط المصحف والمخالفة له، فإن قوله صحيح، وذلك أنا لا نقول بقرآنية ما لم يثبت متواترا من القراءات؛ لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وكذلك القراءات المنقولة بخبر الآحاد فليست قرآنا أيضا، أما إن عنى بقوله هذا القراءات المتواترة، فقوله غير مسلم له، وذلك أن القراءات المتواترة هي وحي منزل من عند الله،كما أن القرآن وحي منزل من عند الله تعالى، فإن الوحي نزل بكل وجه من الأوجه المتواترة التي يقرأ عليها القرآن الكريم».(2)

وبالجملة يمكنني أن أقول:إن المفهومين واردان،ذلك أن لفظ القراءات يطلق على العلم المعروف، ككتب القراءات وأسماء مؤلفيها،ونحوها، كما يطلق كذلك على أوجه الاختلاف بين القراء، وبالسياق يسهل التمييز بين المعنيين،وبذلك يمكن التوفيق بين الأقوال جميعها.

ولعل التعريف الذي وضعه الشيخ /عبد الفتاح القاضي هو الأكثر وضوحا،والأبعد عن النقد،حيث قال:« علم القراءات:هو علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية،وطريق أدائها اتفاقا واختلافا

---

(1)ينظر:إسماعيل ،شعبان بن محمد (2011م)المدخل إلى علم القراءات ص46،دار طيبة الخضراء.مكة المكرمة.

(2)ينظر:عباس ،فضل حسن،(2008م)القراءات القرآنية المتواترة وما يتعلق بها ص84، دار النفائس للنشر والتوزيع. ط/ الأولى.

مع عزو كل وجه لناقله»(1).

وأرى- والله أعلم بالصواب - أن القراءات لا تختلف عن القرآن، ولا يمكن أن تشكل من دونه حقيقة مستقلة، لأن القراءات هي أشكال وهيئات القرآن الكريم، وليست أبعاضا وأجزاء منفصلة عنه،وقد أدرك المفسرون هذا الأمر عندما أقدموا على تفسير القرآن الكريم، فأخذوا يتتبعون وجوه القراءات القرآنية، ويكشفون عن معاني الأدوات فيها، وما تحتمله من وجوه ودلالات، فكان القرآن بقراءاته مادة رئيسة لاستدلالاتهم واستنباط أحكامهم.

وسمعت أستاذنا الدكتور شحادة العمري يقول :إن القراءات القرآنية تفهم على النحو الآتي :

أولا : القرآن الكريم قراءة واحدة، وما يقال فيه قراءات إذا جاءت قراءة ثانية، أو ثالثة، أو رابعة، تلفظ بها مثل (إن هذان لساحران) ففيها أربع قراءات.

ثانيا/ أن قاريء القرآن الكريم بأي رواية من الروايات العشرين عن القراء العشرة، إنما يقرأ قرآنا.

---

(1)ينظر:القاضي،عبد الفتاح عبد الغني (2011م)البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة ، راجعه الشيخ/ صبري رجب كريم ص: 4 ، الناشر/ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة. ط/ الخامسة.

نشأة علم القراءات ودليل نزولها...

عندما نزل الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم،لم تكن القراءات السبع أو العشر معروفة في زمنه صلى الله عليه وسلم،ولا في زمن صحابته الكرام وتابعيهم،بل كان صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه القرآن،ويستمع إلى قراءتهم،ويصحح لهم،ويأمرهم أن يقرأ كل واحد منهم كما عُلّم،وينهاهم عن الاختلاف في القرآن،(1)ولكنه صلى الله عليه وسلم شق عليه أن تقرأ أمته القرآن على حرف واحد، فكما جاء في صحيح مسلم من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي كَانَ عِنْدَ أَضَاءَةِ بَنِي غِفَارٍ قَالَ فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ فَقَالَ أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ ،وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ ،وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا».(2)

وفي رواية للترمذي عن أبي :« فقال: «إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ مِنْهُمْ الْعَجُوزُ وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْغُلَامُ وَالْجَارِيَةُ وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ قَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ» .(3)

وذهب الشيخ الرازي إلى أن التعصب للغة القبيلة، والحرج الشديد في النطق بغيرها سبب في تعدد القراءات حيث قال :«وإنما رخص لأوائل أهل الإسلام أن يقرؤوا بلغاتهم ؛لتأليف قوم من الأعراب على الإسلام؛ بمثل ذلك لما كان فيهم من جفاء البادية وغلظة الطباع؛ ممن لم يكن كلامهم على لغة قريش، فلو كلفوا قراءة القرآن بغير ما يعتادونه من اللغات لأدَّاهم إلى النَّبْوة عن

---

(1)ينظر:الحمد،غانم قدور،(2012م)الميسر في رسم المصحف وضبطه ص 250،الناشر/ مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي بالمملكة العربية السعودية.ط/ الأولى.

(2)ينظر:النيسابوري،مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (1986م)الجامع الصحيح المسمى: صحيح مسلم . الناشر/دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

(3)ينظر:الترمذي،محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك .سنن الترمذى (10/ 198)

الدين، أو النفرة عن القرآن، لما كان عليه أمر العرب العاربة من الأنفة والعصبية، والمشاحة في اللغات... وقد كان فيهم من يكون بذل المهجة أيسر عليه من تبديل اللغة...ثم إن هذه الرخصة كانت بمنزلة ما دعوا إليه في ابتداء الإسلام من تجريد كلمة التوحيد فقط، فقيل له(من قال لا إله إلا الله دخل الجنة) ولم يكلفوا حينئذ أحكام الشريعة.... (1)

ويختم حديثه بأن هذه الرخصة باقية مع المضطر إلى الأبد.

إن هذا الكلام فيه نظر ؛لعدم وجود نص في أحاديث الأحرف السبعة يعلل بأنها نزلت لمعالجة هذه العصبية التي ذكرها الرازي رحمه الله، وأرى أن هذه الإباحة تجاوز في التعبير، وأنها مبنية على مجرد تصور يفتقر إلى دليل قوي ملزم .

وأما قوله بأن حكم المضطر باق ، فكلام طيب؛ لأننا نجد أحوال العوام والعجم المسلمين يعسر عليهم إتقان ألفاظ القرآن الكريم، ولابد من غض النظر عن بعض ألفاظهم، ومن قبول عذرهم لفرط العجمة لديهم واستحكامها في ألسنتهم، إلى أن ييسر الله لهم تعلم اللغة العربية، فتتطوع ألسنتهم بالقرآن الكريم.

وهكذا وبعد أن وسع الله تعالى عليهم في القراءة على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بقوله:(إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ)اختلفت قراءة الصحابة بناء على ذلك.

وكان الاعتماد بداية في النقل على حفظ الصدور،لا على ما تخطه الأقلام في السطور،وهذه حقيقة أشار إليها ابن الجزري بقوله:« ثُمَّ إنَّ الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور،لا على حفظ المصاحف والكتب وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى بها على هذه الأمة، التي جاء وصف أفرادها بأن أناجيلهم في صدورهم، ولما جاء في الحديث القدسي الصحيح الذي رواه مسلم ، أن الله تعالى قال للنبي صلى الله عليه وسلم« وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ تَقْرَؤُهُ نَائِمًا وَيَقْظَانَ.(2)

---

(1)ينظر:الرازي،أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد،(2011م)معاني الأحرف السبعة. تحقيق / حسن ضياء الدين عتر .ص385 ،الناشر/ دار النوادر، دولة قطر،الطبعة الأولى.

(2)ينظر:ابن الجزري،محمد بن محمد بن محمد،(2010م)النشر في القراءات العشر12/1. قدم له / الشيخ : علي الضباع .،منشورات محمد علي بيضون.دار الكتب العلية. بيروت . لبنان. وكذلك صحيح مسلم (14/ 24) .

وما ذلك إلا لأنه محفوظ في الصدور، وقد بين الله تعالى هذه المزية للقرآن الكريم بقوله سبحانه ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ العنكبوت 49

ولما تكفل المولى سبحانه بحفظه،خص من شاء من عباده الذين هم أهل الله وأصفياؤه،فجعلهم من حفاظه،مصداقا لقوله سبحانه﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾فاطر: 32 وقوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [سورة الحجر آية 9] وتحقق هذا الوعد بفضل جهود النبي ﷺوأصحابه - رضوان الله عنهم.فقد اتخذ الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم كتبة من صحابته الكرام،مشهودا لهم بالثقة والأمانة،يكتبون ما يملي عليهم على قطع متفرّقة من العسب واللّخاف، والرّقاع،وغيرها،ومن هؤلاء:زيد بن ثابت،وأبي بن كعب،ومعاوية بن أبي سفيان- رضوان الله عنهم - وقد بذل هؤلاء الصحابة الكرام الذين لم يكونوا من قبيلة واحدة،بل كانوا من قبائل متنوعة(1)قد بذلوا جهودا مضنية في إتقانه،بعد أن تلقوه من فم الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم حرفا حرفا، فلم يهملوا منه حركة ولا سكونا،ولا إثباتا ولا حذفا،وكان عليه السلام يقرئ أصحابه القرآن على الوجه الذي أقرأه به جبريل عليه السلام،وأشفق صلى الله عليه وسلم على أمته أن تقرأ القرآن الكريم على حرف واحد، ذلك أنهم كانوا مختلفي اللهجات، متنوعي اللغات،فسأل النبي عليه الصلاة والسلام ربه التخفيف،فأنزل الله تبارك وتعالى القرآن على سبعة أحرف، فاستجاب الله لنبيه صلى الله عليه وسلم، وبذلك كانت الإباحة من الله عز وجل لكل قبيلة أن تقرأ بلغتها، وما درجت عليه، ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئا وكهلا لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعا في اللغات، ومتصرفا في الحركات.(2)

ولكان ذلك أيضا منافيا لتيسير الإسلام وسماحته،قال تعالى:﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]

---

(1)الداني،أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو،(2008م)الأحرف السبعة. تحقيق : مجدي السيد و جمال الدين شرف ص 40. الناشر/ دار الصحابة للتراث بطنطا.

(2)ينظر:الداني، الأحرف السبعة.مصدر سابق، ص 40.

ومن مقتضى التيسير ورفع الحرج أن يكون هناك قراءات مختلفة،تناسب اختلاف لهجات العرب.

قال أبو عمرو الداني:(وهذه القراءات كلها والأوجه بأسرها من اللغات هي التي أنزل القرآن عليها، وقرأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأقرأ بها وأباح الله تعالى لنبيّه القراءة بجميعها،وصوّب الرسول صلى الله عليه وسلم من قرأ ببعضها دون بعض).(1)

فالرسول صلى الله عليه وسلم أراد أن يبين أن القرآن الكريم نزل بعضه بلهجات العرب المعروفة؛ لتسمح للعرب جميعا "أن يلجأوا إليه،ويتدبروا معانيه،ويكثروا من التلاوة فيه،وهذا الاختلاف هو اختلاف تنوع وتغاير،لا اختلاف تضاد وتعارض،فهذا محال لأنه كلام رب العالمين القائـــــــــل: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفاً كَثِيراً ﴿٨١﴾ ﴾ [سورة النساء آية 81]

فوجوه القراءات وتنوع الاختيارات لم يكن صلى الله عليه وسلم قد قسمها، بل ترك لأصحابه الاختيار منها بحسب تلقيهم عنه عليه الصلاة والسلام،وبحسب ما استقامت عليه ألسنتهم.

ولما جاء عصر التدوين كان ضبط القراءات التي رواها الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم من أولى الأشياء التي اهتم بها المصنفون، فكان كل تلميذ يضبط في كتاب خاص ما تلقاه عن شيخه على شكل قراءات فردية.

ثم جاء من بعد هؤلاء جماعةٌ من هذه الأمة تفرغوا للقرآن وعلومه، وأمضوا حياتهم في خدمته، فلم يقنعوا بما تلقوه عن شيخ واحد، فصاروا يجوبون الأمصار شرقا وغربا بحثا عن النقلة الضابطين، والحفظة الماهرين، يأخذون عنهم، ويتلقون منهم، ويضبطون ذلك كله في كتاب واحد، يعتمدون عليه، فظهر ما عرف بين الناس بعلم القراءات.

وقد انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى،وأمر الاختيار مشاع في الأمة يختار منه القراء من الصحابة ما يشاءون،ولكن ضمن ما سمعوه منه ،فهو الذي كان يقرئ بعض أصحابه بأوجه معينة،ويقرئ آخرين منهم بأوجه أخرى.(2)

إذاً كان تعدد القراءات تيسيرا من الله على عباده الذين تشق عليهم تلاوة القرآن باللغة الموحدة التي

---

(1)ينظر :الداني ،أبو عمرو عثمان بن سعيد ،جامع البيان في القراءات السبع،1/ 123

(2)جبريل،عبد الرحمن،(2000م)المدخل إلى القراءات وأصول العشر المتواترات.ط/الأولى .ص 14 ، دار الخليج للنشر والتوزيع.

نزل بها. قال ابن الجزري:(...وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى،ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر).(1)

ويؤكد هذا القول الحديث الشريف الذي تواترت السنة النبوية على ذكره وهو قوله صلى الله عليه وسلم(عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ قَالَ فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ. قَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ. فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ إِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ ثُمَّ جَاءَ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا).(2)

ومع أن الأمة العربية التي شرفت بنزول القرآن الكريم بلغتها كانت تعتمد على الحفظ أكثر من اعتمادها على الكتابة، إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وزيادة في التوثيق- اتخذ له كُتَّابا يكتبون له ما ينزل به الوحي،فهو لم ينتقل عليه السلام إلى ربه حتى حفظ القرآن بقراءاته جماعةٌ من أصحابه وعرفوه وعلموا مواقعه ومواضعه،من هؤلاء الصحابة : أبوبكر الصديق،وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان،وعلي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله،وسعد بن أبي وقاص،وعبد الله بن مسعود،وغيرهم،ولعل أبرزهم الأربعة الذين ذكرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله :(خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَبَدَأَ بِهِ وَسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ)(3).

ولما توفي النبي عليه الصلاة والسلام وقام بالأمر بعده أبو بكر الصديق _رضي الله عنه_ وقاتل الصحابة _رضوان الله عليهم _أهل الردة وأصحاب مسيلمة، وقتل من الصحابة نحو الخمسمائة رجل ، أشير على أبي بكر بجمع القرآن في مصحف واحد خشية أن يذهب بذهاب الصحابة فتوقف في ذلك من حيث إن النبي عليه الصلاة والسلام لم يأمر في ذلك بشيء،ثم اجتمع

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق،25/

(2)ينظر:سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي،152/2،ومسند أحمد (43/ 189)

(3)ينظر:البخاري،محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله(1987م) صحيح البخاري،تحقيق الدكتور/ مصطفى ديب البغا ، ط/ الثالثة،12/ 173،دار ابن كثير. اليمامة لبنان. وصحيح مسلم (12/ 231)

رأيه ورأى الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- على ذلك،فأمر زيد بن ثابت بتتبع القرآن وجمعه، قائلا له : إنك رجل، شاب ، عاقل، لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتتبع القرآن فاجمعه.(1)

فجمع زيد – رضي الله عنه - آيات القرآن المتفرّقة وسوره في صحف، خاصة أسماها المصحف،بقيت عند أبي بكر -رضي الله عنه- حتى توفي، ثم عند عمر -رضي الله عنه- حتى توفي ثم عند حفصة رضي الله عنها.

ثم تابع من بعده عثمان بن عفّان - رضي الله عنه - هذه الجهود ،وذلك بعد أن رأى الناس يختلفون في القرآن،ويقول أحدهم للآخر:قراءتي أصح من قراءتك،فأفزعه ذلك فأرسل رضي الله عنه إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها،ثم نردها إليك،فأرسلتها إليه، فأمر زيد بن ثابت،وعبد الله بن الزبير، وسعيد العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام،أن ينسخوها في المصاحف،وقال:إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء فاكتبوه بلسان قريش؛فإنما نزل بلسانهم،ومن الملاحظ أنه لم يشارك كبار قراء الصحابة في عملية الكتابة؛لأن المجموعة لم يتم اختيارها على مقاييس الإمامة في القراءة، فليس فيها من كبار القراء إلا زيد بن ثابت؛لأن المجموعة انتقيت أساسا لمهارتها في الكتابة،وتمكنها من لسان قريش،ولهذا أمرهم الخليفة عثمان رضي الله عنه بترجيح حرف القرشيين عند الاختلاف في كتابة اللفظ القرآني،فالعمل المطلوب منهم كان عملا فنيا وتنفيذيا لنسخ ما ثبت في صحائف أبي بكر الصديق رضي الله عنه،وتأكد عند الحفاظ، ووافق قواعد أفصح الحروف.

وهكذا وحّد عثمان بن عفان رضي الله عنه مصاحف المسلمين،وجعلها على رسم واحد،محتملة للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم،وحظي هذا العمل بإجماع الصحابة الكرام،حتى قال الإمام علي كرم الله وجهه:لو كنت مكان عثمان لفعلت مثل الذي فعل.

وتذكر بعض الروايات أن عبدَ الله بنَ مسعود كان له بعض التحفظ في بداية الأمر،إذ عزّ عليه أن يحرق ويتلف ما تلقاه من فيِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم،إلا أنه سرعان ما اتضح له صواب ما ذهب إليه ولي أمر المسلمين وإمامهم، فانضم للإجماع.(2)

وبعد إنهاء كتابة المصحف الموحد أرسل عدة نسخ منه إلى الأمصار الإسلامية،فوجه مصحفا

---

(1)الحمد ،غانم قدور،الميسر في علم رسم المصحف وضبطه،مصدر سابق ،ص35

(2) الجعبري ،برهان الدين ،جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب المقاصد ص236

إلى البصرة، ومصحفا إلى الكوفة،ومصحفا إلى الشام،وترك مصحفاً بالمدينة،وأمسك لنفسه مصحفاً الذي يقال له الإمام،ووجه مصحفا إلى مكة،ومصحفا إلى اليمن،ومصحفا إلى البحرين،وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمنته هذه المصاحف وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذوناً فيه توسعة عليهم ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن. وجردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم(1) وكانت قراءة كل أهل قطر تابعة لرسم مصحفهم.

ولم يعتمد سيدنا عثمان بن عفان على إرسال المصاحف وحدها،بل أرسل مع كل مصحف مقرئا يقرئ الناس،حتى يتلقوا القراءة من أفواه الأئمة،فأمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمدني، وبعث عبد الله بن السائب مع المكي،والمغيرة بن أبي شهاب مع الشامي،وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي،وعامر بن عبد قيس مع البصري،وبعث مصحفا إلى اليمن وآخر إلى البحرين،فلم نسمع لهما خبرا.(2)

قال الإمام الشاطبي معددا المصاحف التي أرسلها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار

(البحر البسيط)

وسَارَ في نُسَخٍ منها مع المَدنِي ... كُوفٍ وشَامٍ وبَصْرٍ تملأ البصَرَا

وَقيلَ مكةُ والبحْرينُ معْ يمَنٍ... ضَاعَتْ بها نُسَخٌ في نَشْرِهَا قُطرا(3)

ثم اشتهر بعد ذلك من التابعين من أقرؤوا القرآن ونقلوه في كل مصر من الأمصار،فاشتهر في المدينة سعيد بن المسيب،وعمر بن عبد العزيز،وابن شهاب الزهري،وغيرهم،واشتهر بمكة عطاء ومجاهد وطاوس وعكرمة،وغيرهم،واشتهر بالبصرة عاصم بن القيس،وأبو العالية،والحسن البصري،وغيرهم واشتهر بالكوفة زر بن حبيش،وعلقمة،والأسود،وسعيد بن جبير،وغيرهم،واشتهر بالشام المغيرة بن يحي شهاب المخزومي صاحب مصحف عثمان، وخليد ابن سعيد صاحب أبي الدراء،وكان هؤلاء التابعون يقرءون القرآن،وينقلونه للناس بما يوافق حفظهم عن الصحابة وبما يوافق مصحفهم.

---

(1)ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق،13/1

(2):الجعبري، برهان الدين،جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب المقاصد ص236

(3)ينظر:الشاطبي،القاسم بن فيره،(2006م)منظومة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد ، تحقيق/ فرغلي سيد عزباوي،المقدمة، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجيزة، مصر

ثم تفرغ بعد ذلك أقوام،وتجردوا للقراءة،واعتنوا بضبطها أتمَّ اعتناء، حتّى صاروا في ذلك أئمة يُقتَدى بهم ويُرحَل إليهم، ويُؤخَذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول،ولم يختلف عليهم فيها،ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم، فكان بالمدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع،ثم شيبة بن نصاح،ثمّ نافع بن أبي نعيم،وكان بمكة:عبد الله بن كثير،وحميد بن قيس الأعرج،ومحمَّد بن مُحيصن،وكان بالكوفة يحيى بن وثاب،وعاصم بن أبي النجود الأسدي،وسليمان الأعمش،ثمَّ حمزة، ثمَّ الكسائي،ثم خلف البزار راوي حمزة، وكان بالبصرة: عبد الله بن أبي إسحق،وعيسى بن عمر،واليزيدي،والحسن البصري،وأبو عمرو بن العلاء،ثمَّ عاصم الجحدري،ثم يعقوب الحضرمي،وكان بالشام عبد الله بن عامر،وعطية بن قيس الكلابي،وإسماعيل بنُ عبد الله بن المهاجر، ثمَّ يحيى بن الحارث الذماري،ثمَّ شُريحُ بن زيدٍ الحضرمي.(1)

وبعد ذلك تفرقوا في البلاد،وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم،فكثر بينهم الاختلاف فيما يحتمله الرسم،وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحل لأحد من المسلمين تلاوته،فوضعوه من عند أنفسهم وفاقا لبدعتهم،كمن قال من المعتزلة:﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٣﴾ [سورة النساء آية 163]

بنصب الهاء من ﴿ الله﴾ ومن الرافضة ﴿وما كنت متخذ المضلين عضدا ﴾ بفتح اللام،يعنون:أبا بكر وعمر -رضي الله عنهما- فلما وقع ذلك،رأى المسلمون أن يجتمعوا على قراءات أئمة ثقات،تجردوا للقيام بالقرآن العظيم،فاختاروا من كل مصر وجه إليه مصحف أئمة مشهورين بالثقة،والأمانة في النقل،وحسن الدين وكمال العلم أفنوا أعمارهم في القراءة والإقراء،واشتهر أمرهم،وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم فيما نقلوا فكان أبو عمرو من أهل البصرة،وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها،والكسائي من أهل العراق وابن كثير من أهل مكة،وابن عامر من أهل الشام،ونافع من أهل المدينة،كلهم ممن اشتهرت أمانته وطال عمره في الإقراء،وارتحل الناس إليه من البلدان).(2)

إضافة إلى أبي جعفر المدني،ويعقوب الحضرمي،وخلف البزار،وبرز لكل من هؤلاء القراء

---

(1)ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق، 14/1.والمدخل إلى القراءات وأصول العشر المتواترة لمؤلفه/ عبد الرحمن جبريل .ص16

(2)القيسي، مكي بن أبي طالب(2006م)الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق الدكتور/ محيي الدين رمضان، ط/الأولى ، ص49 ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية. دمشق.

العشرة راويان أخذا عن إمامهما القراءة وأتقناها،فانتشر لكل قارئ روايتان مشهورتان،فروى لأبي جعفر ابن وردان وابن جماز،وروى لنافع:قالون وورش،ولابن كثير البزي وقنبل،ولأبي عمرو:الدوري والسوسي،ولابن عامر:هشام وابن ذكوان،ولعاصم:شعبة وحفص،ولحمزة:خلف وخلاد،وللكسائي : أبو الحارث والدوري(الذي روى لأبي عمرو أيضا) وروى خلف راوي حمزة اختياره ونقله عنه:إدريس وإسحاق،ويعقوب روى عنه:رويس وروح.

قال ابن الجزري في الطيبة : (الرجز)

ومنهمُ عشرُ شموسٍ ظهرا ... ضياؤهم وفي الأنام انتشرَا

حتَّى استَمدّ نُورُ كلّ بدْر ... مِنْهُمْ وعنْهُم كلُّ نجْمٍ دُرّي

وهَا هُمو يذكُرهمْ بيانِي ... كلُّ إمَـامٍ عنه راويَـان

(فنافعٌ) بطيْبةٍ قد حَظِيا ... فعنْه قالـُونٌ وورشٌ رَوِيا

(وابنُ كثيرٍ) مكّة لهُ بلدْ ... بـَـزّي وقنــبلٌ له علَـى سَندْ

ثم(أبُو عَمرو) فيحيى عنْهُ ... ونقل الدّوري وسُـوسٍ منهُ

ثمّ (ابنُ عامرٍ) الدّمشقِي بسَندْ ..عنه هشامٌ وابنُ ذكــوانَ وردْ

ثلاثةٌ من كُوفةٍ (فعاصم) ... فَـعنْه شـَعبةٌ وحَــفْصٌ قائمُ

(وحمزةُ) عنْه سليمٌ فخلفْ ... مـنهُ وخلّادٌ كِـلاهمَا اغتَرفْ

ثمّ (الكسائيُّ) الفتَى علِيّ ... عنه أبـُو الحَـارثِ والدّوريُّ

ثمّ (أبو جعفرٍ) الحَبْرُ الرّضَى ... فعنهُ عيسَى وابنُ جمّاز مضَى

تاسعُهم (يعقوبُ) وهْو الحضْرمِيّ ... لهُ رُوَيْسٌ ثمّ رَوْحٌ ينتمِي

والعاشرُ البزّارُ وهْو (خلفُ) ... إسْحاقُ معْ إدريسَ عنه يُعرَفُ

أسباب اشتهار القراء السبعة دون غيرهم..

أئمة القراءة غير محصورين في هؤلاء السبعة أو العشرة، بل قراء القرآن الكريم المهرة المجيدون كانوا كثرة كاثرة قد يخطئهم العد والحصر،أما السبب الداعي إلى أخذ القراءة عن هؤلاء القراء المشهورين دون غيرهم، هو أنه لما انتهت رئاسة علم القراءات إلى أحمد بن يوسف بن العباس أبو بكر بن مجاهد (ت 324 هـ)شرع في اختيار قراءات نظر فيها إلى كل إمام اشتهرت قراءته،وفاق قراء عصره ضبطاً وإتقاناً،وطالت ممارسته للقراءة والإقراء وشهد له أهل مصره بالأمانة في النقل وحسن الدين وكمال العلم،واتباع خط المصحف المنسوب إلى مصره،فأفرد من كل مصر إماماً هذه صفته .

قال ابن مجاهد:(فهؤلاء سبعة نفر من أهل الحجاز والعراق والشام خلفوا في القراءة التابعين،وأجمعت على قراءتهم العوام من أهل كل مصر من هذه الأمصار التي سميت وغيرها من البلدان التي تقرب من هذه الأمصار).(1)

ويرى الشيخ البنا أن السبب الداعي إلى أخذ القراءة عن القراء المشهورين دون غيرهم أنه لما كثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية ،التي وجه بها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار والشام واليمن والبصرة والكوفة ومكة والبحرين وحبس بالمدينة واحدا، وأمسك لنفسه واحدا الذي يقال له الإمام، فصار أهل البدع والأهواء يقرؤون بما لا تحل تلاوته، وفاقا لبدعتهم أجمع رأى المسلمين أن يتفقوا على قراءات أئمة ثقات تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختاروا من كل مصر وجه إليها مصحف أئمة مشهورين بالثقة والأمانة في النقل، وحسن الدراية ،وكمال العلم أفنوا عمرهم في القراءة والإقراء،واشتهر أمرهم وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم.(2)

وأما غير هؤلاء القراء فلم تكن حروفهم نقاوة كحروفهم، إما لغرابة، وإما للخروج عن رسم المصحف، وإما لشذوذه، وإما لضعف الأثر، في غير ذلك من الإعلال التي لحقت اختيار من عداهم من أقرانهم في أمصارهم، وذلك على حسب التوفيق والحرمان، فلذلك أخر كثير من

---

(1)ينظر: ابن مجاهد، أحمد بن موسى البغدادي،(2010م) كتاب السبعة في القراءات،تحقيق/ شوقي ضيف، ط/الرابعة، ص87،دار المعارف، القاهرة، مصر.

(2)ينظر:البنا،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، مصدر سابق ،ص: 8

حروف الأسلاف، واتُخِذ في مثل ذلك بحروف الأخلاف.(1)

وإلى هذا ذهب الرافعي رحمه الله حيث يقول :« والسبب في الاقتصار على السبعة مع أن في أئمة القراء من هو أجل منهم قدرا أو مثلهم ... هو أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيرين جدا، فلما تقاصرت الهمم، اقتصروا بما يوافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى من اشتهر بالثقة وبالأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة، والاتفاق على الأخذ به، فأفردوا من كل مصر إماما واحدا ».(2)

وأول من ألف في القراءات وجمعها في كتاب هو:(أبوعبيد القاسم بن سلام(ت224هـ) وجعلهم خمسة وعشرين قارئا مع هؤلاء السبعة، ثم تلاه أحمد بن جبير الكوفي، نزيل أنطاكية(ت228هـ)فجمع كتابا في القراءات الخمسة، من كل مصر واحد،ثم القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي،صاحب قالون، فألف كتابا جمع فيه قراءة عشرين إماما، منهم هؤلاء السبعة، ثم الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت310هـ) ألف كتابا سماه الجامع، فيه نيف وعشرون قراءة، ثم بعدها جاء الإمام أبوبكر محمد الداجوني فجمع كتابا في الأحد عشر، وأدخل معهم أبا جعفر، ثم في أثره الإمام أبوبكر أحمد بن العباس ابن مجاهد(ت324هـ)أول من اقتصر على هؤلاء السبعة).(3)

وقال مكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ):« إن الرواة من الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرا في العدد، كثيرا في الاختلاف؛ فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات، التي توافق المصحف، على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة، والأمانة وحسن الدين وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره وأجمع أهل عصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل عصر وجه إليه عثمان مصحفا، إماما هذه صفته، وقراءته على مصحف ذلك المصر، فكان أبو عمرو من أهل البصرة، وحمزة وعاصم من أهل

---

(1)ينظر:الرازي،معاني الأحرف السبعة،مصدر سابق ،ص436

(2)الرافعي،مصطفى صادق ،إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ص51، الناشر/ دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان.

(3) أبو شامة،عبد الرحمن بن إسماعيل ،إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، تحقيق وتقديم وضبط/إبراهيم عطوة عوض ص22، الناشر/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر

الكوفة وسوادها، والكسائي من أهل العراق، وابن كثير من أهل مكة، وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة، كلهم ممن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدن، وأول من اقتصر على هؤلاء أبوبكر بن مجاهد قبل سنة ثلاث مائة أو في نحوها».(1)

وتحدث أبو عمرو الداني (ت 444هـ)عن سبب إضافة كل قراءة إلى واحد من هؤلاء القراء دون غيرهم فقال: (...وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم،لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد)

(2)،ويؤكد هذا القولَ الإمامُ العلامةُ أحمد بن محمد البنا(.. وبسبب تصدي هؤلاء الأعلام لتلقي القراءات، وإقرائها نسبت إليهم، فهي نسبة تمييز فقط، لا نسبة إنشاء).(3)

نخلص من ذلك أن هذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه، وعرف به ونسب إليه، فقيل:حرف نافع،وحرف ابن كثير.(4)

وقد أجمع المسلمون على اعتماد ما صح عن هؤلاء الأئمة، ورأوه من القراءات، وكتبوا في ذلك مصنفات.

قال ابن عطية المالكي:(ت 546هـ):(ومضت الأعصار والأمصار على قراءة السبعة وبها يصلى؛ لأنها ثبتت بالإجماع).(5)

ومن الثابت لدى علماء القراءات أن القراءات ليست هي الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن وكلمة القراءات السبع هي التي أوجدت ذلك اللبس في المصطلحات، والقراءات ليست منحصرة بسبع قراءات، فهناك أكثر من ذلك، ولكن«ابن مجاهد»شيخ قراء عصره في بغداد المتوفى سنة(324هـ) حاول أن يضبط القراءات الكثيرة التي انتشرت في البلاد الإسلامية، وكان بعضها ليس موثقا، فحاول أن يجمع القراءات، وأن يستخرج منها ما كان ثابتا عن طريق الرواية

---

(1):مكي القيسي،الإبانة عن معاني القراءات، مصدر سابق ،ص49 بتصرف.

(2)أبو عمرو الداني ،الأحرف السبعة للقرآن ، مصدر سابق ، ص61

(3)البنا،إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، مصدر سابق،ص 32

(4)القرطبي،الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق ، 46/1

(5)ينظر: نفسه

المتواترة بنقل الثقات من القراء فاعتمد سبع قراءات، ووثقها وثبت لديه أن قراءها عرفوا بالثقة والضبط والأمانة، وعرفت هذه القراءات بالقراءات السبع.

وبذلك نشأ هذا العلم علم القراءات،وتنوعت اختيارات هؤلاء القراء العشرة،ولكن في حدود الأحرف السبعة التي أنزل القرآن الكريم بها،وأقرأ بها الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه .

الدليل على نزول القراءات...

وردت أحاديث كثيرة تثبت نزول القرآن الكريم على عدة أحرف، سأذكر بعضا منها ؛وذلك لكثرتها، ومن أراد الزيادة فعليه الرجوع إلى مظانها في كتب الحديث الشريف.

1- ما روي أن عَمْرِو بْنَ الْعَاصِ سمع رَجُلاً يَقْرَأُ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ فَقَالَ: مَنْ أَقْرَأَكَهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم-قَالَ: فَقَدْ أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم- عَلَى غَيْرِ هَذَا. فَذَهَبَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ آيَةُ كَذَا وَكَذَا ثُمَّ قَرَأَهَا،فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم- « هَكَذَا أُنْزِلَتْ ». فَقَالَ الآخَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَرَأَهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ:أَلَيْسَ هَكَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟قَالَ:« هَكَذَا أُنْزِلَتْ ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَأَيِ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ فَقَدْ أَصَبْتُمْ وَلاَ تَمَارَوْا فِيهِ فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ أَوْ آيَةُ الْكُفْرِ).(1)

2- عَنْ عُرْوَةَ عَنِ ابْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فَقَرَأَ فِيهَا حُرُوفًا لَمْ يَكُنْ نَبِيُّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَقْرَأَنِيهَا قُلْتُ:مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ؟قَالَ:رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.قُلْتُ:كَذَبْتَ مَا هَكَذَا أَقْرَأَكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ أَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقُلْتُ:يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الْفُرْقَانِ وَإِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ فِيهَا حُرُوفًا لَمْ تَكُنْ أَقْرَأْتَنِيهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم:اقْرَأْ يَا هِشَامُ فَقَرَأَ كَمَا كَانَ يَقْرَأُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم:هَكَذَا أُنْزِلَتْ. ثُمَّ قَالَ اقْرَأْ يَا عُمَرُ فَقَرَأْتُ فَقَالَ:هَكَذَا أُنْزِلَتْ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم:(إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ).(2)

3- حدَّث عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم- قَالَ: (أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلاَمُ - عَلَى حَرْفٍ فَرَاجَعْتُهُ فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ فَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى

---

(1)ينظر:الإمام أحمد،أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (1989م) مسند أحمد (38/ 358. الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان.

(2)ينظر:سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي.150/2 والبخاري بحاشية السندي للعلامة المدقق/أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.226/3

إلى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ).(1)

4- عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:(أقرأني جبريلُ على حرفٍ فلم أزلْ أستزيدُهُ حتى انتهى إلى سبعةِ أحرفٍ).(2)

5- عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ أَبِى لَيْلَى عَنْ أُبَىِّ بْنِ كَعْبٍ أَنَّ النَّبِي –صلى الله عليه وسلم- كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ –عليه السلام- فَقَالَ:إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَ أُمَّتَكَ عَلَى حَرْفٍ.قَالَ:(أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ إِنَّ أُمَّتِي لاَ تُطِيقُ ذَلِكَ). ثُمَّ أَتَاهُ ثَانِيَةً فَذَكَرَ نَحْوَ هَذَا حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ قَالَ:(إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَ أُمَّتَكَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا).(3)

6- وعَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم:(يَا أُبَيُّ إِنِّي أُقْرِئْتُ الْقُرْآنَ فَقِيلَ لِي:عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ فَقَالَ الْمَلَكُ الَّذِي مَعِي:قُلْ:عَلَى حَرْفَيْنِ قُلْتُ:عَلَى حَرْفَيْنِ فَقِيلَ لِي:عَلَى حَرْفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ فَقَالَ الْمَلَكُ الَّذِي مَعِي:قُلْ:عَلَى ثَلَاثَةٍ قُلْتُ:عَلَى ثَلَاثَةٍ حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ ثُمَّ قَالَ: لَيْسَ مِنْهَا إِلَّا شَافٍ كَافٍ إِنْ قُلْتَ سَمِيعًا عَلِيمًا عَزِيزًا حَكِيمًا مَا لَمْ تَخْتِمْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ).(4)

8- عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَرَأْتُ آيَةً وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ خِلَافَهَا،فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقُلْتُ:(أَلَمْ تُقْرِئْنِي آيَةَ كَذَا وَكَذَا؟قَالَ بَلَى. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ:(أَلَمْ تُقْرِئْنِيهَا كَذَا وَكَذَا؟فَقَالَ:بَلَى.كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ مُجْمِلٌ.قَالَ :فَقُلْتُ لَهُ فَضَرَبَ صَدْرِي فَقَالَ:يَا أُبَيُّ بْنَ كَعْبٍ إِنِّي أُقْرِئْتُ الْقُرْآنَ فَقِيلَ لِي عَلَى حَرْفٍ أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ قَالَ:فَقَالَ الْمَلَكُ الَّذِي مَعِي عَلَى حَرْفَيْنِ فَقُلْتُ عَلَى حَرْفَيْنِ فَقَالَ عَلَى حَرْفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ فَقَالَ الْمَلَكُ الَّذِي مَعِي عَلَى ثَلَاثَةٍ فَقُلْتُ عَلَى ثَلَاثَةٍ حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ لَيْسَ مِنْهَا إِلَّا شَافٍ كَافٍ ....).(5)

---

(1)ينظر:البخاري بحاشية السندي للعلامة المدقق/أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.226/3.

(2) نفسه،وكذلك /سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي.153/2.

(3) سنن أبى داود للإمام الحافظ المصنف المتقن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي.تعليق/عزت عبيد الدعاس وعادل السيد.109/2.

(4)ينظر:السابق

(5)مسند الإمام أحمد 173/43

وهناك أحاديث كثيرة في نزول القرآن على سبعة أحرف،وهي كلها صحيحة متواترة كما قال عنها علماء الحديث،ولكنني أكتفي بما ذكرته خوف الإطالة والإطناب .

إذا فاختلاف هذه الأحرف إنما هو اختلاف ألفاظ وتلاوة،لا اختلاف معان موجبة لاختلاف أحكامه، مثال ذلك ما رواه ابن فارس بسنده عن هانئ قال:كنت عند عثمان رضي الله عنه،وهم يعرضون المصاحف فأرسلني بكتف شاة إلى أبى بن كعب فيها " لم يتسن " و " فأمهل الكافرين " و " لا تبديل للخلق " قال:فدعا بالدواة فمحا إحدى اللامين وكتب﴿ لخلق الله﴾ ومحا فأمهل وكتب ﴿فمهل﴾ وكتب ﴿لم يتسنه ﴾ألحق فيها هاء والقراءة في المصاحف على هذا الإصلاح».(1)

وبالجملة فإن القراءات المتواترة كلها واردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فينبغي لنا أن لا نتجادل فيها، ولا نماريَ في القرآن الكريم، ولا نجحدَ منه شيئا، ولا نفضلَ حرفا على حرف، بل ولا إعرابا على إعراب، لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يقرؤوا القرآن الكريم كما علموا، وعلى هذا سار السلف الصالح رضوان الله عنهم؛ فقد روى أحمد بن يزيد الحلواني، فيما ذكره البصري قال : حدثنا الحسن بن علي حدثنا خالد عن أبي العالية قال : « إذا خالفك أحد في القراءة فلا تقل : ليس كما تقول ، ولكن قل : أما أنا فأقرأ كذا وكذا ».(2)

وجاء عن أحمد بن يحي ثعلب أنه قال :« لا تفضل إعرابا على إعراب في القرآن، فإذا جئت إلى كلام الناس ففضل الأقوال» .(3)

---

(1)ينظر:الكردي،محمد طاهر،تاريخ القرآن الكريم ص: 84

(2)ينظر:الرازي، أبو الفضل عبد الرحمن،معاني الأحرف السبعةص356

(3)ينظر: السابق.

آلقراءات القرآنية نزلت بمكة أم بالمدينة ؟

قبل أن أختم هذا المبحث لابد أن أذكر هذه القضية المهمة ،وهي نزول القراءات القرآنية أكانت بمكة قبل هجرته صلى الله عليه وسلم أم بعد أن انتقل إلى المدينة المنورة؟

لأهل العلم في ذلك قولان مشهوران:

القول الأول : أنها نزلت بمكة لأن معظم السور نزلت بها، حيث بلغ عدد السور المكية ثلاثا وثمانين سورة، من أصل مائة وأربع عشرة سورة، ولم يثبت أنها نزلت مرة أخرى بالمدينة، ثم إن اختلاف عمر الفاروق -رضي الله عنه- مع هشام بن حكيم كان في سورة الفرقان، وسورة الفرقان سورة مكية باتفاق، ولقوله صلى الله عليه وسلم «أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ».(1)

ففهم من هذا الحديث الشريف أن القراءات تزامن نزولها مع نزول القرآن الكريم، وهذا اعتبره أصحاب هذا الرأي دليلا قطعيا على أن القراءات أول ما نزلت في مكة المكرمة.

القول الثاني : القراءات القرآنية نزلت بالمدينة؛ لأن القراءات نزلت للتيسير على الأمة ورفع الحرج عنها بسبب اختلاف لهجاتها، ولم تكن الحاجة إلى ذلك في مكة لأنها قرشية كلها، واستدل هذا الفريق بأن الأحاديث التي ورد فيها خلاف الصحابة في أوجه القراءة كانت في مسجد،كحديث عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم اللذين اختلفا في قراءة سورة الفرقان، ومعلوم أن المسجد كان في المدينة، ولم يكن في مكة، كما استدل هذا الفريق بالحديث الذي يرويه أُبَيّ بْنُ كَعْبٍ من أنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ عِنْدَ أَضَاءَة بَنِي غِفَارٍ قَالَ:فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام فَقَالَ:(إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَأْمُرُكَ أَنْ تُقرِئَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ قَالَ:أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ،وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ،ثُمَّ جَاءَ الثَّانِيَة فَقَالَ:إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَأْمُرُكَ أَنْ تُقرِئَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ. فَقَالَ:أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ،إِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ،ثُمَّ جَاءَ الثَّالِثَة فَقَالَ:إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَأْمُرُكَ أَنْ تُقرِئَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا).(2)

---

(1) صحيح البخاري بحاشية السندي للعلامة المدقق/أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.226/3

(2) صحيح مسلم 203/2 باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناه ، مصدر سابق .وكذلك مسند

وأضاءة بني غفار مستنقع ماء بالقرب من المدينة، ونسب إلى بني غفار لأنهم نزلوا عنده.(1)

ومهما يكن من أمر فإن الرأي الذي ترتاح إليه النفس،هو أن القرآن الكريم نزل أول ما نزل بقراءاته،ولم تكن هذه القراءات مستخدمة في مكة لوحدة اللغة، ولما كانت الهجرة إلى المدينة ، ودخل الناس من مختلف القبائل العربية في دين الله،اشتدت الحاجة إلى هذه القراءات المختلفة تيسيرا عليهم جميعا،وحتى يقرؤوا القرآن الكريم بدون حرج ولا عنت، ثم إن كل فريق من هؤلاء لو أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئا وكهلا لا شتد عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة النفس طويلة، وتذليل اللسان، وقطع للعادة، فأراد الله- برحمته ولطفه – أن يجعل لهم متسعا في اللغات، ومتصرفا في الحركات.(2)

الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال128/5 ، مصدر سابق .

(1) القاضي،عبد الفتاح(1972م) القراءات في نظر المستشرقين والملحدين.ص34 الناشر/مجمع البحوث الإسلامية

(2)ينظر:ابن قتيبة،تأويل مشكل القرآن.ص39

المبحث الثاني

أسباب تعدد القراءات والحكمة منها واختلاف العلماء في مرادها..

الحديث الذي اتخذه العلماء سببا في تعدد القراءات القرآنية هو قوله عليه الصلاة والسلام:(إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ).(1)

وعلى الرغم من تواتر هذا الحديث الشريف إلا أنه يظل من المشكل الذي لا يدرى معناه؛ لأن الحرف يطلق لغة على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى معان كثيرة .

ولذلك فقد اختلف العلماء في تفسيره اختلافا كبيرا،ووصل الخلاف بينهم إلى حد أن روى السيوطي في الإتقان أربعين قولا(2) وحتى أفرده الإمام أبوشامة بالتأليف، وهذه الأقوال فيها تداخل،ولذلك لم يستطع أحد أن يجزم بمعنى الأحرف السبعة، ولم يفسرها رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل بقيت غير معلومة، كما خفيت ليلة القدر؛ ليجتهد الناس في العبادة، كذلك أخفيت معاني هذه الأحرف ليجتهد المسلم في دراسة هذا الكتاب العظيم على مر العصور، ففي كل جيل من الأجيال تظهر معجزات عديدة في هذا الكتاب الكريم لا يعرفها من سبقهم.

ومن الصعوبة بمكان تسجيل هذه الأقوال والآراء جميعها، بل سأكتفي بذكر أبرز الأقوال مرجحا ما أراه الأقرب إلى المقصود، إن شاء الله تعالى.

وأبدأ بقول أبي عبيد بن سلام(ت 224هـ) في كتابه غريب الحديث حيث يقول:(المراد بسبعة أحرف يعني سبع لغات من لغات العرب،وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه،هذا لم يسمع به قط ولكن يقول:هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة أهل اليمن، وكذلك سائر اللغات ومعانيها).(3)

وذهب الطبري(ت 310 هـ) إلى أن المراد بالأحرف سبع لغات ، حيث قال معلقا على الحديث المذكور : صحّ وثبتَ أنّ الذي نزل به القرآن من ألسن العرب البعضُ منها دون الجميع، إذ كان معلومًا أن ألسنتها ولغاتِها أكثرُ من سبعة، بما يُعْجَزُ عن إحصائه.(4)

وأما أبو عمرو الداني (ت 444هـ)فيقول: «فأما معنى الأحرف التي أرادها النبي صلى الله عليه

---

(1) البخاري،الجامع الصحيح،مصدر سابق ،15/ 392

(2) السيوطي،الإتقان في علوم القرآن،مصدر سابق ،ص124

(3) ابن سلام،القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد،غريب الحديث ،3/ 159

(4) الطبري،محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر،(2000م) ،جامع البيان في تأويل

وسلم ههنا فإنه يتوجه إلى وجهين:أحدهما:أن يكون يعني بذكر أن القرآن أنزل على سبعة(أحرف سبعة)أوجه من اللغات،والوجه الثاني من معنى الأحرف:أن يكون صلى الله عليه و سلم سمى القراءات أحرفا على طريق السعة كنحو ما جرت عليه عادة في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره وكان كسبب منه وتعلق به ضربا من التعلق،وتسميتهم الجملة باسم بعضها منها فلذلك سمي النبي صلى الله عليه وسلم القراءة حرفا، وإن كان كلاما كثيرا؛ من أجل أن منها حرفا قد غُيِّر نظمُه أو كُسِرَ أو قُلِبَ إلى غيره،أو أُميل، أو زيد أو نقص منه على ما جاء في المختلف فيه من القراءة».(1)

وذهب أبوشامة إلى أن الأوْلى في تفسير الأحرف السبعة أن تحمل على سبعة أوجه من الأصول المطردة مثل:

1_صلة ميم الجمع، وهاء الضمير، وعدم ذلك.

2_الإدغام، والإظهار.

3_المد والقصر.

4_تحقيق الهمز وتخفيفه.

5_الإمالة وتركها.

6_الوقف بالسكون، وبالإشارة إلى الحركة.

7_فتح الياءات، وإسكانها، وإثباتها، وحذفها.(2)

ولكن المحققَ ابنَ الجزري لم يقتنع بهذه الأقوال المتعددة، التي حاولت تفسير الحديث الشريف بشأن الأحرف السبعة، ونزول القرآن الكريم بها، بل كان له رأيه الخاص حيث يقول:ولازلت أستشكل هذا الحديث (أي حديث إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف الخ) وأفكر فيه، وأمعن النظر من نحو نيف وثلاثين سنة، حتى فتح الله عليَّ بما يمكن أن يكون صوابا إن شاء الله تعالى، وذلك أني تتبعت القراءات صحيحها، وضعيفها، وشاذها،ومنكرها، فإذا هو يرجع اختلافها إلى

---

(1)ينظر:الداني،الأحرف السبعة للقرآن،مصدر سابق ،ص22

(2)ينظر:أبو شامة،شهاب الدين عبد الرحمن،(1975م)المرشد الوجيز على علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق/ طيار آلتي قولاج،ص212، دار صادر، بيروت ، لبنان.

سبعة أوجه من الاختلافات لا يخرج عنها وذلك :

1- إما في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة نحو:البخل بأربعة،ويحسب بوجهين .

2- أو بتغيير في المعنى فقط نحو قوله تعالى: (فَتَلَقَّىٰ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾) [سورة البقرة آية 36]

3- وإما في الحروف بتغيير في المعنى لا في الصورة نحو:تبلوا وتتلوا.

4- أو بتغيير في الصورة لا اللفظ نحو:بسطة وبصطة.

4-أو بتغييرهما أي:في الصورة والمعنى نحو:﴿أشد منكم﴾ و﴿أشد منهم﴾ و﴿لايأتل﴾و﴿ ولا يتأل﴾

5- وإما في التقديم والتأخير نحو: ﴿فيُقتلون ويَقتلون﴾

6 - أو في الزيادة والنقصان نحو:﴿ووصى﴾ ﴿وأوصى﴾ .

7- وإما نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والتفخيم والمد والإمالة والإبدال والتحقيق والنقل وأضدادها،مما يعبر عنه بالأصول،فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها.(1)

قال ابن العربي:لم يأت في معنى هذا السبع نص،ولا أثر واختلف الناس في تعيينها.(2)

وحكى ابن عبد البر عن بعض المتأخرين من أهل العلم بالقرآن أنه قال:(تدبرت وجوه الاختلاف في القرآن فوجدتها سبعة:

1- منها ما تتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته مثل:﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾و﴿أَطْهَرَ لَكُمْ﴾.

2-ومنها ما يتغير معناه ويزول بالإعراب ولا تتغير صورته كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا بَاعَدْ بَيْنَ

---

(1) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق ، 36/1 وغيث النفع في القراءات السبع لمؤلفه/علي السفاقسي ص5 والإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية.لمؤلفه الدكتور/ محمد محمد سالم محيسن ص17

(2) الزركشي،بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر ،البرهان في علوم القرآن، 212/1، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر

أسْفَارِنَا﴾ و﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أسْفَارِنَا﴾.

3-ومنها ما يتغير معناه بالحروف واختلافها ولا تتغير صورته كقوله سبحانه:﴿كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾ و﴿نُنْشِرها﴾.

4-ومنها ما تتغير صورته ولا يتغير معناه ﴿كَالعِهْنِ المَنْفُوش﴾ والصوف المنفوش .

5- ومنها ما تتغير صورته ومعناه، مثل:﴿طَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾ و(طلع)

6- ومنها بالتقديم والتأخير نحو:﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ المَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ و(سكرة الحق بالموت).

7-ومنها الزيادة والنقصان مثل:﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾ وصلاة العصر وقراءة ابن مسعود (تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةًأنثى) {وَأَمَّا الْغُلامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ وكان كافرا }.

وجاء عن أبي صالح عن ابن عباس قال:نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العجز من هوازن،ويقال لهم علياء هوازن.(1)

وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه هذا ما لم يسمع قط أي: نزل على سبع لغات متفرقة في القرآن فبعضه نزل بلغة قريش،وبعضه بلغة هذيل،وبعضه بلغة تميم،وبعضه بلغة أزد وربيعة،وبعضه بلغة هوازن وسعد بن بكر،وكذلك سائر اللغات.

ولم يسلم هذا الرأي من النقد حيث قال ابن عبد البر:(قد أنكر أهل العلم أن يكون معنى سبعة أحرف سبع لغات؛لأنه لو كان كذلك لم ينكر القوم بعضهم على بعض في أول الأمر؛لأن ذلك من لغته التي طبع عليها،وأيضا فإن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشي، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته).(2)

وقال البيهقي في شعب الإيمان :(المراد اللغات السبع التي هي شائعة في القرآن، واحتج بقول ابن مسعود:سمعت القراء فوجدتهم متقاربين.اقرءوا كما علمتم، وإياكم والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم

---

(1)ينظر:كردي،محمد طاهر،تاريخ القرآن الكريم وغرائب رسمه وحكمه ص: 84، مكتبة المعارف، الرياض.

(2)ينظر:الزركشي،البرهان في علوم القرآن، مصدر سابق 212/1

أقبل وهلم وتعال).(1).

وأنكر ابنُ قتيبة وغيرُه هذا القولَ،وقال:(لم ينزل القرآن إلا بلغة قريش لقوله تعالى:﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾.

ورده القاضي ابن الطيب حيث قال:إن معنى قول عثمان إنه نزل بلسان قريش، يريد معظمه وأكثره، ولم تقم دلالة قاطعة على أن القرآن بأسره منزل بلغة قريش فقط،إذ فيه كلمات وحروف هي خلاف لغة قريش،وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ [سورة الزخرف آية 2]

ولم يقل قرشيا، وهذا يدل على أنه منزل بجميع لسان العرب.

وقال ابن عبد البر:قول من قال:(إن القرآن نزل بلغة قريش معناه عندي في الأغلب والله أعلم، لأن لغة غير قريش موجودة في صحيح القراءات من تحقيق الهمزات ونحوها،وقريش لا تهمز). (2)

وقال ابن قتيبة:ولا نعرف في القرآن حرفا واحدا يقرأ على سبعة أوجه، وغلطه ابن الأنباري والخطابي بحروف منها:﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾وقوله:﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَداً يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾وقوله:﴿بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ وقوله:﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾وغير ذلك. (3)

وقال الخطابي:«على أن في القرآن ما قد قرئ بسبعة أوجه)وذكر الآيات السابقة الذكر، وكأنه يذهب إلى أن بعضه أنزل على سبعة أحرف لا كله».(4).

---

(1)ينظر:البيهقي،أبو بكر أحمد بن الحسين،شعب الإيمان،تحقيق/أبي هاجر محمد السعيد زغلول.420/2.

(2) القرطبي،الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق44/1

(3) الزركشي،البرهان في علوم القرآن، مصدر سابق218/1

(4) القرطبي،الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق 43/1

وينضم ابن الجزري إلى هذين العالمين الجليلين ويقول:ليس المقصود أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه إذ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة نحو:(أف،وجبريل،وأرجه و هيهات وهيت).(1)

وأما الإمام الرازي فقد أعفى نفسه من تقديم تفسير نظري يحدد معنى الأحرف السبعة في الحديث الشريف، واكتفى بالقول :«فأما ما أعتقده في الخبر من وراء ما ذكرته، وهو أسلم المذاهب، وهو التوصل على ما كلفنا بهذه الأخبار، والإمساك عما كفينا منها ».(2)

وواضح من كلامه- رحمه الله- أنه يجتنب جحود شيء ثابت من القراءات، ويجتنب الجدال حولها بأي صورة من الصور.

وتمسك بعضهم بحديث ابن مسعود رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الكتب كانت تنزل من السماء من باب واحد، وإن القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف حلال وحرام ومحكم ومتشابه وضرب أمثال وآمر وزاجر فحل حلاله، وحرم حرامه، واعمل بمحكمه،وقف عند متشابهه،واعتبر بأمثاله،فإن كلا من عند الله وما يتذكر إلا أولوا الألباب».(3)

إلا أن هذا الحديث ضعفه ابن عبد البر، وقال :لم يثبت عند أهل العلم.

---

(1) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق26/1

(2)ينظر:الرازي،معاني الأحرف السبعة، مصدر سابقص352

(3)ينظر: رواه ابن جرير في التفسير 53/1 وابن حبان في الصحيح 745 والحاكم في المستدرك 553/1 والطحاوي في مشكل الآثار 31010 من طريق سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن ابن مسعود.

الأحرف السبعة والقراءات السبعة..

القراءات السبع هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وهي نفسها التي جمعها أبوبكر أحمد بن موسى المعروف بابن مجاهد(ت324هـ) باختياره الخاص، وقد كتب لها الذيوع والانتشار .

والذي دفع ابن مجاهد إلى هذا العمل ،هو كثرة أهل البدع والأهواء، الذين يقرءون بما لا تحل القراءة به، دون الالتزام بالمصحف العثماني.

وأما عن سر اختياره لهؤلاء القراء السبعة من هذه الأمصار دون غيرهم ، فقد سبق وأن تكلمت عليه ،وما أود الحديث عنه هو أن بعض الناس وقع في لبس بين القراءات السبع التي سبعها ابن مجاهد في كتابه السبعة، وبين حديث الأحرف السبعة ، وقد أشار ابن الجزري إلى ذلك بالقول : «

ونحن لا نحتاج إلى الرد على من قال: إن القراءات السبع هي الأحرف السبعة، فإن هذا قول لم يقله أحد من العلماء لا كبير ولا صغير، وإنما هو شيء تعب العلماء قديما وحديثا في حكايته ،والرد عليه وتخطئة أنفسهم، وهو شيء يظنه جهلة العوام لا غير، فإنهم يسمعون إنزال القرآن على سبعة أحرف، وسبع روايات فيتخيلون ذلك لا غير، ونحن لا نتعب أنفسنا كما أتعب من قبلنا أنفسهم في ذكره أو الرد عليه» .(1)

ويؤكد موقفه هذا في النشر حيث يقول:« وعلى أنه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القراء المشهورين، وإن كان يظنه بعض العوام ؛ لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا ، وأول من جمع قراءاتهم أبو بكر بن مجاهد في أثناء المائة الرابعة إن هؤلاء السبعة لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا » .(2)

وانتقد ابنَ مجاهد بعضُ العلماء بسبب تخصيصه القراء بالسبعة في كتابه(السبعة)وذلك بسبب إشكاله على العامة ، فهذا مكي بن أبى طالب القيسي ينتقد ابن مجاهد لاختياره سبعة من القراء

---

(1) ابن الجزري،منجد المقرئين ومرشد الطالبين، مصدر سابق ص54

(2) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق. (1/ 35) ومنجد المقرئين ومرشد الطالبين ص54

مما أوقع الناس في لبس حيث يقول:«وأول من اقتصر على هؤلاء أبوبكر بن مجاهد، قبل سنة ثلاث مئة،أو نحوها،وتابعه على ذلك من أتى بعده.... فكيف يظن ظان أن هؤلاء السبعة المتأخرين قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة؟».(1)

ونقل عنه السيوطي في الإتقان قوله :« من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقد غلط غلطا عظيما قال ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة، وغيرهم ووافق خط المصحف ألا يكون قرآنا، وهذا غلط عظيم فإن الذين صنفوا القراءات من الأئمة المتقدمين كأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي حاتم السجستاني وأبي جعفر الطبري، وإسماعيل القاضي قد ذكروا أضعاف هؤلاء».(2)

ثم يقول:«وقد ظن كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبعة وهو جهل قبيح».(3)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:«لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة ليست قراءة السبعة».(4)

ونقل الإمام السيوطي عن أبي العباس بن عمار المهدوي قوله :«لقد فعل مسبع هؤلاء السبعة مالا ينبغي له أن يفعل،وأشكل على العامة،حتى جهلوا مالم يسعهم جهله،وليته إذا اقتصر نقص عن السبعة،أو زاد ليزيل الشبهة».(5)

وتوهم كثيرون كما قلنا- أنها هي المراد من الأحرف السبعة الواردة في الحديث النبوي،والواقع

---

(1)ينظر:مكي القيسي،الإبانة عن معاني القراءات، مصدر سابق.ص49

(2)ينظر:السيوطي،الإتقان في علوم القرآن، مصدر سابق (1/ 215)

(3)ينظر:السابق139/1

(4) النويري،محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين(1986)شرح طيبة النشر في القراءات العشر).175/1،تحقيق/ لجنة إحياء التراث الإسلامي بالأزهر. الناشر/ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

(5)ينظر:السيوطي،الإتقان في علوم القرآن، مصدر سابق215/1

غير ذلك؛لأن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم أعم من تلك القراءات السبع المنسوبة إلى الأئمة السبعة القراء مطلقا.

ودافع الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم عن أستاذه ابن مجاهد ضد من انتقده قائلا:« رام هذا الغافل مطعنا في شيخنا أبي بكر فلم يجده، فحمله ذلك على أن قوله قولا لم يقله هو ولا غيره؛ ليجد مساغا إلى ثلبه، فحكى عنه أن اعتقد أن تفسير معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم « أنزل القرآن على سبعة أحرف» هو قراءات القراء السبعة، الذين ائتم أهل الأمصار بهم، فقال على رجل إفكا، واحتقب عارا، ولم يحظ من أكذوبته بطائل، ولم يحظ بأكذوبته بطائل، وذلك أنا أبا بكر كان أيقظ من أن يقلد مذهبا لم يقل به أحد قبله».(1)

ومهما يكن من أمر فإن لهؤلاء السبعة مزية على غيرهم، ولم يكن ابن مجاهد أولَ من أعلن عن ذلك وأذاعه، فابن جرير وأبو عبيد القاسم بن سلام، وهما أول من صنفا في جمع القراءات كانا قد ذكرا هؤلاء السبعة ضمن العشرات من القراء، فالسبعة محل اتفاق عند أغلب المصنفين في جمع القراءات، ولا أنكر أن هناك من أهملهم ولم يذكرهم ، وإن ابن مجاهد- نضر الله وجهه- معذورٌ فيما ذهب إليه،حيث إنه لم يسقط غير السبعة،ولم يهدرهم،ولكنه جعلهم وراء السبعة في علو السند والرواية، ولا يقصد بوصفها شاذة أنها ضعيفة، أو لا تصح القراءة بها، بل يقصد أنها تأتي وراء السبعة في عدد من يقرءون بها في الأمصار، قياسا على قراءات السبعة، وهذه القلة في عدد القارئين لا تعني الضعف، ولا تعني عدم التواتر، يوضح ذلك ابن جني في صدر كتابه المحتسب، فيذكر أن القراءات ضربان: ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أو دعه أبوبكر أحمد ابن موسى بن مجاهد- رحمه الله - كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وهو بشهرته غان عن تحديده، وضرب تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذا، أي خارجا عن قراءة القراء السبعة..إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه».(2)

---

(1)ينظر:ابن الجزري،منجد المقرئين ومرشد الطالبين، سابق .ص72

(2)ينظر:ابن جني،أبو الفتح عثمان،(1998م)المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ط/ الخامسة،102/1، منشورات محمد علي بيضون.دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان .

ثم إن ابن مجاهد عندما اختار من القراء سبعة؛ إنما فعل ذلك تأسيا بعدة المصاحف التي وجهت إلى الأمصار سبعة من عثمان بن عفان رضي الله عنه،فجعل عدد القراء على عدد المصاحف، وتبركا بقوله صلى الله عليه وسلم (أنزل القرآن على سبعة أحرف).(1)

ثم إنه وجد الاختيارات قبله قد كثرت،فابن سلام(ت 224هـ) ذكر خمسة وعشرين قارئا،وإسماعيل القاضي صاحب قالون ذكر عشرين قارئا،والإمام الطبري(ت310هـ)جمع كتابا حافلا سماه(الجامع)ذكر فيه نيفا وعشرين قراءة،(2) بل هناك من تمادى لكي تكون له قراءة ينفرد بها، وبعضهم حاول أن يقرأ حروفا من القرآن الكريم تخالف إجماع الروايات والقراءات مستخرجا لها وجوها من العربية كابن مقسم العطار، وابن شنبوذ، وهذه القراءات منها المشهور، ومنها غير ذلك، فأراد ابن مجاهد والحالة هذه أن يميز بينها، فألف كتابين:كتاب السبعة ضمنه أصح القراءات، وهي قراءات نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي،وكتابه:شواذ السبعة، ذكر فيه قراءات غير هؤلاء السبعة.

ولعله لم يذكر القراء الثلاثة المكملين للعشرة،لأنه اكتفى بأبي عمرو البصري عن تلميذه يعقوب الحضرمي ،الذي هو أحد الثلاثة المكملين للعشرة، وذكر الإمام نافعا، ولم يذكر شيخه أبا جعفر يزيد بن القعقاع مقرئ المدينة المنورة، وكأنه اكتفى بالتلميذ عن الأستاذ؛ لأن قراءة نافع كانت أكثر شيوعا على ألسنة القراء في عصره، وأما عن السر في تركه لقراءة خلف بن هشام المعروف بخلف البزار الذي يعد آخر قارئ من القراء العشرة، هو أن خلفا لم يخرج في قراءته عن قراءة الكوفيين، بل وعن قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر، إلا في مواضع يسيرة ، وتحديدا في قوله تعالى ﴿ وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يؤمنون ﴾ حيث قرأها ﴿ وحرام ﴾ مخالفا قراءة حمزة والكسائي وشعبة ﴿ وحِرْم ﴾.

يقول ابن الجزري :«فقراءة خلف لا تخرج عن قراءة أحد منهم بل ولا عن قراءة الكوفيين في حرف» .(3)

---

(1)ينظر:ابن الجزري،المقرئين ومرشد الطالبين، مصدر سابق ص73

(2)ينظر:غانم قدوري،الميسر في علم رسم المصحف وضبطه، مصدر سابق ص255

(3)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، سابق.60/1

وأما عن توهم بعض العوام أن سبعة ابن مجاهد هي الأحرف السبعة، فهذا أمر ليس مسؤولا عنه ، ولا يتحمل أخطاء غيره وتوهمه.

قال أبو شامة متحدثا عن عمل ابن مجاهد:«فلما أراد ذلك جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراء هذه الأمصار، ليكون ذلك موافقا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده، أو اعتقاد غيره من العلماء، أن هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءاتهم».(1)

ثم أكد ابن شامة على كلامه هذا في كتابه المرشد الوجيز بقوله :« وكان غرض ابن مجاهد أن يأتي بسبعة من القراء من الأمصار التي نفدت إليها المصاحف، ولم يمكنه ذلك في البحرين واليمن لإعواز أئمة القراءة منهما، فأخذ بدلهما من الكوفة لكثرة القراء بها».(2)

ولعل كلام ابن الجزري – رحمه الله- يعد الأفضل فيما يتعلق بهذه القضية قضية تسبيع القراءات عند ابن مجاهد ، حيث يقول بعد نقله انتقاد الجعبري لابن مجاهد :« والحق أنه لا ينبغي هذا القول، وابن مجاهد اجتهد في جمعه، فذكر ما وصله على قدر روايته، فإنه – رحمه الله- لم تكن له رحلة واسعة كغيره، ممن كان في عصره، غير أنه – رحمه الله- ادعى ما ليس عنده، فأخطأ بسبب ذلك الناس؛ لأنه قال في ديباجة كتابه: « ومخبر عن القراءات التي عليها الناس بالحجارة والعراق والشام» وليس كذلك، بل ترك كثيرا مما كان عليه الناس في هذه الأمصار في زمانه، كان الخلق إذ ذاك يقرءون بقراءة أبي جعفر، وشيبة وابن محيصن، والأعرج، والأعمش، والحسن، وأبي رجاء، وعطاء، ومسلم بن جندب، ويعقوب، وعاصم الجحدري، وغيرهم من الأئمة...فكان ينبغي أن يفصح بذلك ،أو يأتي بعبارة تدل عليه، وهو أن يقول : مما عليه الناس، أو الذي وصلني، أو اخترت ، أو نحو ذلك؛ لئلا يقع مقلدوه بعده فيما لا يجوز على أنه قد أخطأ من زعم أن ابن مجاهد أراد بهذه السبعة، السبعة التي في الحديث، حاشا ابن مجاهد من ذلك».(3)

ويرى الشيخ القطان أن السبب في الاقتصار على السبعة مع أنه في أئمة القرّاء مَن هو أجلُّ منهم

---

(1)ينظر:أبوشامة،إبراز المعاني من حرز الأماني، مصدر سابق ،ص22

(2)ينظر: ص162

(3) ابن الجزري،منجد المقرئين ومرشد الطالبين، مصدر سابق ص72

قدرًا أو مثلهم إلى عدد أكثر من السبعة، هو أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيرًا جدًّا، فلما تقاصرت الهمم اقتصروا مما يوافق خط المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى من اشتهر بالثقة والأمانة، وطول العمر في ملازمة القراءة والاتفاق على الأخذ عنه فأفردوا من كل مصر إمامًا واحدًا».(1)

وقال الشيخ البنا:«..ثم ليعلم أن السبب الداعي إلى أخذ القراءة عن القراء المشهورين دون غيرهم أنه لما كثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية التي وجه بها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار والشام واليمن والبصرة والكوفة ومكة والبحرين وحبس بالمدينة واحدا وأمسك لنفسه واحد الذي يقال له الإمام، فصار أهل البدع والأهواء يقرؤون بما لا يحل تلاوته؛ وفاقا لبدعتهم أجمع رأي المسلمين أن يتفقوا على قراءات أئمة ثقات، تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختاروا من كل مصر وجه إليها مصحف أئمة مشهورين بالثقة والأمانة في النقل، وحسن الدراية وكمال العلم أفنوا عمرهم في القراءة والإقراء».(2)

وذهب الدكتور/عبد العزيز عبد الفتاح القارئ أن الأحرف السبعة هي:«وجوه متعددة متغايرة منزلة من وجوه القراءة، يمكنك أن تقرأ بأي منها فتكون قد قرأت قرآنا منزلا، والعدد هنا مراد، بمعنى: أقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة هو سبعة أوجه، وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة ضمن نوع واحد من أنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزم أن تبلغ الأوجه هذا الحد في كل موضع من القرآن).(3)

وبالجملة فقد حظيت قراءات السبعة التي جمعها ابن مجاهد بشهرة واسعة، وفي هذا ما يشهد له بدقة اجتهاده، وصدق نيته، فقد اختار هؤلاء السبعة، وتلقتهم الأمة بالرضا والقبول، وكتب الله لاجتهاده هذا بالذيوع والانتشار في أصقاع العالم الإسلامي، ويكفيه فخرا وشرفا أنه استطاع أن يستخلص للأمة سبع قراءات متواترة لكتابها العظيم من خلال المئات من الآثار والروايات

---

(1)ينظر:القطان،مباحث في علوم القرآن ، مصدر سابق ،ص: 174

(2)ينظر:البنا،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر.مصدر سابق ص: 7

(3)ينظر:القاريء.عبد العزيز بن عبد الفتاح (حديث الأحرف السبعة)ص79

والقراءات، وكأنما اختارته العناية الإلهية ليحمل أعباء هذه المهمة الخطيرة.(1)

ويروى عن ابن مجاهد أن بعض تلاميذه قال له : لم لا تختار لنفسك قراءة تحمل عنك؟ فقال : نحن إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به مَن بعدنا.(2)

ابن مجاهد وهب نفسه للوقوف على القراءات وتمثلها واستيعابها، ولم يفكر في أن ينفرد لنفسه بقراءة يشتهر بها وتعرف به، ولو فكر لاستطاع في يسر أن يتميز بقراءة يختارها من قراءات الأئمة.

وبالجملة فإن الرأي الذي ترتاح له النفس هو أن القرآن نزل بلغة كل حي من أحياء العرب، تأليفا لقلوبهم لما كان فيهم من الحمية العربية، ولطلب فهم المراد، فافتخر كل بلغته حين شاهدوا نزول القرآن فاستأنس كثير من فصحائهم،فكان سبب إيمانه،ولغات العرب وإن كانت أكثر من سبعة،فإن المراد أفصحها وأبرزها، قال ابن الجزري:« إن أصول قبائل العرب تنتهي إلى سبعة،أو أن اللغات الفصحى سبع (3) كما أن غاية ما يصل إليه اختلاف اللهجات في الكلمة الواحدة سبعة وجوه لا تزيد بحال،ويأتي ترجيحي هذا استئناسا بما نقله ابن حجر عن أبي شامة عن بعض المشايخ حيث قال:أنزل القرآن أولا بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيح للعرب أن يقرءوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب،ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغته إلى لغة أخرى للمشقة،ولما كان فيهم من الحمية، ولطلب تسهيل فهم المراد كل ذلك مع اتفاق المعنى.... ثم إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي أي أن كلَّ أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته، بل المراعَى في ذلك السماعُ من النبي عليه الصلاة والسلام ويأتي هذا مصداقا لما جاء في الحديث عن علي رضي الله عنه أنه قال:(إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما عُلِّمَ. قال: فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفا لا يقرؤها صاحبه).

وقد كان عليه الصلاة والسلام يقرئ أصحابه رضي الله عنهم بهذه القراءات أو الأحرف، وكل

---

(1)ينظر:ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات ، مصدر سابق ،ص26 وحديث الأحرف السبعة للدكتور/عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ ص79

(2)ينظر:السابق.

(3)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق27/1

واحد منهم يأخذ القراءة،ويقرأ، ويقرئ بحسب ما تعلم، فضبط هؤلاء الأئمة الثقاة هذه القراءات، ثم أثبتها عثمان بن عفان رضي الله عنه في المصحف، و لعل أبرز أسباب تعدد القراءات وتنوعها ترجع في معظمها إلى التخفيف عن الأمة، وتيسير القراءة والحفظ عليها؛ لأن الأمة في أمس الحاجة إلى التيسير والتخفيف، فالعرب يوم أن نزل القرآن الكريم كانوا قبائل مختلفة اللهجات،فلم تكن لغتهم واحدة، بل كانت(لكل قبيلة من قبائل العرب لغة تنفرد بها)وكان بينها اختلاف وتباين واضح في اللهجات واللغات، وطريقة الأداء ،حتى إن الإمام الطبري عندما تكلم على اللغة التي نزل بها القرآن الكريم قال:(بأي ألسن العرب أنزل؟ أبألسن جميعها،أم بألسن بعضها؟.... فهم مختلفو الألسن بالبيان،متباينو النطق والكلام).(1)

وقد أشار بعض العلماء إلى أن تلك المشكلة ظهرت بصورة واضحة بعد الهجرة، حين دخل في الإسلام أفراد من قبائل عربية متباينة النطق، فلو أن هؤلاء ألزموا لهجة واحدة في قراءة القرآن الكريم لصعب عليهم، واشق على كثير منهم قراءة القرآن بلغة قريش، لاسيما وقد كان يدخل في الإسلام من طعن في السن من المشايخ والعجائز، فيسر الله عليهم قراءة القرآن برخصة الأحرف السبعة، لذا كان نزول القرآن على هذه القراءات سببا لحفظ القرآن وفهمه والتعبد به، وكان النبي عليه الصلاة والسلام يقرئ الناس بلغة واحدة، فاشتد ذلك عليهم، فنزل جبريل عليه فقال:«يا محمد، أقرئ كلّ قوم بلغتهم» .(2)

وفي الحديث الذي رواه أبي بن كعب أنه قال:(كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقُلْتُ:(إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَرَأَا فَحَسَّنَ النَّبِيُّ شَأْنَهُمَا فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنْ التَّكْذِيبِ،وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَا قَدْ غَشِيَنِي ضَرَبَ فِي صَدْرِي فَفِضْتُ عَرَقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرَقًا فَقَالَ لِي: يَا أُبَيُّ أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنْ اقْرَأْ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةٌ تَسْأَلُنِيهَا فَقُلْتُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي

---

(1)ينظر:الطبري،جامع البيان في تأويل القرآن، مصدر سابق (1/ 21)

(2) مسلم،أبو الحسن القشيري النيسابوري،الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، (4/ 256)

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي وَأَخَّرْتُ الثَّالِثَةَ لِيَوْمٍ يَرْغَبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّى إِبْرَاهِيمُ عليه السلام).(1)

وأختم هذه القضية بالقول إن مما ينبغي أن يقال في قراءات هؤلاء السبعة أنها جزء من الأحرف السبعة، التي نزل بها القرآن الكريم، ولو كانت جميعها لما جاز أن يقرأ بقراءة غير هَؤلاء السبعة، لأن قراءتهم قد أحاطت بالأحرف السبعة، مع أن المصنفين في هذا العلم قد زادوا على هؤلاء السبعة نحو سبعين، وبعضهم طرح قوما منهم، وأتى بغيرهم، كما يلزم من هذا الكلام إلغاء فعل سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ، والصحابة الكرام الذين أجمعوا على كتابته على حرف واحد، لما اشتد اختلاف القراء، كاد بعضهم يكفر بعضا في واقعة أرمينية الشهيرة.

(1) -نفسه

الحكمة في تعدد القراءات...

الحكمة في تعدد القراءات، هي التخفيف على هذه الأمة، وإرادة التيسر بها، والتهوين عليها شرفا لها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق .

قال ابن الجزري في أرجوزته:

وَأصلُ الاختلافِ أنَّ ربَّنا أنزلَهُ بِسبْعةٍ مُهوِّنَا

وقيلَ فِي المُرادِ منها أوْجُهُ وكونُه اختلافَ لفظٍ أوْجَهُ(1)

كما يمكننا أن نتلمس فوائد عديدة من نزول القرآن على سبعة أحرف، من أبرزها أنه على الرغم من الاختلاف بين هذه القراءات لا يؤدى ذلك إلى التناقض في الأحكام الشرعية، وأصول الدين وفي الحلال والحرام، والأمر والنهى، فالاختلاف الواقع بين هذه الأحرف إنما هو اختلاف ألفاظ وتلاوة فقط، واختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تضاد وتناقض، وتؤخذ من تلك الاختلافات جملة فوائد:

1- الدلالة على حكمين شرعيين ولكن في حالتين مختلفين،وذلك نحو قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب،بنصب ﴿أرجلكم﴾ والباقون بجرها.(2)

والمعنى على قراءة النصب يفيد طلب غسل الأرجل؛لأنها عطفت على لفظ ﴿ وجوهكم﴾ المنصوب،وهو مغسول،ومن قرأها بالجر وهم بقية القراء، فالمعنى يفيد مسحها، عطفا على لفظ﴿

---

(1) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق.المقدمة

(2) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق.191/2 و غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار لأبي العلاء الحسن العطار. تحقيق / أشرف محمد فؤاد طلعت.469/2

برؤوسكم﴾وهكذا بينت قراءة الفتح فرضية الغسل للأرجل، وبينت قراءة الجر مشروعية المسح على الخفين، وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المسح للابس الخف، وأن الغسل على من لم يلبس.

وبهذا نستفيد الحكمين من غير تطويل، وهذا من معاني الإعجاز في الإيجاز بالقرآن.

2- الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين نحو قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ البقرة.222

قرئت ﴿ يطهرن﴾ بالتخفيف وبالتشديد،حيث قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بتشديد الطاء والهاء،والباقون بتخفيفهما.(1)

فقراءة التشديد تفيد المبالغة في التطهر؛لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى في الغالب، وأما قراءة التخفيف فهي مضارع(طهر)،ويؤخذ من مجموع القراءتين حكمان:

أحدهما:أن الحائض لا يجوز مجامعتها إلا بعد أن يحصل لها طهر، وهو انقطاع الحيض.

والآخر: أنه لا يجامعها زوجها إلا إذا بالغت في التطهر وذلك بالاغتسال.

ومثله قراءة: "فامضوا إلى ذكر الله" فإنها تبيِّن أن المراد بقراءة "فاسعوا" الذهاب لا المشي السريع في قوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾وقراءة والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانهما"4 بدلًا من "أيديهما" فقد بينت ما يُقطع،وقراءة: "وله أخ أو أخت من أم فلكل واحد منهما السدس" ،فقد بيَّنت أن المراد الإخوة لأم، ولذا قال العلماء: "باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام".(2)

---

(1)نفسه (171/2) و غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار429/2

(2)ينظر:القطان،مباحث في علوم القرآن، مصدر سابق ص 161

3-الأحرف السبعة حفظت لغة العرب من الضياع والاندثار،فلا تعدم وجود لغات لبعض القبائل العربية،وذلك نحو قوله تعالى:﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: 63] حيث أجمع القراء على تشديد نون (إن) إلا ابن كثير وحفصا عن عاصم فإنهما خففاها،وأجمعوا على لفظ الألف في قوله (هذان) إلا أبا عمرو،فإنه قرأها بالياء،وأجمعوا على تخفيف النون في التثنية إلا ابن كثير فإنه شددها،فالحجة لمن شدد النون في (إن) وأتى بألف في (هذان) أنه احتج بخبر الضحاك عن ابن عباس أن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب .وهذه اللفظة بلغة (بلحارث بن كعب)خاصة؛لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه،لا يقلبونها لنصب ولا خفض قال شاعرهم: (الرجز)

إنَّ أباها وأبا أباها ... قدْ بلغَا في المجدِ غايتاها(1)

ومن العلماء من ذهب إلى أن ذلك لغة كنانة حيث يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد.(2)

وكذلك جزم الفعل المعتل الآخر مع بقاء حرف العلة في نحو (يتقي) في قراءة قنبل عن ابن كثير في سورة يوسف عليه السلام ﴿ إنه من يتق ويصبر فَإِنَّ اللَّهَ لا يضيع أجر المحسنين﴾[يوسف: 90]).(3)

4- الدلالة على أوجه العربية نحو قراءة ﴿حتى يقول الرسول﴾ قرئ (يقول) على أنه منصوب بـ(أن) مضمرة بعد حتى، وقرئ بالرفع، وهي قراءة نافع المدني، فعلى تأويل أن الفعل بمعنى

---

(1)ينظر: البيت يُنسب لرُؤْبَة، وهو في ملحقات ديوانه 168، كما ينسب إلى أبي النّجم العجليّ، وهو في ديوانه 227، كما يُنسب إلى رجل من بني الحارث، أو لرجل من اليمن، والشّاهد فيهما: (أباها) الثانية؛ لأنّها في موضع الجرّ بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك فقد جاء بها بالألف على لغة القصر. ينظر: اللمحة في شرح الملحة ص:60)وسرّ صناعة الإعراب 705/2، والإنصاف 18/1، وشرح المفصّل 53/1، وشرح الجمل 151/1، وتوضيح المقاصد 75/1، وأوضح المسالك 33/1، والمقاصد النّحويّة 133/1، والتّصريح 65/1، والخزانة 455/7.

(2) ابن خالويه،(1999م)الحجة في القراءات السبع،تحقيق الدكتور/عبد العال سالم مكرم،ص: 243، مكتبة الخانجي. القاهرة. وحجة القراءات لابن زنجلة ص454

(3)ينظر:أبو شامة،إبراز المعاني من حرز الأماني، مصدر سابق . 1/ 313

المضي أي:حتى قال الرسول، أو هي حكاية حال ماضية، والفعل إذا كان كذلك ووقع بعد حتى رفع؛لأن القول على إرادة حكاية ماضية ، ولأن (أن) تخصص الفعل للمستقبل.

5- يكون لإيضاح حكم يقتضي الظاهرة خلافه كقراءة (فامضوا إلى ذكر الله) فإن قراءة (فاسعوا) يقتضي ظاهرها المشي السريع، وليس كذلك، فكانت القراءة الأخرى موضحة لذلك ورافعة لما يتوهم من الإسراع.

6- ما يكون لبيان حكم مجمع عليه كقراءة سعد بن أبي وقاص وغيره (وله أخ أو أخت من أم) فإن هذه القراءة تبين أن المراد بالأخوة هنا هو الإخوة للأم، وهذا أمر مجمع عليه.(1)

7- ما يكون مرجحاً لحكم اختلف فيه كقراءة (أو تحرير رقبة مؤمنة) في كفارة اليمين فيها ترجيح لاشتراط الإيمان فيها كما ذهب إليه الشافعي وغيره،ولم يشترطه أبو حنيفة رحمه الله.

ما يكون حجة لأهل الحق ودفعاً لأهل الزيغ كقراءة ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: 20] ففيها قراءتان :

القراءة الأول :(ومَلِكا كبيرا) بكسر اللام،وهي من أعظم الحجج على رؤية الحق تبارك وتعالى في الدار الآخرة؛ لأنه سبحانه هو الملك وحده في الدار الآخرة﴿لمن الملك اليوم لله الواحد القهار﴾ غافر: 16. وقد نسبها ابن الجزري إلى ابن كثير وغيره في مقدمة نشره ، ولكنه لم يسندها لأحد في سورتها.

القراءة الثانية:(ومُلكا كبيرا) بضم الميم وسكون اللام،وهي قراءة الباقين، وهي القراءة المتواترة.(2)

9- ومنها ما يكون حجة بترجيح لقول بعض العلماء كقراءة (أو لمستم النساء) إذ اللمس يطلق على الجس والمس كقوله تعالى﴿فلمسوه بأيديهم﴾ أي: مسوه ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (لعلك قبلت أو لمست)ومنه قول بشار بن برد (الطويل)

وألمسْتُ كفّيْ كفَّهُ طلب الغِنا...ولم أدرِ أنَّ الجودَ من كفّه يعدي(3)

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق1/ 29

(2)نفسه،(1/ 30) وكذلك :مقدمات في علم القراءات .د / أحمد القضاة ود/أحمد شكري.ص 30

(3)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر1/ 30

10- ومنها ما يكون حجة لقول بعض أهل العربية كقراءة ﴿والأرحام﴾ بالخفض في قراءة حمزة الزيات من قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَّاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: 1] والباقون بالنصب.(1)

فقد أجاز الكوفيون بناء على قراءة حمزة عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار، في الوقت الذي وجه فيه كثير من البصريين النقد لهذه القراءة.

11- كما أن من حكم تعدد قراءاته سهولة حفظه وتيسيرَ نقله على هذه الأمة، فإنه من يحفظ كلمة ذات أوجه أسهل عليه، وأقرب إلى فهمه وأدعى لقبوله من حفظه جملاً من الكلام، تؤدي معاني تلك القراءات المختلفات، كما أن منها إعظام أجور هذه الأمة من حيث إنهم يفرغون جهدهم ليبلغوا قصدهم في تتبع معاني ذلك واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ، واستخراج كمين أسراره وخفي إشاراته،والأجر على قدر المشقة.

12- ومنها بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم، من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقي، وإقبالهم عليه هذا الإقبال، والبحث عن لفظة لفظة، والكشف عن صيغة صيغة، وبيان صوابه، وبيان تصحيحه، وإتقان تجويده، حتى حموه من خالل التحريف، وحفظوه من الطغيان والتطفيف، فلم يهملوا تحريكاً ولا تسكيناً، ولا تفخيماً ولا ترقيقاً، حتى ضبطوا مقادير المدات وتفاوت الإمالات وميزوا بين الحروف بالصفات، مما لم يهتد إليه فكر أمة من الأمم، ولا يوصل إليه إلا بإلهام بارئ النسم، ومنها ما ادخره الله من المنقبة العظيمة، والنعمة الجليلة الجسيمة لهذه الأمة الشريفة، من إسنادها كتاب ربها، واتصال هذا السبب الإلهي بسببها خصيصة الله تعالى هذه الأمة المحمدية، وإعظاماً لقدر أهل هذه الملة الحنيفية وكل قارئ يوصل حروفه بالنقل إلى أصله، ويرفع ارتياب الملحد قطعاً بوصله، فلو لم يكن من الفوائد إلا هذه الفائدة الجليلة لكفت، ولو لم يكن من الخصائص إلا هذه الخصيصة النبيلة لوفت.(2)

13- الدلالة لأصل بعض المسميات:مثل:اللاتَّ بقراءة التشديد تشير إلى أصل هذا الصنم، وهو أن اللات كان رجلا يلت السويق للحجاج،فلما مات عكفوا على قبره يعبدونه. وقراءة التشديد هي

---

(1)ينظر:نفسه

(2)السابق 48/1

ليعقوب لحضرمي من رواية رويس عنه.(1)

14- ظهور سر الله تعالى في توليه حفظ كتابه العزيز، حيث لا يخلو عصر من العصور من وجود إمام حجة قائم بنقل كتاب الله تعالى وإتقان حروفه ورواياته، وتصحيح وجوهه وقراءاته، ولازالت -بحمد الله- الجامعات تدرس علم القراءات لأبناء المسلمين في شتى أقطار الدنيا، وهذا دليل على حفظ الله لكتابه وصيانة كلامه بقراءاتِه المتواترة التي أنزله بها على رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم.

15- التكامل بين القراءات في بيان المعنى المراد من النص الكريم ....

من ذلك ما ذكره الطاهر بن عاشور عند قوله تعالى ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِيهِۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمۡ فَٱقۡتُلُوهُمۡۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ ١٩٠﴾ [سورة البقرة آية 190]

وقرأ الجمهور: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ ثلاثتها بألف بعد القاف، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ولا تقتلوهم حتى يقتلوكم فإن قتلوكم﴾ بدون ألف بعد القاف، فقال الأعمش لحمزة: أرأيت قراءتك هذه كيف يكون الرجل قاتلا بعد أن صار مقتولا؟ فقال حمزة: إن العرب إذا قتل منهم رجل قالوا: قُتلنا يريد أن الكلام على حذف مضاف من المفعول ...والمعنى ولا تقتلوا أحدا منهم،حتى يقتلوا بعضكم فاقتلوا من تقدرون عليه منهم.(2)

16- توحيد الأمة على حرف قريش، لأنهم أفصح العرب، ولأنهم سكان الحرم وقطانه، وحماة البيت وولاته، فنالت قريش بذلك من لغات العرب أفصحها، ومن ثم صار التنزيل بلغتهم،وأما مخاطبة كل قبيلة في باديء الأمر بلهجتها، فكان لإعطاء كل قبيلة نوعا من القيمة والاهتمام، كما أن فريقا من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده لاشتد ذلك عليه، وعظمته المحنة لديه،فلما تمكن الإسلام من قلوبهم، وأصبحوا بنعمة الله إخوانا، تم توحيدهم على حرف واحد ، هو حرف قريش.

---

(1)ينظر:ابن الجزري.النشر في القراءات العشر،مصدر سابق، (2/ 419)

(2) ابن عاشور،محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي (2000) التحرير والتنوير،ط/ الأولى، (2/ 201، الناشر/مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.

قال الشيخ الزرقاني:«ومن فوائد اختلاف القراءات:جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد يوحد بينها وهو لسان قريش الذي نزل به القرآن الكريم... أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض.. ومعنى هذا أن القرآن يعجز إذا قرئ بهذه القراءة،ويعجز أيضا إذا قرئ بهذه القراءة الثانية،ويعجز أيضا إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة،وهلم جرا،ومن هنا تتعدد المعجزات بتعدد تلك الوجوه والحروف».(1)

وتعرض الشيخ ابن عاشور- رحمه الله- في مقدمة كتابه التحرير والتنوير لمسألة الاختلاف بين القراءات المتواترة، وجزم بأن الوحي نزل بالوجهين وأكثر بغرض تكثير المعاني، حيث يقول :« اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة نحو {حَتَّى يَطَّهَّرْنَ} [البقرة: من الآية222] بفتح الطاء المشددة والهاء المشددة، وبسكون الطاء وضم الهاء مخففة..... والظن أن الوحي نزل بالوجهين وأكثر، تكثيرا للمعاني إذا جزمنا بأن جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم، على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مرادا لله تعالى،ليقرأ القراء بوجوه فتكثر من جراء ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئا عن آيتين فأكثر، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب.....وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن، ولذلك كان اختلاف القراء في اللفظ الواحد من القرآن قد يكون معه اختلاف المعنى؛ ولم يكن حمل أحد القراءتين على الأخرى متعينا ولا مرجحا».(2)

وأكد - رحمه الله- أن تعدد القراءات القرآنية في الآية ، يقوم مقام تعدد كلمات القرآن الكريم، وهذا من إعجاز كلام الله رب العالمين، ومما انفرد به النص الكريم، ولا يستطيعه لغوي، أو بياني في تصوير خيال ، فضلا عن تقرير شريعة.

وأشار الشيخ محمد أبو زهرة إلى أن مجموع القراءتين قد يكون دالا على معنيين في لفظ واحد

---

(1)ينظر:الزرقاني،مناهل العرفان في علوم القرآن،مصدر سابق142/1

(2)ينظر:السابق(1/ 55)

متلاقيين غير متضادين، وقد يكون اختلاف القراءتين مؤديا إلى بيان حكم بقراءة، وبيان حكم آخر متمم له بقراءة أخرى، فتستفاد الأحكام في أوجز تعبير، وذلك من الإيجاز المعجز، الذي لا يوجد في كلام الناس ، ولكنه في كلام خالق الناس.(1)

هذه هي مجمل الفوائد لتعدد القراءات القرآنية ، ولا نعدم فوائد أخرى غيرها، يمكن للمتأمل المتدبر استنباطها واستخراجها ، ذلك أن هذه الاختلافات على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض أو تضاد في المعنى، بل يعضد بعضها بعضا، ويكمل بعضها بعضا، ويضيف لها من المعنى ما يبينه ويفسره .

---

(1)ينظر:أبو زهرة،محمد،المعجزة الكبرى القرآن ص 55، الناشر/دار الفكر العربي. مصر

هل المصاحف العثمانية اشتملت على الأحرف السبعة ؟

اختلفت كلمة العلماء في الإجابة عن هذا السؤال، فمنهم من ذهب إلى القول بأن الأحرف السبعة أثبتها عثمان رضي الله عنه عند ما نسخ المصاحف، ولم يهمل منها شيئا، وذهب فريق آخر إلى أن المصاحف العثمانية لم تشتمل إلا على حرف واحد فقط، أما بقية الأحرف فقد تركها عثمان خوف الاختلاف والفتنة بين المسلمين، والتي بدأت بوادرها تظهر لما كان الصحابة يغزون أرمينية وأذربيجان.

فالإمام أبو عمرو الداني(ت444هـ) يذهب المذهب الأول ويقول:(...وأن أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه ومن بالحضرة من جميع الصحابة قد أثبتوا جميع تلك الأحرف في المصاحف، وأخبروا بصحتها، وأعلموا بصوابها، وخيّروا الناس فيها، كما كان صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم).(1)

وسأل هذا السؤالَ الشيخُ/ شهاب الدين أبو شامة(ت 665هـ) حيث قال:(وهذا المجموع في المصحف هل هو جميع الأحرف السبعة التي أقيمت القراءة عليها أو حرف واحد منها؟ مَيْلُ القاضي أبي بكر إلى أنه جميعها، وصرح أبو جعفر الطبري، والأكثرون من بعده بأنه حرف منها،ومال الشيخ الشاطبي إلى قول القاضي، وقال:الصحيح أن هذه الأحرف السبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضبطها عنه الأئمة، وأثبتها عثمان والصحابة في المصحف، وأما الشيخ أبوشامة نفسُه فيرى أن هذه القراءاتِ التي نقرؤها هي بعضٌ من الحروف السبعة التي نزل بها القرآن.(2)

وقال الإمام مكي بن أبي طالب:(إن هذه القراءاتِ كلّها التي يقرأ بها الناس اليوم،وصحت روايتها عن الأئمة إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن..).(3)

وأما الشيخ ابن عبد البر(ت 463هـ) فقال:(إن السبعة الأحرف التي أشير إليها في الحديث،ليس بأيدي الناس منها إلا حرف زيد بن ثابت الذي جمع عليه عثمان المصحف)(4) ونقل عنه ابن

---

(1)ينظر: الداني،جامع البيان في القراءات السبع، مصدرسابق1/ 129

(2)أبو شامة،المرشد الوجيز، مصدر سابق بتصرف ص142

(3)ينظر:القيسي،الإبانة عن معاني القراءات، مصدر سابق، ص 34 ومنجد المقرئين لابن الجزري ص56

(4)ينظر:القرطبي،أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري ،التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق/ مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر/ مؤسسة قرطبة.292/8.

الجزري قوله «وهذا عليه الناس اليوم في مصاحفهم وقراءتهم حرف من بين سائر الحروف؛لأن عثمان جمع المصاحف عليه وقال: وهذا الذي عليه جماعة من الفقهاء» .(1)

وأما الشيخ الطحاوي فذهب إلى أن ذلك كان في وقت خاص لضرورة دعت إليه؛ حيث قال : «إنما كانت السعة للناس في الحروف لعجزهم عن أخذ القرآن على غير لغاتهم؛لأنهم كانوا أميين لا يكتب إلا القليل منهم،فلما كان يشق على كل ذي لغة أن يتحول إلى غيرها من اللغات، ولو رام ذلك لم يتهيأ له إلا بمشقة عظيمة، فوسع لهم في اختلاف الألفاظ إذ كان المعنى متفقا"، فكانوا كذلك حتى كثر منهم من يكتب وعادت لغاتهم إلى لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقدروا بذلك على تحفظ ألفاظه، فلم يسعهم حينئذ أن يقرءوا بخلافها).(2)

وذهب الإمام الطبري (ت310هـ) إلى أن القراءات الموجودة الآن بين أيدي الناس لا تشتمل إلا على حرف واحد فقط من الأحرف السبعة فقط، حيث يقول في تفسيره:(فتركت الأمة القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل (يعنى عثمان) في تركها طاعة منها له....فلا قراءة اليوم للمسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية).(3)

فهو يرى أن مصحف عثمان -رضي الله عنه-لم يشتمل إلا على حرف واحد، والقراءات الصحيحة الموجودة الآن داخله كلها تحت هذا الحرف، ثم يضع تساؤلا، ويجيب عليه، حيث يقول:فإن قال قائل:فما بال الأحرف الأخَر الستة غير موجودة، إن كان الأمر في ذلك على ما وصفتَ، وقد أقرأهن رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه، وأمر بالقراءة بهنّ، وأنزلهن الله من عنده على نبيه عليه السلام؟أنسخت فرُفعت، فما الدلالة على نسخها ورَفعها؟أم نسيتهن الأمة،فذلك تضييعُ ما قد أمروا بحفظه؟أم ما القصةُ في ذلك؟

قيل له: لم تنسخ فترفع،ولا ضيعتها الأمة وهي مأمورة بحفظها. ولكنّ الأمة أمرت بحفظ القرآن، وخُيِّرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت. كما أمرت،إذا هي حَنثتْ في يمين

---

(1)ينظر:ابن الجزري،منجد المقرئين ومرشد الطالبين، مصدر سابق،ص56

(2) القرطبي،الجامع لأحكام القرآن،مصدر سابق،42/1 والبرهان في علوم القرآن للزركشي 224/1

(3)ينظر:السابق،1/ 64)

وهي مُوسرة،أن تكفر بأيِّ الكفارات الثلاث شاءت:إما بعتق،أو إطعام،أو كسوة. فلو أجمعَ جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث، دون حَظرها التكفيرَ بأي الثلاث شاءَ المكفِّر،كانت مُصيبةً حكمَ الله، مؤدية في ذلك الواجبَ عليها من حق الله. فكذلك الأمة،أمرت بحفظ القرآن وقراءته، وخُيِّرت في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت: فرأت لعلة من العلل أوجبتْ عليها الثباتَ على حرف واحد).(1)

وقال الشيخ الزرقاني:(ذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن جميع هذه الأحرف موجودة بالمصاحف العثمانية، واحتجوا بأنه لا يجوز للأمة أن تهمل نقل شيء منها، وأن الصحابة أجمعوا على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك. ومعنى هذا أن الصحف التي كانت عند أبي بكر جمعت الأحرف السبعة، ونقلت منها المصاحف العثمانية بالأحرف السبعة كذلك).(2)

أما الشيخ/محمد طاهر الكردي فقال:(إن أبا بكر أول من جمع القرآن بإشارة عمر رضي الله عنهما وكان جمعه بالأحرف السبعة كلها التي نزل بها القرآن، وسببه الخوف من ضياعه بقتل القراء في الغزوات ثم في خلافة عثمان كثر اختلاف الناس في قراءة القرآن فخشي رضي الله عنه عاقبة هذا الأمر الخطير وقام بجمع القرآن على حرف واحد من الأحرف السبعة وهو حرف قريش وترك الأحرف الستة الباقية حرصا منه على جمع المسلمين على مصحف واحد وقراءة واحدة .... فالمصحف العثماني لم يجمع إلا بحرف واحد...وأن القراءات المعروفة الآن جميعها في حدود ذلك الحرف الواحد فقط،وأما الأحرف الستة فقد اندرست بتاتا من الأمة).(3)

ويرى جمهور علماء المسلمين وأئمتهم:أن المصاحف التي كتبها عثمان قد اشتملت من الأحرف السبعة على ما يمكن أن يحتملها رسمها فقط، وأنها كلها ليست إلا صورة واحدة، قد جمعت ما استقر عليه القرآن في عرضته الأخيرة التي عرضها الرسول صلى الله عليه وسلم على جبريل، دون أن تترك حرفا من الحروف التي جاءت فيها).(4)

ومن العلماء المعاصرين الشيخ محمد سعيد البوطي فقد أدلى برأيه في هذه المسألة قائلا:(ذهب

---

(1)ينظر:الطبري،جامع البيان في تأويل القرآن ، مصدر سابق،58/1

(2) الزرقاني،مناهل العرفان في علوم القرآن، سابق 161/1

(3)ينظر:الكردي، تاريخ القرآن الكريم ص: 44

(4)ينظر:الزفزاف،محمد،التعرف بالقرآن والحديث ص98

كثير من أهل العلم إلى أن ذلك إنما كان رخصة اقتضاها حال العرب في صدر الإسلام من تفرقهم واختلافهم إلى قبائل شتى،يتخالفون ويتفاوتون في كيفية القراءة والنطق، والرخصة هي تحوّل الحكم الشرعي إلى الأسهل لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي ... والإذن من الله عزّ وجلّ في القراءة بالأحرف السبعة، إنما اقتصر على القراءة فقط، أما كتابة القرآن، فإنما كانت بحرف واحد هو حرف قريش،ثم تساءل عن مصير الأحرف السبعة اليوم؟وأجاب(مصيرها مصير كل رخصة زال العذر المسبّب لها ..فقد انتهت الرخصة،وانحسرت الحاجة إليها،وعاد الحكم فانحصر بالحرف الذي كان يكتب؛وهو حرف قريش. فاجتمع الناس كلهم على النطق به معتمدين في ذلك على ما وجدوه مكتوبا عندهم من الرسم الصحيح المعتمد للقرآن).(1)

ولعل الرأي الأصوب – والله أعلم - هو ما ذهب إليه ابن الجزري وهو أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة حيث يقول:(...وأما كون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة فإن هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها: فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة وبنوا ذلك على أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة التي نزل القرآن بها.... ولا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة، ولا أن يجمعوا على ترك شيء من القرآن، وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي صلى الله عليه وسلم على جبرائيل عليه السلام متضمنة لها لم تترك حرفاً منها).(2)

ويبدو أن ابن الجزري قد تبدى له هذا الرأي أخيرا بعد أن ألف كتابه منجد المقرئين ومرشد الطالبين الذي يقول فيه:(...القراءات التي عليها الناس اليوم الموافقة لخط المصحف إنما هي بعض الأحرف السبعة من غير تعيين وقيل حرف منها وقيل بعض حرف).(3)

---

(1)ينظر:البوطي. محمّد سَعيد رَمضان (1999 م)من روائع القرآن ص: 61،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت .

(2)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق،31/1

(3)ينظر:ابن الجزري،منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص56

المبحث الثالث ..

ضوابط قبول القراءة وتواترها.

كثرت القراءات في القرن الثالث الهجري، وكثر الآخذون عن أئمة القرن الثاني ، ولم يكونوا على درجة واحدة من الإتقان والتثبت، فنتج عن ذلك ظهور قراءات ضعيفة،لا سند لها ولا مرجعية يتكأ عليها، الأمر الذي استفز الغيورين على القرآن الكريم بوصفه كتاب الله الخالد، فهب جهابذة الأمة وعلماؤها، ووضعوا ضوابط لتميز القراءة الصحيحة التي تعد قرآنا معجزا عن غيره من الروايات التي لا أساس لها ، وذلك بعد أن كاد أن يتسع الخرق على الراقع، ويلتبس الباطل بالحق،إلا أن الله تعالى تكفل بحفظ هذا الكتاب العظيم ، وذلك بتسخيره لعلماء الأمة،وصناديد الأئمة، فوضعوا شروطا وضوابط لقبول القراءة الصحيحة التي تعد قرآنا، والتي اعتمدها أهل السنة والجماعة.

وليس الهدف من هذه الضوابط إثبات تواتر القرآن الكريم، لأن الأمة مجمعة على ذلك، بل الهدف من هذه الضوابط لتمييز المتواتر من غيره من القراءات القرآنية، و الضوابط هي :(1)

أ /صحة السند بالقراءة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم متواترة من أول السند إلى آخره.

ب/موافقة القراءة لخط أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا.

ج/موافقتها وجها من وجوه العربية، سواء أكان أفصح أم فصيحا، مجمعا عليه أم مختلفا فيه.

وهذه الشروط ممتدةٌ أصولُها من زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، واكتملت بالتحديد بعد العرضة الأخيرة، حيث لا تجوز القراءة إلا بما أقرأ به الرسول صلى الله عليه وسلم من أوجه القراءات واتصل به، ووافق ما رسم عليه المصحف على مقتضى العرضة الأخيرة، ووافق لغة القرآن، فلا جرم أن تلك الأركان مستقاة مما تواتر نقله عن الرسول صلى الله عليه وسلم على هذا النحو.

وكان علماء القراءة في القرون الأولى يحتكمون إلى هذه المقاييس في قبول القراءة أو رفضها، ففي كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام(ت 224هـ) وهو أول من دون علم القراءات ، حسب ظني ،جاءت نصوص منه تؤكد هذه الضوابط، ثم تتابعت المصادر مؤكدة تلك الشروط و الضوابط، فقد ذكر أنَّ أبا بكر أحمد بن موسى العباسي التميمي المعروف بابن مجاهد أول من سبع السبعة في القراءات (ت324هـ) كانت له مواقف مع ابن شنَّبوذ المقريء ببغداد في عصره، حيث كان هذا

---

(1)ينظر:السابق،و شرح طيبة النشر في القراءات العشر للشيخ النويري.59/1

الأخير يعتمد شواذ القراءات ويقرأ بها، وقرأ في المحراب بحروف مروية عن ابن مسعود وأبي بن كعب تخالف مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه، الذي اجتمعت عليه الأمة ، فما كان من ابن مجاهد إلا أن رفع أمره إلى ابن مقلة الوزير، فاستدعاه وكتب عليه تعهدا بعد إنزال العقوبة به وجلده، وهذا يدل على أن ابن مجاهد كان يشدد على شرط موافقة رسم المصحف العثماني، ولا يجيز لأحد أن يخالفه كائنا من كان، وكذلك نجده يشترط التواتر أو صحة السند في القراءة القرآنية، ولا يقبل من أحد أن يخالف هذا الشرط ،ولذلك وقف بقوة في وجه مقريء مهم من قراء بغداد هو محمد بن الحسن المعروف بابن مِقسم العطار، الذي وأباح لنفسه أن يقرأ القرآن بكل ما تجيزه العربية، ووافق خط المصحف، حتى ولو لم تكن متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن ذلك قراءته لقوله تعالى ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ [يوسف: 80] أي: خرجوا يتناجون ويتشاورون، إلا أن ابن مقسم كان يقرأ(نجباء) وهي كما قال ياقوت الحموي قراءة بعيدة عن المعنى، إذ لا وجه لذكر نجابة إخوة يوسف عليه السلام عند يأسهم منه، واستمر ابن مقسم في قراءة القرآن على هذا النحو، وهو لاشك ضلال كبير، وانحراف عن الطريق المستقيم، فما كان من ابن مجاهد وعلماء الأمة في وقته إلا أن وقفوا في وجهه منافحين عن كتاب الله من هذه الضلالات، فرفعوا أمره إلى الحاكم ليردعه عن غيه، فأذعن وأعلن توبته، وما يعنيني من هذه الحادثة هو موقف ابن مجاهد منه، حيث لم يقبل من القراءات ما افتقد شرط التواتر.

وإذا جئنا إلى المئة الرابعة وجدنا علماءها يؤكدون تلك الضوابط، فقد نقل عن أبي بكر بن الأنباري(ت327هـ) النص الآتي «الاختيار عندي في هذا الباب كله الوقوف عليها بالهاء بالتعمد لذلك...فإذا صار قارئها على السكت عندها على ثبوت الهاءات اجتمعت له المعاني الثلاثة من أن يكون:

1- مصيبا في العربية.

2-موافقا للخط.

3-غير خارج من قراءة الجماعة».(1)

(1)ينظر:الأنباري ،أبوبكر،إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق/ محيي الدين رمضان،311/1 مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ،سورية

وقال الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) في مصنفه الذي ألحقه بكتابه (الكشف) :«فإن سأل سائل فقال:ما الذي يقبل من القرآن الآن فيقرأ به؟ وما الذي لا يقبل ولا يقرأبه؟وما الذي يقبل ولا يقرأبه؟ فالجواب أن جميع ما ورد في القرآن على ثلاثة أقسام:

القسم الأول:يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهو أن ينقل عن الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم،ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغا، ويكون موافقا لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به.

القسم الثاني:ما صح نقله عن الآحاد،وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل،ولا يقرأ به لعلتين:

إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع، وإنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر واحد.

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه.

القسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة،ولا وجه له في العربية فهذا لا يقبل، وإن وافق خط المصحف».(1)

وأكد هذه الضوابط في كتابه الإبانة بالقول:«إن ما يقبل من القراءات ويقرأ به هو:ما اجتمعت فيه ثلاث خلال، هي:أن ينقل عن الثقات إلى النبي عليه الصلاة والسلام، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعا، ويكون موافقا لخط المصحف، اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به، وقطع على مغيبه وصحته وصدقه».(2)

وأبو شامة لم يخرج عن تلك الشروط والضوابط حيث يقول:«كل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختلت أحد هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة».(3)

---

(1)ينظر:321

(2)ينظر:القيسي،الإبانة عن معاني القراءات، مصدر سابق ص30

(3)ينظر:أبوشامة،إبراز المعاني من حرز الأماني،مصدر سابق، ص5. وينظر كذلك المرشد الوجيز إلى علوم

ثم بيَّن ذلك أحسنَ بيان ابنُ الجزري حين قال:« كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ،ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة ،أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف».(1)

ولا شك أن قوله (أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين) أن هذا كان في زمن ابن الجزري- رحمه الله- لأن أسانيد ما فوق العشرة كانت متصلة، أما اليوم فقد انقطعت ،ولم يبق سوى أسانيد القراءات العشرة المذكورة في الشاطبية والدرة المضيئة والنشر.

ثم نظم تلك الشروط في طيِّبته المعروفة : (الرجز)

فَكُلُّ ما وافقَ وجْهَ نحْوي.. وكانَ للرسْمِ احتِمالاً يحْوي

وَصَحَّ إسنادًا هو القُرآنُ ... فهذه الثَّلاثَــةُ الأركَــانُ

وحيثُمَا يختلُّ ركنٌ أثبتِ ... شُذوذَهُ لوَ انَّهُ في السبعةِ.

وابن الجزري لم ينسب هذا الشروط لنفسه ، بل يذكر أن العلماء السابقين هم من وضعوا هذه الضوابط، فهو بذلك ينسب الفضل لأهله يقول :« هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب وكذلك الإمام أبو العباس أحمد ابن عمار المهدوي وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه».(2)

تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة ص172والمنهاج في الحكم على القراءات ص: 17

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر،مصدر سابق 1/ 19.

(2)ينظر:نفسه

وأبدأ بالحديث عن الضابط الأول:

الضابط الأول : صحة السند.

إن لهذا الضابط أهمية كبيرة في قبول القراءة القرآنية،حتى قال عنه العلماء: إن الإسناد خصيصة لهذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة، وطلب العلو فيه سنة مرغوب فيها، ولهذا لم يكن لأمة من الأمم أن تسند عن نبيها إسناداً متصلاً غير هذه الأمة،فلو لم يكن من الفوائد إلا هذه الفائدة الجليلة لكفت، ولو لم يكن من الخصائص إلا هذه الخصيصة النبيلة لوفت.(1)

وصحة السند عند ابن الجزري تعني:أن يروي تلك القراءةَ العدلُ الضابطُ عن مثله كذلك حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم، وانعقد إجماع علماء القراءة على هذه الشروط، وأن القرآن لا تثبت روايته بخبر الواحد، إذ كان الصحابة الكرام يحرصون على نقله متواترا، يقول ابن الجزري :« وصح سندها فإنا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم» .(2)

إلا أن بعض العلماء اكتفى بصحة السند، ولم يشترط التواتر، وأبرز من عرف عنه ذلك، مكي بن أبي طالب فقد قال:« القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وساغ وجهها في العربية، ووافقت خط المصحف» .(3)

والإمام أبوشامة المقدسي(ت 665هـ) توسع في الحديث عن هذا الاتجاه، وأطال القول فيه وكان من قوله: (وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة،أي كل فرد فرد مما روي عن هؤلاء الأئمة السبعة قالوا:والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب،ونحن بهذا نقول،ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق،واتفقت عليه الفرق

---

(1)ينظر: السابق 70/1

(2)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر1/ 23

(3)ينظر: ابن زنجلة،عبد الرحمن عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة (حجة القراءات)109/1 وكذلك كتاب غيث النفع في القراءات السبع للسفاقسي ص6. ابن الجزري . النشر في القراءات العشر (1/ 23)

من غير نكير،له مع أنه شاع واشتهر واستفاض فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها...إلى أن قال: وغاية ما يبديه مدعي تواتر المشهور منها كإدغام أبي عمرو ونقل الحركة لورش وصلة ميم الجمع وهاء الكناية لابن كثير أنه متواتر عن ذلك الإمام الذي نسبت تلك القراءة إليه بعد أن يجهد نفسه في استواء الطرفين والواسطة إلا أنه بقي عليه من ذلك الإمام إلى النبي عليه الصلاة والسلام في كل فرد فرد من ذلك،وهناك تسكب العبرات، فإنها من ثم لم تنقل إلا آحادا إلا اليسير منها).(1)

وقد شاع هذا الشرط وانتشر، فهذا ابن جزي الكلبي المالكي الغرناطي لم يشترط التواتر كذلك، حيث يقول : لا يجوز أن يقرأ بحرف إلا بثلاثة شروط:

أحدها : أن يوافق خط المصحف.

الثاني : أن ينقل نقلا صحيحا مشهورا.

الثالث: أن يوافق كلام العرب، ولو في بعض اللغات أو بعض الوجوه.(2)

كما تبنى هذا الشرط شيخ المحققين في علم القراءات ابن الجزري، وذلك بعد أن كان يشترط التواتر، ودافع عن موقفه من اشتراط صحة السند دون التواتر، ضد من ذهب من المتأخرين إلى أن التواتر شرط في هذا الإسناد، فصحة السند عندهم لا تكفي، بل لابد من التواتر، وإن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن بقوله:(...وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وإن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا ما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره،إذا ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله، وقطع بكونه قرآناً ،سواء وافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف، انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، وقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول ثم ظهر فساده).(3)

وواضح من كلام ابن الجزري أنه لم يشترط التواتر الذي اشترطه الجمهور، وكان قد صرح

---

(1)ينظر:أبو شامة،المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، مصدر سابق.ص177 والنحو وكتب التفسير 1065/2. والمقدمة السادسة من تفسير التحرير والتنوير54/1

(2)ينظر:ابن جزي،أبو القاسم محمد،(1990م)تقريب الوصول إلى علم الأصول،ص 115

(3)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق18/1.

بركن التواتر في الأركان الثلاثة التي ذكرها في الباب الثاني من منجد المقرئين(1) إلا أنه عاد وارتضى صحة السند،مكتفيا به عن التواتر، بعد أن اتضح له فساده،كما قال.

ومهما يكن من أمر فإن كل قراءة أو رواية أو وجه مذكور عن القراء العشرة ورواتهم ، فهو مقروء به ومتلقى بالقبول، سواء ثبت بطريق التواتر، أو بطريق الاستفاضة؛ لأن النصوص التي بلغت حدّ التواتر، واستفاضت ،وتلقتها الأمّة بالقبول، هي النصوص التي تفيد القطع واليقين.

يقول ابن الجزري : «ونحن ما ندعي التواتر في كل فرْدٍ مما انفرد به بعض الرواة، أو اختص

ببعض الطرق ، لا يدّعي ذلك إلا جاهل لا يعرف ما التواتر ، وإنما المقروء به عن القراء العشرة على قسمين : متواتر ، وصحيح مستفاض متلقى بالقبول ، والقطع حاصل بهما ".(2)

ويستثنى من هذا حروف قليلة جدا ذكرت في الشاطبية والنشر على سبيل الحكاية، لا الرواية، فلا يقرأ بها، وتعرف هذه المواضع في محالها من النشر أو شروح الشاطبية.

ويردف ابن الجزري قائلا :" فإنه إذا ثبت أن شيئا من القراءات من قبيل الأداء لم يكن متواترا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كتقسيم وقف حمزة وهشام وأنواع تسهيله ، فإنه وإن تواتر تخفيف الهمز في الوقف عن النبي صلى الله عليه وسلم ،فلم يتواتر أنه وقف على موضع بخمسين وجها، ولا بعشرين وجها ، ولا بنحو ذلك ، وإنما إن صح شيء منها فوجه ، والباقي لاشك أنه من قبيل الأداء ".(3)

ولعل هذا النوع من الأوجه المختلف فيها بين القراء هو الذي جعل بعض العلماء لا يشترط التواتر

وقد استنكر القائلون بالتواتر قول ابن الجزري، ومن ذهب مذهبه، فالإمام السفاقسي يقول :(... وهذا قول محدث لا يعول عليه، ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن).(4)

بل لقد قرر هذا الإمام أن مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة، والمحدثين،والقراء، أن التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر ولو وافقت رسم

---

(1) ابن الجزري،منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص15

(2)ينظر:السابق ص15

(3)ينظر:ابن الجزري. منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص62

(4)ينظر: الصفاقسي، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري المقرئ المالكي(2004م)غيث النفع في القراءات السبع ، تحقيق/ أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان ،ط/ الأولى ،ص: 14، الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المصاحف العثمانية والعربية).(1)

وقال الشيخ/أبو القاسم النويري في شرح طيبة شيخه ابن الجزري:(عدم اشتراط التواتر قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم؛ لأن القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة، هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلا متواترا، وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر، كما قال ابن الحاجب، وحينئذ فلا بد من التواتر عند الأئمة الأربعة صرح بذلك جماعات كابن عبد البر وابن عطية والنووي والزركشي والسبكي والأسنوي والأذرعي وعلى ذلك أجمع القراء ولم يخالف من المتأخرين إلا مكي وتبعه بعضهم).(2)

ومردّ الخلاف في التواتر يعود إلى تصوره أصلاً، باعتبار عدد القائلين ووجوده في كل طرف من أطراف السند، ويندرج في هذا رأي أبي شامة الذي يشكك في حصول التواتر في الأوجه الأدائية كالإمالة والتقليل ونحوها.

وللشيخ الزرقاني تعليل لطيف في هذه المسألة حيث يقول:(إنما اكتفى القراء في ضابط القراءة المشهورة بصحة الإسناد مع الركنين الآخرين ولم يشترطوا التواتر:مع أنه لا بد منه في تحقق القرآنية لأسباب ثلاثة:-

أحدها:أن هذا ضابطٌ لا تعريف، والتواتر قد لوحظ في تعريف القرآن على أنه شرط،ولم يلحظ في الضابط؛لأنه يغتفر في الضوابط ما لا يغتفر في التعاريف. فالضوابط ليست لبيان الماهية والحقيقة.

ثانيها: التيسير على الطالب في تمييز القراءات المقبولة من غيرها،فإنه يسهل عليه بمجرد رعايته لهذا الضابط أن يميز القراءات المقبولة من غير المقبولة. أما إذا اشترط التواتر،فإنه يصعب عليه ذلك التمييز؛لأنه يضطر في تحصيله إلى أن يصل إلى جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية. وهيهات أن يتيسر له ذلك.

ثالثها:أن هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة.(3)

---

(1)نفسه

(2)ينظر:النويري،شرح طيبة النشر في القراءات، مصدر سابق،57/1

(3) الزرقاني،مناهل العرفان في علوم القرآن ،مصدر سابق427/1

وتناول هذه المسألة الشيخُ عبد الفتاح القاضي مدعيا إجماع الأصوليين والفقهاء والمحدثين ، وعامة علماء القراءات على اشتراط التواتر في قبول القراءة القرآنية، وعدم الاكتفاء بصحة السند وقال :« ولم يشذ عنه- أي عن اشتراط صحة السند- إلا أفراد قليلون، لا يحفل بهم، ولا يلتفت إلى آرائهم، منهم مكي بن أبي طالب القيسي، والشيخ ابن الجزري».(1)

ثم لخص حكم هذه القراءات بالقول :« والحاصل أن القراءة إن خالفت العربية أو الرسم فهي مردودة إجماعا، ولو كانت منقولة عن ثقة، مع أن ذلك بعيد، بل لا يكاد يوجد ، وإن وافقت العربية والرسم ، ونقلت بطريق التواتر ، فهي مقبولة إجماعا، وإن وافقت العربية والرسم ونقلت عن الثقات بطريق الآحاد ، فقد اختلف فيها، فذهب الجمهور إلى ردها وعدم جواز القراءة بها في الصلاة وغيرها ، سواء اشتهرت واستفاضت أم لا ، وذهب مكي بن أبي طالب وابن الجزري إلى قبولها وصحة القراءة بها بشرط اشتهارها واستفاضتها.(2)

أقول :إن مع إجلالي لما تفضل به الشيخ عبد الفتاح القاضي إلا أنني لا أوافقه لأسباب عدة منها أنه لا يعقل أن يتراخى علماء أجلاء أمثال مكي بن أبي طالب القيسي، وأبي شامة المقدسي وبعدهما المحقق الكبير، والعالم النحرير ابن الجزري في أمر يخص كتاب الله وقراءاته وهم فرسان ميدانه، وأعلم الناس بدقائقه، ثم إن هؤلاء العلماء الذين قالوا بصحة السند هم في حقيقة أمرهم قد التقوا مع القول بالتواتر في النتيجة النهائية، فهذا مكي يقول :« فإن سأل سائل فقال : ما الذي يقبل من القراءات الآن، فيقرأ به..... ثم أجاب بالقول قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي أن ينقل عن الثقات إلى النبي صلى الله عليه وسلم....».(3)

وهذا أبو شامة المقدسي الذي اشترط الاستفاضة، واجتماع العامة على الحرف المختار.(4)

وكذلك الحال مع ابن الجزري حين قال:وصحة السند نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله. .(5)

---

(1)ينظر:القاضي،عبد الفتاح عبد الغني ،حول القراءات الشاذة وحرمة القراءة بها.ص 125

(2)ينظر:السابق ص 30

(3)ينظر:مكي القيسي،الإبانة، مصدر سابق، ص 30

(4)ينظر:أبو شامة،المرشد الوجيز،مصدر سابق ،ص171

(5)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر،13/1

وباشتراط التواتر في قبول القراءة القرآنية،نجد أنه لم يتحقق في غير القراءات العشرة،وأن ما عداها يسمى قراءات شاذة،لعدم تواترها،يقول الشيخ/عبد الفتاح القاضي:(ويؤخذ من هذه النقول أن القرآن لا يثبت إلا بطريق التواتر،وأن التواتر لم يتحقق إلا في القراءات العشر).(1)

هذا ولا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراء،فقد تتواتر القراءة عند قوم دون قوم،فكل من القراء إنما لم يقرأ بقراءة غيره؛لأنها لم تبلغه على وجه التواتر،ولذا لم يعب أحد منهم على غيره قراءته،لثبوت شرط صحتها عنده،وإن كان هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده.

وذهب الشيخ الطاهر بن عاشور إلى أبعد من ذلك ، حيث رأى أن هذه الشروط الثلاثة التي نص عليها علماء القراءات، إنما هي للقراءات غير المتواترة ، إذ يقول : (وهذه الشروط الثلاثة، هي شروط في قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، بأن كانت صحيحة السند إلى النبي، ولكنها لم تبلغ حد التواتر، فهي بمنزلة الحديث الصحيح، وأما القراءة المتواترة فهي غنية عن هذه الشروط ؛لأن تواترها يجعلها حجة في العربية، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه، ألا ترى أن جمعا من أهل القراءات المتواترة قرأوا قوله تعالى ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير:24] بظاء مشالة أي: بمتهم، وقد كتبت في المصاحف كلها بالضاد الساقطة).(2)

إن هذا الكلام من الشيخ ابن عاشور من أن هذه الشروط هي شروط للقراءة غير المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم بعيد عن الصحة؛ لأن علماء القراءات عندما وضعوا هذه الشروط لم يقصدوا إدخال مالم يتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى القراءات القرآنية، بل مرادهم وصف القراءات القرآنية المتواترة والثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحيث يضمونها ويجمعونها تحت هذه الشروط الثلاثة، ويمنعون غيرها من الدخول فيها .

وبالجملة فإن من اشترط التواتر في قبول القراءة،ولم يكتف بصحة السند،وهم جمهور العلماء،فلا يعد قرآنا ما خرج عن حد التواتر،وهو ما وراء القراءات العشر،فلا تصح الصلاة به؛لأن القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة،هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلا متواترا،وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر،وقد أجمع الأصوليون والفقهاء وغيرُهم على أن الشاذَّ ليس بقرآن،

---

(1)ينظر:القاضي،القراءات الشاذةص23

(2)ينظر:ابن عاشور،التحرير والتنوير، مصدر سابق،1/ 52 ،والقراءات الشاذة/6

والجمهور على تحريم القراءة به.(1)

وهذا الفريق يجعل القراءاتِ العشرَ كلَّها متواترةً في كل فرد فرد منها، ولا يجيز النقاش في شيء منها وفق مذاهب العربية لتواترها،في كل أجزائها.

وأما من لم يشترط التواتر،واكتفى بصحة السند،مثل:مكيٍّ بن أبي طالب القيسي(ت437هـ) وأبي شامة المقدسي(ت665هـ) وابن الجزري(833هـ) ومن وافقهم، فالقراءة بمقتضى شروطهم تكون مقبولة،سواء أكانت عن السبع أم عن العشر،أم عن غيرهم، ولا تنحصر الصحة والقبول في عدد معين،كما اشترط جمهور العلماء، بل(كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً،وصح سندها،فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها،بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين).(2)

فهذا الضابط الذي ذكره ابن الجزري إذا انطبق على قراءة فلا يقال:إنها غير مقبولة، ولذلك فقد عد واحدا وعشرين إماما بالمدينة،ومكة، والكوفة، والبصرة، والشام،وأشار إلى أن الضابط عام أي:لا يخص قراءة السبعة أو العشرة، فأي واحد من أولئك الأئمة المقبولين- العشرة وغيرهم- تندرج قراءته في الضابط.

وقد نص ابن الجزري على أكثر من العشرة، أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءاتهم بالقبول، ولم يختلف عليهم فيها اثنان، وذكر أنهم تجردوا للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية، حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم،ومنهم ابن محيصن،وشيبة،والأعرج،وعاصم الجحدري وغيرهم.(3)

وهذا الاتجاه يرى في القراءات العشر أكمل نموذج لما تحققت فيه هذه الشروط أو الضوابط،إلا أنني لاحظت أن هؤلاء العلماء يجعلون المتواتر من هذه القراءات ما اجتمعت عليه الطرق،واتفقت عليه الفرق دون نكير،أما ما لم يكن على هذه الصفة فإنه يصح نقاشه والنظر فيه على ضوء الضوابط السالفة خصوصا موافقة العربية،وهذا المذهب وصفه ابن الجزري بأنه المذهب الصحيح(هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف..وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم

---

(1)ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر،مصدر سابق71/1

(2) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق15/1

(3)ينظر:نفسه14/1

عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه).(1)

ويبدو أن مذهب المتقدمين من النحويين في القراءات القرآنية، هو ما رآه الفريق الثاني من علماء القراءات، مذهب مكي وابن الجزري ومن وافقهما، بل كان هو السائد قبل اختيار ابن مجاهد للسبعة سنة(300هـ) تقريبا، وبذلك يتضح لنا السبب في كثرة الاعتراضات على بعض القراءات القرآنية، والتي سأتناولها في المباحث القادمة بالتفصيل إن شاء الله.

وبالجملة..فإن ما يترتب على اشتراط التواتر في نقل القرآن الكريم هو عدم عد ما خرج عن حد التواتر وهو ما وراء القراءات العشر قرآنا، فلا تجوز القراءة به.

وأما بالنسبة لمن اكتفى بصحة النقل بشرط الاستفاضة والشهرة والتلقي والقبول فإن الشاذ عندهم ما لم تتحقق فيه الضوابط الثلاثة التي مر ذكرها، ولا يعد قرآنا ولا تجوز الصلاة به، غير أنه يجب أن يلاحظ أن ما توفر فيه شرط التواتر هو المفضل، وهو ما اتفقت عليه الطرق وتقبلته الفرق دون نكير.

---

(1)ينظر:نفسه

الضابط الثاني :موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا..

هذا هو الضابط الثاني من ضوابط تصحيح القراءة القرآنية،وهو موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية، ولو خالفت مصحفا آخر،وقد سبق وأن ذكرت أن المصاحف العثمانية التي بعث بها عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى الأمصار كانت ستة أو سبعة على خلاف بين العلماء،وأن هذا الرسم استوعب الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم.

وموافقة أحد المصاحف العثمانية شرط أساسي لقبول القراءة،وقد روي أن الإمام علي كرم الله وجهه لما سمع قارئا يقرأ﴿وطلح منضود﴾قال:ما للجنة وللطلح،إنما هي(طلع)لكن لما استأذنه القارئ في إصلاحها في المصحف رد عليه قائلا(إن المصحف لا يهاج ولا يحول).(1)

والمقصود بموافقة رسم المصحف العثماني، ما كان ثابتا في بعضها، دون اشتراط أن يكون ثابتا في جميعها،كقراءة ابن عامر﴿قالوا اتخذ الله ولدا﴾في البقرة بغير واو﴿وبالزبر وبالكتاب المنير﴾بزيادة الباء في الاسمين ونحو ذلك،فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي،وكقراءة ابن كثير﴿جنات تجري من تحتها الأنهار﴾في الموضع الأخير من سورة براءة بزيادة(من)فإن ذلك ثابت في المصحف المكى، وكذلك نحو قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الحديد آية 23] بحذف ﴿هو﴾ في المصحف المدني والمصحف الشامي، وإثباتها في غيرهما،إلى غير ذلك من مواضع كثيرة في القرآن اختلفت المصاحف فيها، فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم، فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بذلك شاذة لمخالفتها الرسم المجمع عليه.(2)

فمثال ما فقد هذا الشرط قراءة من قرأ(فامضوا إلى ذكر الله) بدل﴿فاسعوا إلى ذكر الله﴾ فهو مناقض للمرسوم،أي:أنها قراءة غير مرسومة بأي شكل من الأشكال، فهي باطلة، وليس لها نصيب من تصحيح الرسم .

هذا ولا تعد مخالفة الرسم لأحد المصاحف العثمانية اعتمادا على مصحف عثماني آخر مخالفة .

---

(1)ينظر:القرطبي،الجامع لأحكام القرآن،208/17

(2)ينظر:الكردي،تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه ،ص43.

ومعنى:(ولو احتمالا)ما يوافق الرسم ولو تقديرا؛لأن الموافقة قد تكون تحقيقا، نحو قوله تعالى:﴿مالك يوم الدين﴾فقد كتبت بغير ألف فمن قرأها﴿ مالك﴾ فهي محتملة وجود الألف تقديرا،ومن قرأها ﴿ ملك﴾فقد قرأها تحقيقا؛ لعدم وجود ألف بعد الميم.

وأما الموافقة الصريحة فكثيرة نحو قوله سبحانه:﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾ فإنها كتبت في المصحف بدون نقط. وهنا وافقت قراءة﴿نُنْشِزُهَا﴾بالزاي وقراءة ننشرها بالراء.(1)

وقد ذهبت قراءات كثيرة صحيحة بسبب أخذ الناس باتباع المصاحف العثمانية، يقول ابن الجزري:(..فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة والثلاثة عشرة بالنسبة إلى ما كان مشهوراً في الأعصار الأول قل من كثر ونزر من بحر، فإن من له اطلاع على ذلك يعرف علمه العلم اليقين، وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم كانوا أمماً لا تحصى، وطوائف لا تستقصى، والذين أخذوا عنهم أيضاً أكثر وهلم جرا. فلما كانت المائة الثالثة واتسع الخرق وقل الضبط... تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات).(2)

وقد صارت موافقة القراءة لخط المصحف العثماني أحد أركان القراءة الصحيحة الثلاثة، بل إن الرسم صار الركن الأعظم في إثبات القرآنية للقرآن عند بعض العلماء مثل الشيخ الشوكاني،وقد اجتمع القراء على ترك كل قراءة تخالف خط المصحف، ومنعوا القراءة بها في الصلاة ونحوها، ووصفوها بالشاذة، وذكر أن الإمام مالكا سئل عمن استكتب مصحفا في عهده، هل له أن يكتبه على ما استحدثه الناس من الهجاء؟فقال:(لا أرى ذلك إلا على الكتبة الأولى). وسئل كذلك عن الحروف تكون في القرآن مثل الواو والألف أترى إن تُغير من المصحف إذا وجدت فيه كذلك؟قال:لا.(3)

---

(1) ينظر:الزرقاني،مناهل العرفان في علوم القرآن، 419/1

(2) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر،33/1

(3)ينظر:الداني،أبو عمرو عثمان بن سعيد،(2009م)المقنع في رسم مصاحف الأمصار، اعتنى به أوتوبرتزل ص: 30، الناشر/مؤسسة الريان، بيروت ، لبنان.

وقال مكي:«وسقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف المجمع عليه».(1).

واتفق فقهاء بغداد على استتابة ابن شَنَبُوذ المقرئ(ت328هـ)عندما خالف هذا الشرط،وأقرأ الناس بشواذ من الحروف مما ليس في المصحف،حيث قرأ﴿وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم﴾

المائدة:118.قرأها(فإنك أنت الغفور الرحيم) عندها عقدوا له مجلسا، واستتيب بحضور عدد من العلماء، حيث أخذ عليه الوزير ابن مقلة تعهدا بأن يتوب إلى الله، ويعود إلى إجماع الأمة، سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة).(2).

ويرى أبو شامة أن المراد بموافقة خط المصحف هو ما يرجع إلى زيادة الكلمة أو نقصانها .فإنه فيما يروى من ذلك عن أبي بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما من هذا النوع شيئاً كثيراً فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة على رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما سبق تفسيره .

هذا وليس بالضرورة أن يوافق القارئ مصحف بلده،بل ربما قرأ بما يوافق مصحف بلد آخر،المهم ألا يخالف رسم أحد المصاحف العثمانية.

قال المهدوي(وربما قرأ بعض القراء بعض هذه الحروف على خلاف مصحفه،على ما رواه عمن أخذ عنه).(3).

ومن ذلك مخالفات حفص للكوفيين، ومخالفة أبي جعفر لنافع، والأمثلة على ذلك كثيرة يمكن الرجوع إليها في مظانها.

وعاب أبو عمرو الداني على من ينسب كل حرف في قراءة القارئ إلى مصحف بلده،وبين خطأه، وشرح المسألة شرحا وافيا.(4).

والسر في المخالفات التي وقعت في الرسم بين المصاحف العثمانية هو أنه لما تعذر كتابة كلمة واحدة على جهات مختلفة بالحروف نحو الزيادة والنقصان؛ والحذف والإثبات، والقلب والإبدال،

---

(1) :مكي القيسي،الإبانة عن معاني القراءات ، مصدر سابق،ص24

(2)ينظر:ابن مجاهد، كتاب السبعة،تحقيق/ شوقي ضيف ص19

(3)ينظر:المهدوي،أبو العباس أحمد بن عمار،هجاء مصاحف الأمصار،ص121

(4) الداني،المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، مصدر سابق ص113

ونحو ذلك أوجب أن يكتبوا نسخا ليتضمن جملتُها جمل القراءات المتضادة صورة وخطا لا معنى، أضف إلى ذلك أنها لو كررت هذه الاختلافات في كل مصحف لتوهم نزولها كذلك، ولو كتبت بصورة في الأصل، وبأخرى في الحاشية لكان تحكما مع إيهام التصحيح.

والحاصل أن المصاحف العثمانية كتبت على حرف واحد ،أي قراءة واحدة، وهي القراءة التي كان يقرؤها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكبار صحابته في المدينة المنورة، فالقرآن الكريم نزل بلغة قريش ، وكتب بها ، ورخص لهم بقراءته بلغات العرب، تيسيرا عليهم ومراعاة لاختلاف لغاتهم. وقد سبق وأن فصلت القول فيها .

ويرى ابن الجزري أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم، أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة مستفاضة، ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء ﴿تسئلنى﴾ في الكهف وقراءة ﴿وأكون من الصالحين﴾ والظاء من ﴿بضنين﴾ ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود؛ فإن الخلاف في ذلك يغتفر؛ إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتمشيه صحة القراءة، وشهرتها وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها، وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني، فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته).(1)

والسر في خلو المصاحف العثمانية من الضبط والشكل لتحتمل الأحرفَ السبعة التي نزل بها القرآن الكريم،قال ابن الجزري:«وإنما أخلوا المصاحف من النقط والشكل لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوَّين شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المعقولين المفهومين».(2)

والقول بأن المصاحف جردت من النقط والشكل فيه نظر، ذلك أن الكتابة العربية في عصر تدوين القرآن الكريم ونسخ المصاحف كانت خالية أصلا من النقط والشكل، وهو ما كشفت عنه الدراسات الحديثة في تاريخ الخط العربي.

ومهما يكن من أمر فالنتيجة واحدة،وهي أن المصاحف الأولى كانت خالية من النقط والشكل،

---

(1) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق17/1

(2)نفسه: 33/1

وكان خطها يحتمل أكثر من قراءة،مما يتيح لأهل الأمصار أن يقرءوا المصحف بما تلقوه عن الصحابة الكرام من قراءات قرآنية متواترة.

الضابط الثالث:موافقة وجه من وجوه العربية...

هذا هو الضابط الثالث من ضوابط قبول القراءة القرآنية، وهو موافقة القراءة لوجه عربي صحيح، وكونها جارية على سنن كلام العرب ولهجاتها التي وافقت الأحرف السبعة، قال ابن الجزري شارحا شرط موافقة العربية(وقولنا في الضابط(ولو بوجه)نريد به وجها من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليه، أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقته الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها).(1)

وواضح من هذا الكلام أن ابن الجزري يرى في شيوع القراءة والإسناد الصحيح الأصل الأعظم والركن الأقوم حتى ولو كانت هذه القراءة لا تتلاءم مع مقاييس العربية التي صنعها النحاة.

وابن الجزري لا يقصد من قوله(وجها من وجوه العربية) القصر على علم النحو فقط دون علم الصرف، فهذا التقسيم جاء متأخرا، فقد كانوا يطلقون على هذين العلمين اسم العربية، وابن الجزري نفسُهُ ذكر أمورا غير نحوية كالجمع بين الساكنين في تاءات البزي، وهمز﴿ساقيها﴾ النمل:44 ووصل﴿ وإنَّ إليَاسَ﴾ الصافات:123.

ومن المجمع عليه بين العلماء المعتبرين أنه متى تثبت صحة الرواية في القراءة القرآنية، تكون هي المرجعَ في صحتها، وإن لم تكون مشهورة لدى النحويين؛ لأن القرآن الكريم هو الحاكم على اللغة لا العكس، ولأن القراءات القرآنية سابقةٌ وجودا على قواعد النحاة، ولذلك لم يأبه أئمة القراءة لانتقادات بعض النحويين لهم،كما سنرى في المباحث القادمة إن شاء الله تعالى، وكان الإمام أبوعمرو الداني من أوائل المدافعين عن القراءات القرآنية حيث يقول: (وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة،والأقيس في العربية،بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، إذا ثبتت لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق1/ 19

يلزم قبولها والمصير إليها).(1)

قال ابن خالويه:(اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن،لا خلاف في ذلك.(2)

ويبدو أن هذا الشرط شرط موافقة العربية، مستمد من الرواية التي تذكر أن أعرابيا قدم في خلافة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه فقال:من يقرئُني شيئا مما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم ؟فأقرأه رجل سورة براءة فقال:....﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: 3] بجر كلمة ﴿ورسوله﴾فقال الأعرابي:أوقد برئ الله من رسوله؟إن يكن الله برئ من رسوله،فأنا أبرأ منه، فلما سمع عمر -رضي الله عنه- بالقصة استدعى الأعرابي وقال له : ليس هكذا يا أعرابي،فقال:كيف هي يا أمير المؤمنين؟فقال:﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾التوبة: 3] بالرفع، فقال الأعرابي:أنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم، فأمر عمر رضي الله عنه- ألا يقرئ القرآنَ إلا عالمٌ باللغة،وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو).(3)

وأرى أن في النفس شيئا من هذه الرواية، ذلك أن جرَّ كلمة﴿رسوله﴾ يمكن أن يكون لها مسوغ نحوي مقبول، وهو أنها مقسم بها، وليس غريبا أن يقسم الله برسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بل قد أقسم به في قوله سبحانه﴿لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون﴾فهل يخفى هذا المعنى على أعرابي قح، ولا يتبادر إلى ذهنه سوى العطف على لفظ الجلالة ؟!

هذا ولم يرتض بعض العلماء شرط موافقة العربية، ورأوا أن القراءة إذا صح سندها قبلت، ومن هؤلاء الشيخ أبو محمد إبراهيم بن عمر الجعبري حيث يقول:(الشرط واحد، وهو صحة النقل ويلزم الآخران، فهذا ضابط يعرف ما هو من الأحرف السبعة وغيرها).(4)

---

(1)ينظر:الداني،جامع البيان في القراءات السبع،1/ 51

(2)ينظر:السيوطي،جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر،(1998م)،المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق/ فؤاد علي منصور، ط/ الأولى129/1 ، الناشر/ دار الكتب العلمية.

(3)ينظر:مكرم،عبد العالي، مقدمة معجم القراءات القرآنية،100/1

(4)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر،8/1 والقراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الأحكام الفقهية) ص77.

قال في المعيار المعرب:(شرط موافقة النحو لا معنى له إذا صح السند مرفوعا. وقد قبلوا عن الرجل العربي ووجهوا كلامه، فليقبلوا ما يصح وإن خالف القياس الذي لديهم، وليوجهوا،كما قال سيبويه : (قف حيث وقفوا، ثم فسر)فصار الشرط لا معنى له ولا فائدة تحته، إلا ما فيه من الابتذال لكتاب الله،وعرضه على القوانين فإن وافقها،وإلا،أم هل يكون كلام الرجل من العرب أرفع رتبة إذ يقبل ويسلم ثم ينظر في توجيهه؟) وقد اتفق الجميع على أن القراءة حجة في إثبات اللسان، فكيف جعل اللسان حجة على القرآن ؟).(1)

ورأى الشيخ أبوالقاسم النويري أن الشرط في قبول القراءة هو تواترها، فإذا ثبت ذلك صحت القراءة،ولا يتوقف على رسم أو عربية، يقول:(وإذا تواترت القراءة علم كونها من الأحرف السبعة، ولم يتوقف على عربية ولا رسم؛ لأن من لازم قرآنيته وجودهما؛لأنه لا يكون إلا متصفا بهما،وإنما يذكران لبيان وجود الشرط وتحقيقه).(2)

وقال الشيخ الزرقاني تعليقاً على كلام أبي عمرو بأن القراءة سنة متبعة:وهذا كلام وجيه؛ فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى، وكلام رسوله، وكلام العرب، فإذا ثبت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة، كان القرآن هو الحكمَ على علماء النحو، وما قعدوا من قواعد، ووجب أن يراجعوهم بقواعدهم إليه، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكمها فيه، وإلا كان ذلك عكساً للآية، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية.(3)

وقال الشيخ ابن زنجلة بعد أن ذكر شروط القراءة المقبولة الثلاثة:«والشرط الأساسي كما يظهر للمتأمل هو الأول، أما الثاني والثالث فالغالب أنهما أضيفا ليتكون من الثلاثة ما ينطبق تمام المطابقة على القراءات العشر المعروفة، وليخرج بذلك قراءات متواترة تركها الناس منذ حملهم عثمان رضي الله عنه على مصحفه، لمخالفتها رسمه».(4)

وبذلك يتضح لنا أن المرجع في قبول القراءة هو الرواية،وليس القياس، غير أنه لابد من موافقته، فيما يخص أداء النص عند التلاوة، وهذا بالطبع يتعلق بأحكام التجويد، كالمخارج والصفات

(1)ينظر:عبد الغفور جعفر(القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الأحكام الفقهية)ص 271.

(2)ينظر:النويري،شرح طيبة النشر في القراءات العشر، مصدر سابق، 40/2.

(3) الزرقاني،مناهل العرفان في علوم القرآن،422/1

(4)ينظر:ابن زنجلة،حجة القراءات، مصدر سابق ص12

ونحوها.

ومهما يكن من أمر، فقد ظل هذا المعيار هو الحكم الذي يُحتكم إليه عند اختلاف أوجه القراءات، ولم يلتفت للاعتراضات التي أثارها بعض الباحثين قديما وحديثا، بل تقرر لدى العلماء أن أي وجه من القراءات توفرت فيه تلك الشروط،فهو من القرآن الذي يجب الإيمان به، ويكفر من جحده.

ومن الملاحظ أن علماء القراءات ظلوا ينصون على أن كل قراءة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة هي قراءة صحيحة، إلا أنهم يعدون القراءات السبع والثلاث المتممة لها المنقولة بالمشافهة هي المتواترة،وما عداها فقراءات شاذة لا تصح القراءة بها،لا في الصلاة ولا في خارجها.

وأرى أن القراءات لا تنحصر في السبع أو في العشر، إنما هذا هو المشهور في العصور المتأخرة، أما في الأعصار الأول فهذا العدد قل من كثر، ونزر من بحر.

الفصل الثاني ... توجيه القراءات القرآنية المتواترة نحويا.

المبحث الأول...

قراءات قرآنية أقرها النحويون بكل وجوهها.

مما لاشك فيه أن كثيرين من أئمة النحويين كـ(الخليل بن أحمد) و(سيبويه) و(الفراء) و(ابن كيسان)و(الجرمي)وغيرهم كانوا مبرزين في علم القراءات، كما كان كثيرون من أئمة القراءات كـ(أبي عمرو بن العلاء) و(علي بن حمزة الكسائي) و(يعقوب الحضرمي) بارعين في علم النحو كذلك.

ويؤكّد ذلك الدكتور عبد العال سالم مكرم بقوله :(إنَّ النّحاة الأوّل الذين نشأ النّحو على أيديهم كانوا قرّاءً: كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس،والخليل، ولعلَّ اهتمامهم بهذه القراءات وجّههم إلى الدراسة النّحوية، ليلائمُوا بين القراءات والعربيّة، بين ما سمعُوا ورووا من القراءات، وبين ما سمعُوا ورَووا من كلام العرب.(1)

وأقر النحاة بأنه كلام الله أجري على كلام العباد،فكلموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، ولذلك فإننا نجدهم لا يرتابون في جعله مصدرا مهما من مصادرهم، وإن ناقشوا بعض قراءاته كما سنرى في المبحث القادم،فقد وقفوا حياتهم لخدمة هذا الكتاب العظيم، وأحاطوه بسياج من الاحتجاج لقراءاته والتعريف بأساليبه وتحليلها والبناء عليها،وتقعيد النحو وفقها مع التنسك في ظلاله،والتعبد بتلاوته والعمل بأحكامه، مؤمنين أن القراءات القرآنية سجل واف للغات التي نزل بها القرآن الكريم، فهي لصحة سندها ودعامتها القوية في السماع كانت من أجل وأعظم وأصح المصادر،فالنحاة والرواة يتحرجون من عدم الدقة فيها على حين لا يبالون بالحرج في غيرها حينما تخون الحافظة،أو يستبد النسيان،أو يقع على الألسنة التحريف.

فالنص القرآني أوثق نص عربي فصيح وأصحه مما وصل إلينا ، لأن الله تعالى تكفل بحفظه ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [سورة الحجر آية 9]
ولذلك جعله كثير من النحويين مصدرهم المهم في التقعيد وتقرير الأحكام، فهو أقوى حجة من الشعر، بل هو يمثل اللغة العالية النقية، والمرتبة السامية السنية.

قال ابن خالويه: " قد أجمع النَّاس أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غيره "

وهذا ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى (ت391هـ)، كان يحترم القراءات احتراما عظيما لدرجة أنه لا يفضل قراءة على أخرى حتى في مجرد الإعراب يقول : " إذا اختلف الإعرابان في

---

(1) مكرم عبد العالي سالم ،القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص77.

القراءات لم أفضّل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام النّاس فضّلت الأقوى ".(5)

وقال أبو جعفر النحاس في سورة " المزمل " :(السلامة عند أهل الدين أنه إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال أحدهما أجود ؛ لأنهما جميعا عن النبى صلى الله عليه وسلم فيأثم من قال ذلك وكان رؤساء الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا).(6)

ونجد الزمخشري قد أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية في الاستدلال على ما يذهب إليه من توجيهات نحوية في كتابه الكشاف.

قال السيوطي:(أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الحرف بعينه... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة).(1)

وكان من المعقول في المنهج العلمي الصحيح أن يحتج للمذاهب اللغوية والنحوية بالقراءات الصحيحة، لا أن يحتج بمذاهب اللغة للقراءات، وذلك لأن القراءات قد توافر لها من الضبط والوثوق والتحري مالم يتوافر بعضه لأوثق شواهد العربية ،ولعلي لا أكون مبالغا إذا قلت: إن ابن هشام الأنصاري هو أول نحوي- حسب علمي – تعامل مع كثير من الآيات القرآنية، وجعلها محل استشهاد واستدلال، وميدان تدريب، فامتازت كتبه عامة ومغنيه خاصة بكثرة الاستشهادات بالقرآن الكريم وقراءاته، وفي ظني أنك لن تجد كتابا في حجم المغني استشهد بالقرآن الكريم بهذه الكثرة الكاثرة ،وهذا يدلنا على أن الرجل كان يؤمن بأن يكون القرآن الكريم هو المصدر الأول لبناء القواعد، وتصحيح الأساليب، ومن ثم كان يصون القراءات القرآنية ولا يطعن فيها أو يضعفها، بل كان ينافح عنها ويحميها بسياج منيع ليرد عنها كيد الكائدين وطعن الطاعنين.

سأتناول في هذا المبحث- إن شاء الله_ بعضا من القراءات القرآنية التي ارتضاها النحاة بكل وجوهها، ولم يعترضوا على أي منها.

---

(5) :أبو حيان،البحر المحيط ،5/ 105 والإتقان في علوم القرآن 1 / 83.

(6)ينظر: النحاس،معاني القرآن الكريم،342/6

(1)ينظر:السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن،(1976م)الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق/ أحمد محمد قاسم،ط/ الأولى،ص48 الناشر/ مطبعة السعادة.

1- قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة:11

قرأ الكسائي وهشام ورويس بإشمام الضم الكسر في ﴿ وإذا قيل﴾والباقون بإخلاص الكسر.(6)

وحجتهم في ذلك أن الأصل في ذلك قُوِل فاستثقلت الضمة على فاء الفعل وبعدها واو مكسورة وياء مكسورة فنقلت الكسرة منهما إلى فاء الفعل و قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فقيل في ذلك قيل.

وحجة الكسائي ومن معه في ذلك أنه لما كان الأصل في كل ذلك فعل بضم الفاء التي يدل ضمها على ترك تسمية الفاعل أشار في الأول إلى الضم لتبقى بذلك دلالة على معنى ما لم يسم فاعله وأن القاف كانت مضموم.(1)

ذكر هذه القراءات أبو حيان وبين أنها لغات عن العرب، ولم يعترض على أي منها بل قال: (الكلام على توجيه هذه اللغات وتكميل أحكامها مذكور في النحو).(2)

2- قال تعالى ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾البقرة:37

اختلف القراء في هذه الآية الكريمة،فقرأ ابن كثير بنصب﴿آدم﴾ ورفع ﴿كلمات﴾ وقرأ الباقون

برفع ﴿آدم﴾ ونصب ﴿كلمات﴾ بكسر التاء.(3)

تناول القراءتين عدد من النحويين، منهم الفراء في معانيه، واستحسنهما قائلا (قرأ بعض القرّاء: ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ﴾ فجعلَ الفعلَ للكلمات، والمعنى - والله أعلم - واحد؛ لأن ما لَقِيَك فقد لقيته، وما نالك فقد نلته. وفى قراءتنا: "لاَيَنَالُ عَهْدِى الظّالِمين" وفى حرف عبد الله : "لاَيَنَالُ عَهْدِى الظّالِمُونَ".(4)

---

(6) :ابن الجزري،النشر في القراءات العشر،مصدر سابق2/ 237 و إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر (ص: 170)

1) ابن زنجلة، حجة القراءات ،ص: 90

(2)ينظر:ابو حيان،تفسير البحر المحيط ، مصدر سابق.1/ 73

(3) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر،مصدر سابق241/2 وإبراز المعاني من حرز الأماني (1/ 433

(4) ينظر:الفراء،معاني القرآن 1/ 24

كما تعرض لها الأخفش في معانيه فقال : « قد قرأ بعضهم {آدمَ} نصبا ورفع الكلمات جعلهن المتلقِيات».(1).

وأشار إلي قراءة ابن كثير الإمام جار الله الزمخشري فقال :(...وقرىء بنصب آدم ورفع الكلمات؛ على أنها استقبلته بأن بلغته واتصلت به).(2).
وقال عنها أبو حيان : (ومعنى تلقي الكلمات لآدم : وصولها إليه ، لأن من تلقاك فقد تلقيته فكأنه قال : فجاءت آدم من ربه كلمات).(3).
كما تحدث عن القراءتين الإمام الفراء في تفسيره المعاني حيث يقول :(فـ ﴿آدَمُ﴾ مرفوع الكلمات

فى موضع نصب. وقد قرأ بعض القرّاء: ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ﴾ فجعلَ الفعلَ للكلمات،

والمعنى _ والله أعلم _ واحد؛ لأن ما لَقِيَك فقد لقينَه، وما نالك فقد نلته).(4).
أما ابن الطراوة فيرى جواز نصب الفاعل ورفع المفعول عند أمن اللبس، مستشهدا بهذه القراءة يقول :«إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب

المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلا وذلك نحو : ضرب زيد عمرا لو لم ترفع زيدا وتنصب عمرا لم يعلم الفاعل من المفعول.. ثم أتى بقول ابن مالك :
ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فاعل أجز ولا تقس .
قال ابن مالك في شرحه لهذا البيت:« وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل

(والمفعول به إعراب الآخر، كقولهم: خرق الثوب المسمار».(5).

وعلق ابن الطراوة على هذا الكلام قائلا: « بل هو مقيس ومنه في القرآن الكريم ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات﴾ [البقرة /36] فابن كثير وهو القارئ المكي من القراء السبعة ينصب ﴿آدم﴾ ويرفع

---

(1)ينظر:الأخفش.أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط،معانى القرآن1/ 53

(2)ينظر: الزمخشري ،الكشاف،1/ 83
(3)ينظر:أبو حيان،البحر المحيط، مصدر سابق،1/ 218
(4)ينظر:الفراء،معانى القرآن،1/ 24
(5)ينظر:ابن مالك ،شرح الكافية الشافية 274/1

﴿كلمات﴾.(1)

3_ قوله تعالى :﴿وزُلزلوا حتّى يقولُ الرّسُولُ﴾ البقرة: 214

جميع القراء ما عدا نافعا يقرؤون بنصب المضارع ﴿ يقول﴾ ونافع يقرأ بالرفع.(2)

قراءة الجمهور باعتبار الفعل بعد﴿حتى﴾ منصوبا على التعليل ، أي : وزلزلوا إلى أن يقول الرسول،ولأن حتى من حيث هي حرف جر لا تلي الفعل إلا مؤولا بالاسم، فاحتيج إلى تقدير مصدر ، فأضمرت أن وهي مخلصة للاستقبال، فلا تعمل إلا فيه و﴿يقول﴾ حينئذ مستقبل بالنظر إلى زمن الزلزال فنصبته مقدرة وجوبا.(3)

أما قراءة نافع بالرفع؛ فلأن الفعل ماض بالنسبة إلى زمن الإخبار، أو حال باعتبار حكاية الحال الماضية والناصب يخلص للاستقبال فتنافيا.

ذكر الآية بقراءتيها الإمام سيبويه، تحت عنوان: باب ما يكون العمل فيه من اثنين،

يقول : ذلك قولك: سرت حتّى يدخلها زيد، إذا كان دخول زيد لم يؤدّه سيرك ولم يكن سببه، فيصير هذا كقولك: سرت حتّى تطلع الشمس؛ لأنّ سيرك لا يكون سبباً لطلوع الشمس ولا يؤدّيه، ولكنّك لو قلت: سرت حتّى يدخلها ثقلي، وسرت حتّى يدخلها بدني، لرفعت لأنّك جعلت دخول ثقلك يؤدّيه سيرك، وبدنك لم يكن دخوله إلا بسيرك.

وبلغنا أن مجاهداً قرأ هذه الآية: ﴿ وزلزلوا حتّى يقولُ الرّسول﴾ وهي قراءة أهل الحجاز.

وقد يجوز أن تقول: سرت حتّى يدخلها زيد إذا كان أدّاه سيرك. ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز:

﴿وزلزلوا حتّى يقول الرّسول﴾.(4)

يقول الفرّاء عن تلك الآية الكريمة: (قرأها القرّاء بالنّصب إلاّ مجاهداً وبعض أهل المدينة - هو: نافع - فإنّهما رفعاها. ولها وجهان في العربيّة: نَصْبٌ ورَفْعٌ. أمَّا النَّصب، فلأنَّ الفعل الذي قبلها

(1) ينظر:الفراء،معاني القرآن 28/1 وإعراب القرآن للنحاس 215/1

(2) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق2/ 259

(3)ينظر:مكي القيسي،(2007م)الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق/ عبد الرحيم الطرهوني،1/ 214، الناشر/ دار الحديث، القاهرة. وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: 202

(4) سيبويه،الكتاب ص: 182

ممّا يتطاول كالتّرداد، فإن كان الفعل على ذلك المعنى نُصب الفعل بعده بـ: حتّى، وهو في المعنى ماض، فإذا كان الفعل الذي قبل (حتّى) لا يتطاول، وهو فعل ماض رفع الفعل بعد: حتّى إذا كان ماضياً، فأمّا الفعل الذي يتطاول وهو ماض، فقولك: جعل فلان يديم النّظر حتّى يعرفك، ألا ترى أنّ إدامة النّظر تطول، فإذا طال من قبل حتّى ، ذهب بما بعدها إلى النّصب، إن كان ماضياً بتطاوله).(1)

والمبرد في المقتضب يوجه القراءتين ،حيث يقول : « وأما قوله عز وجل: ﴿و زلزلوا حتى يقول الرسول ﴾ فإنها تقرأ بالنصب والرفع، فالرفع على قوله فإذا الرسول في حال قوله،والنصب على معنى إلى أن يقول الرسول» .(2)

ووجه القراءتين جار الله الزمخشري، ووجههما توجيها نحويا، ذاكرا أن من نصب الفعل المضارع، فعلى معنى أن ، ومن رفع فعلى معنى إرادة الحال.(3)
ووجههما كذلك أبو حيان في بحره.
وتناول القراءتين ابن هشام الأنصاري، ورأى أن الفعل المضارع بعد حتى يجوز رفعه ونصبه إن كانت حاليته ليست حقيقية، بل محكية، فيرفع، ويجوز فيه النصب إذا لم تقدر الحكاية واستشهد بهذه الآية بكلتا القراءتين.(4)

4- قوله تعالى :﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: 284]

قرأ عاصم وابن عامر وأبو جعفر يعقوب ﴿ فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾ برفع الراء والباء

---

(1)ينظر:الفراء،أبو زكرياء يحيي بن زياد، معاني القرآن، تحقيق/ محمد النجار وعبد الفتاح شلبي،1/ 118 ، مطبعة دار الكتب المصرية.

(2) ينظر:المبرد،المقتضب،ص: 70

(3)ينظر:الزمخشري،الكشاف1/ 88

(4):ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين ،(1999م)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،تحقيق/بر كات يوسف هبود،ط/ الأولى206/1،طباعة/ شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ، لبنان.

على الاستئناف، وقرأ الباقون بالجزم فيهما عطف على ﴿يحاسبكم به الله﴾.(1)

و تناول سيبويه القراءتين وبين أن الواو والفاء إذا جاءت بين المجزومين، أنت بالخيار إن شئت جزمت،وإن شئت رفعت،ويجوز النصب، يقول:(..وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ: " يحاسبكم به اللّه فيغفر لمن يشاء ويعذّب من يشاء " واللّه على كل شيء قدير ").(2)

وقراءة النصب التي ذكرها سيبويه هي قراءة شاذة ، لم يقرأ بها أحد من العشرة.

واستحسن القراءتين المبرد ،حيث قال:(و تقول في الجزاء: من يأتني فيكرمني أعطه، لا يكون إلا ذلك؛ لأن الكلام معطوف على ما قبله.

فإن قلت: من يأتني آته فأكرمه، كان الجزم الوجه، والرفع جائز على القطع على قولك: فأنا أكرمه.

و يجوز النصب وإن كان قبيحاً؛ لأن الأول ليس بواجب إلا بوقوع غيره.

و قد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أضرب ﴿ يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء﴾ بالجزم والرفع والنصب).(3)

وقراءة النصب التي استقبحها المبرد شاذة، كما ذكرت سابقا.

وتناول الآية الكريمة بقراءتيها الزمخشري في كشافه ووجههما بقوله:(وقرىء:﴿ فيغفر﴾ و﴿يعذب﴾ مجزومين عطفاً على جواب الشرط ، ومرفوعين على : فهو يغفر ويعذب).(4)

5- قال تعالى:﴿ هَذَا يَوْمَ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ المائدة:119

في هذه الآية الكريمة قراءتان سبعيتان، فقد قرأ نافع بالنصب في ﴿يوم﴾ وقرأ الباقون بالرفع .(5)

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق2/ 270

(2)ينظر:سيبويه،الكتاب، مصدر سابق،ص: 195

(3)ينظر:المبرد،المقتضب ص: 66

(4) الزمخشري،الكشاف،1/ 250

(5)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، 2/ 289 و إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر

تناول الآية الكريمة الفراء، واستحسن كلتا القراءتين، ووجههما بقوله :(ترفع ﴿اليوم﴾ بـ » هذا﴾ ويجوز أن تنصبه؛ لأنه مضاف إلى غير اسم؛ كما قالت العرب: مضى يومَئذٍ بما فيه. ويفعلون ذلك به فى موضع الخفض».(1)

ومن المعلوم أنه إذا كان المضاف إليه فعلا معربا،أو جملة اسمية،فإن كثيرا من البصريين يوجبون الإعراب، لضعف علة البناء عندهم ،وخالفهم في ذلك الكوفيون وبعض البصريين فأجازوا البناء اعتبارا بالعلة الضعيفة.(2)

يقول ابن هشام:(فإن كان المضاف إليه فعلا معربا،أو جملة اسمية،فقال البصريون:يجب الإعراب،والصحيح جواز البناء،ومنه قراءة نافع:﴿هذا يوم ينفع الصادقين﴾المائدة:119بفتح يوم).(3)

كما استحسن القراءتين الزمخشري في كشافه ، وأبو حيان في بحره.(4)

ووجه القراءتين ابن عطية حيث يقول : وقرأ نافع وحده « هذا يومَ » بنصب يوم ، وقرأ الباقون « يومُ » بالرفع على خبر المبتدأ الذي هو { هذا } و { يوم } مضاف إلى { ينفع } ، والمبتدأ والخبر في موضع نصب بأنه مفعول القول . إذ القول يعمل في الجمل ، وأما قراءة نافع فتحتمل وجهين:أحدهما أن يكون « يوم » ظرفاً للقول كأن التقدير قال الله هذا القصص أو الخبر يوم ....
والمعنى الثاني أن يكون ما بعد قال حكاية عما قبلها ومن قوله لعيسى إشارة إليه ، وخبر { هذا } محذوف إيجازاً ، كأن التقدير قال الله : هذا المقتص يقع أو يحدث يوم ينفع الصادقين .(5)

---

(1)ينظر:الفراء،معانى القرآن 1/ 303

(2)ينظر:الاستراباذي،رضي الدين محمد بن الحسن،شرح الرضي على الكافية3/ 181 ،الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(3)ينظر:ابن هشام ،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،169/2

(4)ينظر:الزمخشري، الكشاف2/ 86 والبحر المحيط 3/ 161

(5) ينظر:ابن عطية،أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي، المحرر الوجيز)2/ 376

كما تناول هذه الآية بالتوجيه السمين الحلبي في الدر المصون(1)

6- قوله تعالى ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾﴾ [سورة هود آية 111]

اختلف القراء في هذه الآية الكريمة في تشديد النون والميم من قوله (وإن كلا لما) فنتج عن ذلك أربع قراءات هي :

أ / قرأ نافع وابن كثير بالتخفيف فيهما﴿ وإنْ كلاً لمَا ليوفينهم﴾

ب/ قرأ حمزة وحفص وابن عامر بالتشديد فيهما ﴿ وإنّ كلاً لمّا ليوفينهم ربك أعمالهم﴾

ج/ قرأ أبوعمرو والكسائي بتشديد النون وتخفيف الميم ﴿ وإنّ كلاً لمَا ليوفينهم ربك أعمالهم﴾

د/ قرأ شعبة عن عاصم بالتخفيف في النون والتشديد في الميم﴿وإنْ كلاً لمّا ليوفينهم ربك أعمالهم﴾.(2)

وقد تناول النحاة هذه القراءات ووجهوها نحويا، واستحسنوها إلا بعضا منهم كالمبرد. .

7_ قوله تعالى ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٨﴾﴾ [سورة الأنعام آية 28]

في هذه الآية قراءتان متواترتان ، حيث قرأ حمزة ويعقوب وحفص بنصب الباء والنون فيهما وافقهم ابن عامر في ونكون وقرأ الباقون بالرفع فيهما.(3)

الفراء يرى أن الرفع أجود من النصب، والنصب جائز على الصرف، ويراه كقولك: لا يسعني

---

(1) ينظر:السمين الحلبي ،أحمد بن يوسف بن عبد الدائم،(1987م)الدر المصون في علم الكتاب المكنون، تحقيق/ أحمد محمد الخراط،154/2

(3)ينظر:السابق 2/ 290

شيء ويضيقَ عنك.(1)

ذلك أن المعنى في حال الرفع: أخبر عنهم أنهم لا يكذبون، أي ونحن لا نكذب، ولم يتمنوا أن لا يكذبوا ؛ لأنهم عاينوا الحقيقة، وأما في حالة النصب فهو جائز على الصرف، أي يكون جوابا للتمني.

وتناول جار الله القراءتين موجها قراءة النصب في الفعلين بالقول :« وقرىء : ﴿ولا نكذبَ بآيات ربنا ونكونَ﴾ بالنصب بإضمار أن على جواب التمني ومعناه : إن رددنا لم نكذبِ ونكن من المؤمنين » .(2)

8- قـال تعـالى﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُواْ مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتاً ﴿٦٦﴾﴾سورة النساء آية 65]

اختلف القراء في هذه الآية الكريمة ، حيث قرأ ابن عامر الدمشقي وحده بنصب ﴿قليل﴾ والباقون بالرفع. (3)

وكما اختلف القراء اختلف كذلك النحويون في أي القراءتين أقوى وأجود ، ولكنهم قبلوهما، فسيبويه يختار الرفع، ويجعل لذلك بابا منفصلا في الكتاب، ولكنه يصرح بعد ذلك بجواز النصب حملا على الاستثناء،وأما الفراء فيتبع سيبويه ويختار الرفع كذلك، دون أن يرد قراءة النصب ، وكذلك فعل الزجاج و تلميذه الزجاجي الذي يقول عن تلك الآية الكريمة : الرفع على البدل من الواو، لأن ما قبله غير موجب، وقد يجوز نصبه، وقرأ بعض القراء وهو ابن عامر بالنصب).

والمبرد يرجح الرفع على النصب يقول :(ما جاءني أحد إلا زيد ، فتجعل (زيد) بدلا من أحد،

---

(1)ينظر:الفراءمعاني القرآن1/ 252

(2)ينظر:الزمخشري،الكشاف،2/ 105

(3)ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر321

فيصير التقدير ما جاءني إلا زيد، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ما فعلوه إلا قليل منهم﴾.(1)

وهكذا نرى النحاة قد تعاملوا مع القراءتين ولم يردهما أحد منهم،اختلفوا في طريقة التوجيه فقط في قراءة الرفع فالجمهور يرون قراءة الرفع جاءت على البدل من فاعل ﴿فعلوه﴾ والكوفيون يجعلونه عطفا على الضمير بإلا؛ لأنها تعطف عندهم.

9- قال تعالى﴿ مالكم من إله غيره﴾الأعراف:59

في هذه الآية الكريمة قراءتان متواترتان، فقد قرأ الكسائي وأبو جعفر بالخفض في ﴿غيره﴾ والباقون بالرفع فيها.(2)

تناول القراءتين عدد من النحاة وقبلوا كلتيهما، معللين كل قراءة تعليلا نحويا، فقراءة الرفع جاءت نعتا على المحل من ﴿إله ﴾ وقراءة الخفض أعربوها عطفا على اللفظ، فسيبويه يجيز في مثل قولنا : لا مال له قليل ولا كثير، الرفع باعتبار الموضع، ونسب هذا لأستاذه الخليل كذلك(3)

والفراء يناقش القراءتين قائلا : (وقوله: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ اله غَيْرُهُ...﴾ تجعل (غير) نعتا للإله. وقد يرفع: يجعل تابعا للتأويل فى إله؛ ألا ترى أن الإله لو نزعت منه (مِن) كان رفعا. وقد قرئ بالوجهين جميعا).(4)

وأما جار الله الزمخشري فلم يكتف بقبول القراءتين المتواترتين وتوجيههما، بل ذكر فيها قراءة شاذة ووجهها كذلك يقول في كشافه :(وقرىء : (غيره) بالحركات الثلاث ، فالرفع على المحل ، كأنه قيل : ما لكم إله غيره .والجرّ على اللفظ، والنصب على الاستثناء بمعنى:ما لكم من إله إلا إياه).(5)

---

(1)ينظر: السابق

(2)ينظر: السابق ص: 28

(3)ينظر:سيبويه.الكتاب ص: 151

(4) الفراء،معانى القرآن 2/ 52

(5)ينظر:الزمخشري،الكشاف2/ 241 ومعانى القرآن للفراء (2/ 52)

كما تناول الآية الكريمة الأنباري والعكبري وغيرهما.

10- قوله تعالى﴿وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى [طه: 119]

في هذه الآية الكريمة قراءتان سبعيتان، فقد قرأ نافع وأبو بكر و ﴿ إنك ﴾ بكسر الهمزةِ . والباقون بفتحها.(1)

تناول النحاة القراءتين ووجهوهما ، فقد تناولهما سيبويه في الكتاب، يقول : (وقد قرئ هذا الحرف على وجهين، قال بعضهم: " وإنّك لا تظمأ فيها ".(2)

وتعرض للقراءتين المبرد في المقتضب، مستشهدا بهما على جواز فتح همزة إن وكسرها يقول :(....ولو قلت: إن في الدار أنك منطلق، وإن في الدار أن لك ثوباً حسن؛ كما قال الله عز وجل:﴿إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى. وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى﴾ ويجوز ﴿و إنك لا تظمأ فيها ﴾على القطع، والابتداء.(3)

وتناول القراءتين كذلك الفراء إمام مدرسة الكوفة بعد الكسائي في كتابه معاني القرآن وقبلهما واعتبرهما صوابا يقول :وقوله: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا÷...نَصْب أيضاً. ومَن قرأ ﴿وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ﴾ جعله مردودا على قوله (إنَّ) التي قبل (لك)،ويجوز أن تستأنفَها فتكسرهَا بغير عَطف عَلى شَي ء، ولو جعلت ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ﴾ بالفتح مستأنفة تنوى بها الرفع على قولك ولك أنك لا تظمأ فيهَا ولا تضحَى كان صَوَاباً.(4)

كما تعرض للقراءتين السمين الحلبي موجها كلتيهما حيث يقول :=فَمَنْ كَسَرَ فيجوز أن يكونَ ذلك استئنافاً ، وأن يكونَ نَسَقاً على إنّ الأولى . ومَنْ فتح فلأنَّه عَطَفَ مصدراً مؤولاً على اسم إنَّ

(1) ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرص: 285

(2)ينظر:سيبويه،الكتاب 234/2

(3)ينظر:المبرد،المقتضب ص: 127

(4)ينظر:الفراء،معاني القرآن،3/ 146 والمقتضب .ص: 127

الأولى . والخبرُ لك المتقدمُ . والتقديرُ : إنَّ لك عَدَمَ الجوعِ وعدمَ العُريِّ وعَدَمَ الظمأ والضُّحا .(1)

كما تناول الأخفش القراءتين في كتابه المعاني.(2)

وأما جار الله محمود الزمخشري فلم يكتف بقبول القراءتين فحسب بل قام بتوجيه قراءة كسر همزة إن ،دفعا لتوهم من توهم منع عطف أن مفتوحة الهمز على المكسورة، يقول : قرىء ﴿وإنك﴾ بالكسر والفتح . ووجه الفتح العطف على ﴿أن لا تجوع﴾ . فإن قلت : إنّ لا تدخل على أن ، فلا يقال : إنّ أن زيداً منطلق ، والواو نائبة عن إنّ وقائمة مقامها فلم أدخلت عليها؟ قلت : الواو لم توضع لتكون أبداً نائبة عن إنّ ، إنما هي نائبة عن كل عامل ، فلما لم تكن حرفاً موضوعاً للتحقيق خاصة – كـ(إن) لم يمتنع اجتماعهما كما امتنع اجتماع إنّ وأن .(3)

وأبو حيان الأندلسي في بحره يتعرض للقراءتين،دون أن يرد إحداهما ، بل وجه ما يتطرق إليه الوهم من أنه مخالف لسنن العرب في كلامهم يقول :(وقرأ شيبة ونافع وحفص وابن سعدان ﴿ وإنك لا تظمأ ﴾ بكسر همزة وإنك.

وقرأ الجمهور بفتحها فالكسر عطف على ﴿أن لك﴾ والفتح عطف على المصدر المنسبك من ﴿أن لا تجوع ﴾أي: أن لك انتفاء جوعك وانتفاء ظمئك ، وجاز عطف { أنك } على أن لاشتراكهما في المصدر ، ولو باشرتها إن المكسورة لم يجز ذلك وإن كان على تقديرها ألا ترى أنها معطوفة على اسم إن ، وهو أن لا تجوع لكنه يجوز في العطف ما لا يجوز في المباشرة ، ولما كان الشبع والري والكسوة والسكن هي الأمور التي هي ضرورية للإنسان اقتصر عليها لكونها كافية له.

وهكذا يتبين لنا أن هؤلاء النحاة الذين ذكرتهم -كمثال- قبلوا القراءتين ، وبعضهم وجهها توجيها يربأ بها عن أن توصف بالضعف أو القلة.

---

(1) ينظر: نفسه.

(2)ينظر:الأخفش،معانى القرآن 1/ 85

(3)ينظر:الزمخشري،الكشاف4/ 183

11- قوله تعالى ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأعراف: 32]

اختلف القراء في هذه الآية ، فقرأ نافع وحده بالرفع ، والباقون بالنصب.(1)

تعرض للقراءتين كثيرٌ من النحاة موجهين ومستشهدين بهما ، فقد ذكر الآية سيبويه في الكتاب دون ترجيح أو تفضيل إحداهما على الأخرى، بل ذكر أن الوجه الذي يحبه هو النصب ، وهو الذي عليه جميع القراء العشرة عدا نافعا، حيث يقول :(وقد قُرئ هذا الحرف على وجهين: ﴿ قُل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةٌ يوم القيامة) بالرفع والنصب،وبعض العرب يقول: هو لك الجمّاء الغفيرُ، يرفع كما يرفع الخالص. والنصبُ أكثر.(2)

كما وجه القراءتين الزمخشري بقوله : وقرىء : ﴿خالصة﴾ بالنصب على الحال ، وبالرفع على أنها خبر بعد خبر.(3)

كما تناول القراءتين أبو حيان ،موجها قراءة نافع بالرفع على الخبرية وبالنصب على الحال يقول : فأما النصب فعلى الحال والتقدير { قل هي } مستقرّة { للذين ءامنوا } في حال خلوصها لهم يوم القيامة.(4)

ويتبع ابن عطية النحويين قبله ويوجه القراءتين بنفس التوجيه الذي قالوه رفعا على الخبرية ونصبا على الحالية يقول : و ﴿ خالصةٌ﴾ بالرفع خبر بعد خبر ، أو خبر ابتداء مقدر تقديره : وهي خالصة يوم القيامة..... وأما من نصب ﴿ خالصةً﴾ فعلى الحال.(5)

وينحو السمين الحلبي المنحى نفسه-في توجيه القراءتين.(6)

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 303

(2)ينظر:سيبويه ،الكتاب 1/ 109

(3)ينظر:الزمخشري،الكشاف2/ 224

(4)ينظر:أبو حيان،تفسيرالبحر المحيط مصدر سابق،5/ 347

(5)ينظر:ابن عطية،المحرر الوجيز3/ 31

(6) السمين الحلبي،الدر المصون مصدر سابق،ص: 867

وهكذا نجد النحويين قد قبلوا القراءتين وكادوا يجمعون على التوجيه نفسه وهو أن قراءة الرفع وجهت على أنها خبر هي وللذين آمنوا متعلق بـ﴿خالصة﴾ أوأنها خبر بعد خبر، وقراءة النصب وجهت بكونها نصبت على الحال من الضمير المستقر في الظرف .

12_ قوله تعالى﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: 51].

اختلف في ﴿ أو يرسل ﴾ و﴿ فيوحي﴾ فنافع وابن ذكوان بخلف عنه برفع اللام من ﴿يرسل﴾ وسكون الياء من ﴿فيوحي﴾ والباقون بنصبهما.(1)

تناول القراءتين عدد من النحاة، منهم سيبويه الذي يقول :(سألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ:﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء﴾ فزعم أنّ النصب محمول على أن سوى هذه التي قبلها...كأنه قال: إلا أن يوحي أو يرسل....وبلغنا أنّ أهل المدينة يرفعون هذه الآية:﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء ﴾ فكأنه والله أعلم قال الله عزّ وجلّ: لا يكلم الله البشر إلا وحياً أو يرسل رسولاً).(2)

وتعرض للقراءتين الفراء الكوفي،عادّا كلتا القراءتين صوابا يقول : ومثله مِّما نُصب عَلى ضمير أنْ قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمهُ اللهُ إلا وَحيْاً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾ المعْنَى - والله أعلم - مَا كان لبشرٍ أن يكلمه الله إلا أن يوحى إليه أو يرسل. ولو رفع ﴿فيُوحى﴾ إذا لم يظهر أنْ قبله ولا معه كان صوابا. وقد قرأ به بعض القراء.(3)

وأبو حيان في بحره يتكلم على القراءتين موجها لهما بالقول :(وقرأ الجمهور : بنصب الفعلين

---

(1) البناء،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، مصدر سابق،ص: 493)

(2)ينظر:سيبويه،الكتاب ،ص: 187

(3)ينظر:الفراء،معاني القرآن4/ 21

عطف ، أو يرسل على المضمر الذي يتعلق به من وراء حجاب تقديره : أو يكلمه من وراء حجاب ، وهذا المضمر معطوف على وحياً ، والمعنى : إلا بوحي أو سماع من وراء حجاب ، أو إرسال رسول فيوحي ذلك الرسول إلى النبي الذي أرسل عنه بإذن الله ما يشاء ، ولا يجوز أن يعطف { أو يرسل } على { أن يكلمه الله } لفساد المعنى.(1)

والزجاج يتعرض لهذه الآية موجها قراءاتها يقول : ويقرأ ﴿أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه﴾ وهذا في موضع الحال أي: الذي يقوم مقام الكلام ما ذكر، ويجوز أن يكون مقطوعا من الأول.(2)

أما ابن عطية فقد كان أكثر تفصيلا عندما تعرض للقراءات في هذه الآية الكريمة يقول :(وقرأ جمهور القراء والناس : « أو يرسلَ » بالنصب « فيوحيَ » بالنصب أيضاً . وقرأ نافع وابن عامر وأهل المدينة : « أو يرسلُ » بالرفع « فيوحيَ » بالنصب أيضاً . وقرأ نافع وابن عامر وأهل المدينة : « أو يرسلُ » بالرفع « فيوحي » بسكون الياء ورفع الفعل . فأما القراءة الأولى فقال سيبويه : سألت الخليل عنها فقال : هي محمولة على { أن } غير التي في قوله : { أن يكلمه الله } لأن المعنى كان يفسد لو عطف على هذه ، وإنما التقدير في قوله : { وحياً } إلا أن يوحي وحياً ، ثم عطف : « أو يرسل » على هذا الفعل المقدر.

وأما القراءة الثانية فعلى أن « يرسل » في موضع الحال أو على القطع ،ثم عطف قوله : « أو يرسل» على هذه الحال المتقدمة).

13- قوله تعالى ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾النساء .34

في هذه الآية قراءتان متواترتان، حيث قرأ أبو جعفر بنصب لفظ الجلالة ﴿الله﴾ والباقون برفعها.(3)

---

(1)ينظر:أبو حيان،تفسيرالبحر المحيط 499/9 زياد أبو زكريا. الفراء. معاني القرآن . (4/ 121)

(2)ينظر:الزجاج،معاني القرآن -132/1

(3)ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ، مصدر سابق،ص: 241

تناول النحاة قراءة أبي جعفر ووجهوها بعدة توجيهات ، من ذلك ما ذكره ابن هشام الأنصاري من كون نصب لفظ الجلالة في قراءة أبي جعفر يحتمل وجهين اثنين :

أحدهما : أن يكون اسم الله تعالى هو الفاعل، ولكنه نصب لفهم المعنى، فإن من كلامهم أن الفاعل ربما نصب إذا أمن الإلباس، كقولهم : كسر الزجاج الحجر، وخرق الثوب المسمار، وعلى هذا فيتحد مع قراءة السبعة، والمعنى عليهما: يحفظ الله لهن، والمفعول محذوف.

والاحتمال الثاني لهذه القراءة: أن يكون الفاعل ضميرا مستترا في ﴿حفظ﴾ وعائده ضمير النسوة، أو ما الموصولية.(1)

وتعرض الزمخشري لقراءة النصب ووجهها بالقول : وقرىء ﴿بما حفظ اللهَ﴾ بالنصب على أنْ ما موصولة ، أي حافظات للغيب بالأمر الذي يحفظ حق الله وأمانة الله ، وهو التعفف والتحصن.(2)

كما وجهها السمين الحلبي في الدر المصون(3) وتناول هذه القراءة ابن عطية في تفسيره .(4)

---

(1)ينظر:ابن هشام،(1403هـ)المسائل السفرية) تحقيق/ حاتم صالح الضامن. 38 الناشر/ مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

(2)ينظر:الزمخشري،الكشاف1/ 405

(3)ينظر:السمين الحلبي،الدر المصون في علم الكتاب المكنون، مصدر سابق ،ص: 111

(4)ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر، مصدر سابق،ص: 241)

المبحث الثاني...

قراءاتٌ قرآنيةٌ خالفت القاعدة النحوية في نظر النحاة

سبق أن تحدثت في مبحث سابق عن ضوابط القراءة الصحيحة وأركانها،التي متى تحققت في قراءة من القراءات وجب قبولها،والمصير إليها،ولا يحل إنكارها أو الاعتراض عليها، إلا أنه برزت لنا مشكلة اعتراض بعض النحاة على بعض القراءات القرآنية المتواترة التي خالفت قواعدهم،ومن ثم وصفوا تلك القراءات بأوصاف ما كان ينبغي لهم كالقبح أو الضعف أو ما أشبه ذلك،ومرد ذلك أن النحاة أصحاب تقعيد وتنظيم، وهذه القراءات خرجت على قواعدهم ففاجأتهم ،فما كان منهم إلا الرد والتضعيف،ويبدو لي أن نقدهم هو في حقيقته نقد لوجه اللغة في القراءة، وليس نقدا للقراءة نفسها؛لأنهم كثيرا ما يرددون مقولتهم الشهيرة (القراءة لا تخالف لأنها سنة متبعة).

يقول الدكتور تمام حسان: « وحين نقول القرآن: لا نعني به النص الشمولي الكلي الموحد

والمتجانس للكتاب الحكيم؛ لأن النحاة لو فهموا باللفظ هذا المعنى لما كان لأحد منهم أن يجادل في الاحتجاج بآية واحدة من أفصح نص بالعربية، ولا أن يخضع النص لأقيسة اخترعها النحاة اختراعا وجردوها تجريدا، وإنما نقصد بالقرآن عددا من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف في صوت أو لفظ أو تركيب نحوي لآية من آيات القرآن.(1)

وإذا أردنا الوقوف على الأسباب التي حدت بهم إلى هذا المنهج، فإننا نجد إجابات طيبة عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم، وذلك بعد ما تساءل علام اعتمد النحويون في تلحين القراء؟

فذكر هناك أسبابا كثيرة منها: أن النحاة كانوا يحتكمون إلى ما وضعوه من قواعد، وسنوه من قوانين، ومنها عندما يخفى توجيه القراءة على بعضهم يسارع إلى تلحينها.(2)

ومهما يكن من أمر فقد أحصيت ثلاثين موضعاً في تضعيف أو رد قراءات سبعية متواترة، قرأ بها الأئمة الأعلام، ولا أستطيع من خلال هذا البحث أن أناقشها كلها، فإن ذلك يحتاج إلى بحث مستقل ولكنني سأذكر هذه المواضع مفهرسة، ثم أختار منها عشرين موضعا لمناقشتها، وذكر طعون

---

(3)ينظر:حسان،تمام ،الأصول ص92

(3)ينظر:عضيمة،عبد الخالق،(1989م) دراسات لأسلوب القرآن الكريم23/1 ،دار الحديث، القاهرة،ط/ 1

النحويين، والرد عليهم .

فأقول:إن من الثابت أن السواد الأعظم من النحويين احتجوا بالقراءات القرآنية كما احتجوا بعموم كلام العرب، فلا يوجد كتاب من كتب النحو المعتبرة إلا واستدل بالقراءات القرآنية، بل إن النحاة استمدوا قواعدهم من كتاب الله تعالى، وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام العرب الفصيح ، فقعدوا القواعد، لتكون حامية للقرآن والسنة،وأظن أن ما نقل من طعن بعض النحويين في بعض القراءات، هو محمول على أن القراءة لم تثبت لديه بما تقوم به الحجة، لا سيما وأن القراءات السبع لم تكن متميزة عن غيرها إلا في القرن الرابع، جمعها أبوبكر بن مجاهد(324هـ).

كما ويلاحظ على بعض النحويين أن اعتراضهم إنما كان على القارئ، أو الكاتب، لا على القراءة نفسها ، فقد حكي عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر أنهما وصفا قراءة (إن هذان لساحران) بأنه من غلط الكاتب.(1)

وكقول القرطبي- رحمه الله-(وقرأ العامة بفتح العين والشين، وقرأ أبو جعفر (عشرة) بجزم الشين، وهو وهم منه – رحمه الله-.(2)

يقول الزمخشري:«قرىء : ﴿فيغفر﴾ و﴿يعذب﴾ مجزومين عطفاً على جواب الشرط ، ومرفوعين

على : فهو يغفر ويعذب . فإن قلت : كيف يقرأ الجازم؟ قلت : يظهر الراء ويدغم الباء . ومدغم الراء في اللام لاحن مخطىء خطأ فاحشا . وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرّتين ، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم . والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة ، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية ، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو».(3)

ولذلك فقد نلتمس لهم العذر في انتقاداتهم المؤدية إلى رد القراءات المتواترة؛ لأنني لا أستطيع أن أستوعب أن يرد نحوي قراءة قرأ بها أفصح العرب والعجم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، في الوقت الذي يسعى فيه هذا العالِم الجليل بنحوه إلى خدمة هذا الكتاب العظيم وحراسته، فيكون ردهم إنما هو لوجه العربية في القراءة ،لا القراءة نفسها ، وإلا فإن رد قراءات متواترة مقام محذور، فالعربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يشك أحد في فصاحته.

ويمكن أن يعود مرد هذا الطعن هو أن الذي اجتهد قد غلب على ظنه أن هذه القراءة خطأ، أو وهم

---

(1)ينظر:ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ص51
(1)ينظر: تفسيره 132/8
(1) الزمخشري،الكشاف، مصدر سابق،1/ 250

من أحد الرواة الذين نقل عن طريقه هذه القراءة التي طعن فيه، فالفراء على سبيل المثال يرى أن القراء قل من سلم منهم من الوهم بقراءتهم بعض الكلمات على خلاف وجهها فيقعون في الوهم بإعطائها غير حكمها.(1)

والإمام أبو شامة المقدسي(ت665هـ) الذي يعد من أعلام القراءات يرى أن ما نسب لبعض القراء كتسكين همزة﴿بارئكم﴾ وراء﴿يأمرْكم﴾ وخفض﴿والأرحام﴾ ونصب ﴿كن فيكونَ﴾ والفصل بين المضافين في آية الأنعام،إنما هو محمول على قلة ضبط الرواة فيه.(2)

وعقب ابن الجزري على هذا الكلام بالقول :« فإن من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف، فقد كان ظن بهم ما هم منه مبرؤون، وعنه منزهون.» (3)

والحق أنه إذا ثبتت القراءة حسب الأركان الثلاثة المعروفة، يجب أن تكون هذه القراءة هي الحكمَ على القاعدة النحوية،لا أن نرجع نحن بالقراءة إلى القاعدة النحوية؛ لأن القراءة مسموعة عن أفصح العرب بالإجماع،وهو رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو سيد الفصحاء على الإطلاق،فتحكيم القواعد النحوية في القراءات الصحيحة المتواترة التي نقلها الفصحاء العلماء هو قلب للأوضاع، وعكس للمنطق، إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس.

وعليه فإن الرواة الذين نقلوا اللغة ليسوا بأوثق دينا من رواة القراءات ورجالات طرقها، لأن هؤلاء كانوا على درجة من الدين، في حين لا نعدم وجود شواهد نحوية منتحلة أو مصنوعة أو مجهولة القائل، وفي كتاب سيبويه أكثر من خمسين شاهدا لم يعرف قائله، ومع ذلك وضعت على أساسه قواعد نحوية،فكيف جاز للنحاة أن يرفضوا الروايات الوثيقة ويعتمدوا على ما هو أضعف منها؟ وكيف يعقل أن تقعد قاعدة نحوية على أساس رواية شعرية مجهولة دون أن تعتمد على رواية قرآنية معلومة؟.

وبالجملة فإن النحوي أو اللغوي لم يحط علما بكل لغات العرب، و من كان حاله كذلك فلا يجوز له أن ينكر شيئا مما ورد به الأثر الصحيح عند علماء القراءة، وإن لم يجد له اللغوي أو النحوي

---

(1)ينظر:الفراء،معاني القرآن، 75/2

(2)ينظر:أبو شامة ،المرشد الوجيز176

(3) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق، (2/ 244) أبو شامة .(المرشد الوجيز)176

شاهدا عنده من روايات الشعر وغيره .

وما أجمل قول ابن جني: (ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم، وإن كان غيره أقوى منه أنه غلط).(1)

سنرى في هذا المبحث بعض القراءات التي لم ترق لبعض النحويين، فعارضها معارضة صريحة أو خفية،وأخضعوها للقياسات النحوية والصرفية التي ظنوا أنها أحاطت بجميع لغات العرب أفصحها وفصيحها، وهو أمر ما كان ينبغي لهم فعله.

وقد تكفل بالرد على هؤلاء النحاة كثير من العلماء من أقدمهم أبو الفضل الرازي(ت454هـ) حيث يقول:«فأما ما ظهر من قوم من النحاة في ردهم حروفا لا يعرفون وجهها، فمن الجراءة، ولم يصر جهلهم بها حجة على ما صح من الحروف نقلا وأثرا ....فمن لم يكن عند لسان كل قائل من العرب؛ مع كثرتها وجماهيرها، واختلاف قبائلها وشعوبها وعشائرها، وتباين ديارها...فلا يجب أن ينكر شيئا منه بعدما ورد من النهي بمثل ذلك ، ومن كفر بحرف منه كفر به كله» .(2)

ثم توالى بعده العلماء المدافعون عن القراءات المتواترة فهذا الإمام الفخر الرازي يقول معلقا على مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار:« والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن».(3)

وقال ابن الحاجب:« ... وليس قولهم بحجة عند الإجماع، ومن القراء جماعة من النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون النحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله،

---

(1)ينظر:ابن جني ،المحتسب 236/1

(2)ينظر:الرازي،معاني الأحرف السبعة، مصدر سابق،424

(3)ينظر:الرازي،أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي،تفسير الكبير و مفاتيح الغيب5/ 38

ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاد».(1)

قال أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان : وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القران على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربيه ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها».(2).

وبالجملة فلا بد أن يُعلم أنه ليس في القرآن الكريم ولا قراءاته المتواترة ما يخالف كلام العرب، وما يُتوهّم بخلاف ذلك إنما مرجعه عدم الإلمام بلغة العرب،ونقص الاستقراء، واضطراب المنهج وكيف يُتوهّم ذلك، وإنما نزل القرآن بلسان العرب كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾ [سورة يوسف آية 2] وقد تكفل الله بحفظ القرآن في قوله : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [سورة الحجر آية 9].

قال ابن الجزري :« من المحال أن يصح في القراءة ما لا يسوغ في العربية بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول».(3)

وأما قول السيوطي :(وأما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الحرف بعينه... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة).(4)

---

(1)ينظر:الإيضاح في شرح المفصل 479/2

(2)ينظر:الداني،جامع البيان في القراءات السبع، مصدر سابق 154

(3)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر1/ 488

(4)ينظر:السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن،(1976م)الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق/ أحمد محمد قاسم،ط/ الأولى،ص48 الناشر/ مطبعة السعادة.

يظهر أن الإمام السيوطي يتحدث عن منهجه ومنهج من تبعه، أما أن يكون أراد بهذا الكلام عموم النحويين، فهذا بعيد لأنني وجدت النحاة لم يقفوا موقفا موحدا من القراءات القرآنية ، بل كانوا في ذلك على اتجاهات ثلاثة:

أ- اتجاه الأخذ والاستدلال بها

ب- اتجاه معارضتها ورفضها وتخطئتها

ت- اتجاه لازم الوسط أخذ بحذر، ولجأ إلى التمثيل بها أكثر من الاستشهاد

وفيما يلي المواضع الثلاثون التي أحصيتها وكان للنحويين فيها كلام.

1- قوله تعالى:﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيراً ﴿١١٤﴾) [سورة النساء آية 114]

2_ قوله تعالى ﴿ مَّا أَنَاْ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ﴿٢٥﴾﴾ [سورة إبراهيم آية 25]

3_ قوله تعالى :﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٨﴾﴾ [سورة الأنعام آية 138]

4_﴿ وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ النساء:1

5_ قال تعالى:﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّب مَّن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٣﴾) [سورة البقرة آية 283]

6- قوله تعالى ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعاً ﴿٢٥﴾﴾

[سورة الكهف آية 25]

7- قوله تعالىٓ ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ ﴾البقرة:37

8- قولـه تعـالى﴿ ۞ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [سورة البقرة آية 33]

9 – قوله تعالى ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾ ﴾ [سورة الإسراء آية 38]

10- قولـه تعـالى :﴿ قَالُواْ سُبْحَـٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾ [الفرقان: 18]

11- قوله تعالى :﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾البقرة: 117.

12_ قوله تعالى:﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴾ الحج:15

13- قـال تعـالى ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [سورة الأعراف آية 9]

14- قوله تعالى ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾ ﴾ [سورة هود آية 111]

15- قال تعالى﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ ﴾ [يوسف: 23]

16- قال تعالى﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٥﴾ وَقِيلَ مَنۡۜ رَاقٖ ﴿٢٦﴾) [سورة القيامة آية 25_ 26]

17- قوله تعالى﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾ البقرة:270

18- قوله تعالى ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَٰنِ أَنۡ يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾ [سورة طه آية 62]

19قوله تعالى ﴿أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدٗا يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿١٢﴾﴾سورة يوسف آية 12]

20- ﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقۡبٗا ﴿٩٣﴾﴾ [سورة الكهف آية 93]

21- قوله سبحانه ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴿٩١﴾) [سورة الأنعام آية 91]

22- قوله سبحانه﴿قِيلَ لَهَا ٱدۡخُلِي ٱلصَّرۡحَۖ فَلَمَّا رَأَتۡهُ حَسِبَتۡهُ لُجَّةٗ وَكَشَفَتۡ عَن سَاقَيۡهَاۚ قَالَ إِنَّهُۥ صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ مِّن قَوَارِيرَ ﴿٤٤﴾) [سورة النمل آية 45]
﴾[النمل: 44]

23- قوله تعالى﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴿١٤﴾) [سورة الجاثية آية 13]

﴾[الجاثية: 14]

24- قوله سبحانه﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [سورة الحجر آية 54]

25- - قوله سبحانه﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّنْ وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ ﴾ [الأنفال: 72

26- قوله تعالى﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي ٱلْخَلْقِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [سورة يس آية 67]

27- قوله تعالى﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة الفجر آية 29]

28- قوله تعالى﴿إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: 42].

29- قوله تعالى﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [سورة يونس آية 89]

30 - قوله تعالى﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ سورة التوبة آية 36]

وبعد هذا العرض فقد اخترت تسعة عشر موضعا؛ لتكون محل دراسة ، وهي كالآتي :

1- قوله تعالى:﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً ﴿١١٤﴾﴾ سورة النساء آية 114]

اختلف القراء العشرة في(نوله ونصله) فقرأ بإسكان الهاء فيهما أبو عمرو وأبو بكر وحمزة واختلف عن هشام وابن وردان وابن جماز، وقرأ قالون ويعقوب وأبو جعفر في وجهه الثاني بكسر الهاء بلا صلة والباقون بالصلة.(1)

فقال الفراء معلقا على قراءة الإسكان: ومما نرى أنهم أوهمُوا فيه قوله {نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى ونُصْلِهِ جَهَنَّمَ} ظنوا _ والله أعلم_ أن الجزم في الهَاء؛ والهاءُ في موضع نصب، وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه).(2)

والصواب أن هذه القراءة ليست من قبيل الوهم، بل هي أجدر بالتقدير من القاعدة النحوية المستحدثة . وقد تحقق نقلها بالتواتر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فالقراءة سنة متبعة ، و لا تخضع لقيد السماع الصحيح يقول الدّاني: (وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة،و الأقيس في العربية ،بل على الأثبت في الأثر،والأصح في النقل،والرواية إذا ثبت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة،لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها و المصير إليها).(3)

ويعلق الشيخ الزرقاني على كلام أبي عمرو الداني : «وهذا كلام وجيه فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى، وكلام رسوله وكلام العرب ،فإذا ثبت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو، وما قعدوا من قواعد، ووجب أن يرجعوا بقواعدهم إليه لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكمها فيه، وإلا كان ذلك عكساً للآية وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية.(4)

---

(1)ينظر:البناءشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،ص: 245

(2) ينظر:الفراء،أبو زكرياء. (معاني القرآن) (3/ 21)

(3)ينظر:الداني،جامع البيان في القراءات السبع2/ 860)

(4) الزرقاني،مناهل العرفان في علوم القرآن1/ 422)

2_ قولـــه تعـــالى ﴿ مَّا أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ﴾ [سورة إبراهيم آية 25]

خفض الياء من قوله {بِمُصْرِخِيِّ}حمزةُ والأعمش ويحيى بن وثاب جميعاً، وحركها الباقون بالفتح.(1)

اضطربت أقوالُ الناس في قراءةِ حمزة اضطراباً شديداً : فمِنْ مُجْتَرِئٍ عليها مُلَحِّنٍ لقارئها ، ومِنْ مُجَوِّزٍ لها من غيرِ ضعفٍ ، ومِنْ مجوِّزٍ لها بضعفٍ، فممن اعترض عليها الفراء الكوفي الذي يقول عن هذه القراءة :« ولعلها من وَهْم القُرَّاء طبقة يحيى بن وثاب، فإنه قل من يسلم منهم من الوَهْم. ولعله ظَن أن الباء في (بمصرخيّ) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك».(2)

فالفراء هنا يتهم القراء بقلة الدراية بالعربية،ويحكم على هذه القراءة الصحيحة السبعية بالوهم.

وخطأها كذلك الزجاج بقوله :« هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجيه ضعيف ذكره بعض النحويين».(3)

كما ضعفها الزمخشري حين قال عنها :(وقرئ بمصرخي بكسر الياء وهي ضعيفة ،واستشهدوا لها ببيت مجهول :

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَاتَا فِي ... قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالمَرْضِيِ).(4)

وقال عنها الأخفش:« وهذه لحن لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أهل النحو».(5)

فقد حكم على تلحينها بناء على عدم سماعه هو .

---

(1)ينظر:ابن مجاهد،السبعة في القراءات ص: 362 والنشر في القراءات العشر1/ 348

(2)ينظر:الفراء،معاني القرآن 75/2

(3)ينظر:الزجاج، معاني القرآن 160/3 وكذلك/ أبو شامة ، إبراز المعاني من حرز الأماني 2/ 224

(4)ينظر:الزمخشري،الكشاف 3/ 278

(5)ينظر:الأخفش،أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، معانى القرآن2/ 59

ووجهت هذه القراءة بوجوه منها: أن الكسرة على أصل التقاء الساكنين وأصله مصرخين حذفت النون للإضافة، فالتقى ساكنان ياء الإعراب وياء الإضافة، وهي ياء المتكلم وأصلها السكون فكسرت للتخلص من الساكنين، والباقون بفتح الياء؛ لأن الياء المدغم فيها تفتح أبدا).(1)

وأول المدافعين عن هذه القراءة المتواترة صاحب القراءة نفسه حمزة بن حبيب الزيات، الذي قال لشيخه الأعمش: الناس ينكرون عليك حرفين، قال: وما هما، قال: ﴿الْأَرْحَامِ﴾ و ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ أو ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ و ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ قال: ليس للنحويين هذا، قرأت على ابن وثاب على زر على عبد الله على رسول الله - صلى الله عليه وسلم.(2)

وفي رواية، فهل للنحويين إسناد مثل هذا؟

ولقوة الإشكال في هذه القراءة، وكثرة من تكلم فيها من النحويين، نبه الإمام الشاطبي على تخريجها، والوجه فيها، على الرغم من أنه ليس من عادته أن يوجه القراءات في منظومته حرز الأماني ووجه التهاني المعروفة بالشاطبية ، فقال رحمه الله (الطويل)

وَفِي النُّورِ وَاخْفِضْ كُلَّ فِيهَا وَالْأَرْضَ   هاهنا مصرخيّ اكسر لحمزة مجملا
كها وصل أو للسّاكنين وقطرب ... حكـاها مـع القرّاء مع ولد العلا

فقد ذكر الناظم لقراءة حمزة توجيهين:

الأول: أن هذه الياء كهاء الوصل؛ أي الضمير، وهاء الضمير تكسر بعد الكسر نحو بِهِ أو الياء الساكنة نحو عَلَيْهِ ووجه المشابهة: أن الياء ضمير كالهاء كلاهما على حرف واحد، وقد وقع قبل الياء هنا ياء ساكنة فكسرت كما تكسر الهاء في عليه. ومعنى المصرخ: المغيث وأصل بِمُصْرِخِيَّ مصرخيني حذفت النون للإضافة، فالتقت الياء التي هي علامة الجمع مع ياء الإضافة وأدغمت فيها، وكسرت ياء الإضافة لوقوعها بعد ساكن، وهذا معنى قوله (كها وصل).

الوجه الثاني: أن يكون كسرها لالتقاء الساكنين وذلك بأن تقدر ياء الإضافة ساكنة وقبلها ياء الإعراب ساكنة، فكسرت ياء الإضافة على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وهذا معنى قول الناظم (أو للساكنين) قالوا: وهي لغة بني يربوع حكاها عنهم قطرب والفراء وأبو عمرو بن العلاء.(3)

وقال ابن الجزري عن قراءة حمزة السابقة :« ..هي لغة بني يربوع، نص على ذلك قطرب

---

(1)ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرص: 342

(2)ينظر:الهذلي،يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (2007م)الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها تحقيق/جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، ط/ الأولى ص: 78، الناشر/ مؤسسة سما للتوزيع والنشر.

(3)ينظر: عبد الفتاح القاضي.الوافي، في شرح الشاطبية (ص: 302)

وأجازها .... وقال أبو القاسم بن معن النحوي وهي صواب ولا عبرة بقول الزمخشري وغيره ممن ضعفها أو لحنها؛ فإنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة ... وهذه اللغة باقية شائعة ذائعة في أفواه أكثر الناس إلى اليوم،يقولون ما فيِّ أفعل كذا ، و يطلقونها في كل ياءات الإضافة المدغم فيها ، فيقولون ما عليِّ منك،و لا أمرك إليِّ ،و بعضهم يبالغ في كسرتها حتى تصير ياءً».(1)

كما انتصر لها أبو حيان فقال رادا على من ضعفها :« فلا يجوز أن يقال فيها : إنها خطأ ، أو قبيحة ، أو رديئة ، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة ، لكنه قلَّ استعمالها.

ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع».(2)

كما دافع عنه هذه القراءة القرطبي في تفسيره الجامع ، وأبو البركات الأنباري ، والسمين الحلبي الذي ذكر لها توجيهات حيث يقول :«منها أنَّ الكسرَ على أصلِ التقاءِ الساكنين ، وذلك أنَّ ياءَ الإعرابِ ساكنةٌ ، وياءَ المتكلم أصلُها السكونُ ، فلمَّا التقيا كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين . الثاني : أنها تُشْبِهُ هاءَ الضميرِ في أنَّ كلاً منهما ضميرٌ على حرف واحد ، وهاءُ الضميرِ تُوْصَلُ بواوٍ إذا كانت مضمومة ، وبياءٍ إذا كانت مكسورة ، وتُكْسَرُ بعد الكسرةِ والياءِ الساكنة ، فتُكْسَرُ كما تُكْسَرُ الهاءُ في « عليْهِ » ، وبنو يربوع يَصِلونها بياءٍ، كما يَصِلِ ابن كثير نحو : « عليهي » بياء ، فحمزةُ كسرَ هذه الياءَ من غير صلةٍ ، إذ أصلُه يقتضي عدَمها.(3)

والحق أن هذه القراءة صحيحة فصيحة، اجتمعت فيها الأركان الثلاثة للقراءة المقبولة،ثم إن اللغة إذا وردت في القرآن الكريم وقراءاته المتواترة يجب أن تعد الأعلى فصاحة مما في غير القرآن الكريم ، فالقراءات محل احتجاج بها لا عليها.

3_ قولـــــه تعـــــالى :﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ

---

(1) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 336

(2)ينظر:أبو حيان،البحر المحيط7/ 161

(3)ينظر:السمين الحلبي،الدر المصون 225حاشية التصريح61/2

شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ

وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٨﴾ [سورة الأنعام آية 138]

قرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء من ﴿زُيِّنَ﴾ ورفع لام ﴿قتلُ﴾ ونصب دال ﴿أولادَهم﴾ وخفض همزة﴿شركائِهم﴾ بإضافة ﴿قتل﴾ إليه، فتكون قراءة الباقين بفتح الزاي والياء، ونصب لام ﴿قتل﴾ ، وخفض دال ﴿أولادهم﴾ ورفع همزة ﴿ شركاؤهم﴾.(1)

فرد قراءةَ ابن عامر عددٌ من النحاة، والمفسرين ، وكثير من المستشرقين، ووصفوها بالضعف أو القبح، ومن أولئك الذين طعنوا فيها الفراء الكوفي حيث يقول عنها:«وكان بعضهم يقرأ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ

شُرَكَآؤُهُمْ﴾الأنعام: 137

فيرفع ﴿القتل﴾لما لم يسمّ فاعله، ويرفع ﴿الشركاء﴾ بفعل ينويه؛ كأنه قال: زيَّنه لهم شركاؤهم.... وهذا مِما كان يقوله نَحْوِيُّو أهلِ الحجاز، ولم نجد مثله في العربية».(2)

وينحو أبو إسحاق الزجاج المنحى نفسه، ويقدم على تخطئة القراء، ويصف قراءتهم بالشذوذ والرداءة لمجرد خروجها عن أقيسة جماعته البصريين، ويرى أنه لا يجوز التفريق بين المضاف والمضاف إليه.(3)

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر،2/ 297 وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: 274)

(2)ينظر:الفراء،معاني القرآن 2/ 29

(3)ينظر:الزجاج،معاني القرآن 2/ 29

كما نجد ابن خالويه يحكم على قراءة ابن عامر بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقبح وعدم الجواز إلا في الشعر قائلا : «وحال بين المضاف والمضاف إليه وهو قبيح في القرآن وإنما يجوز في الشعر وهي قبيحة في القرآن»(1).

والإمام الرضي يذهب إلى أبعد من طعنه في قراءة ابن عامر، إذ ينص على عدم تسليم تواتر القراءات السبع فيقول :« والفصل _ أي بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل مفعولا كان أو يمينا أو غيرهما،فقراءة ابن عامر ليست بذاك _ ولا نسلم تواتر القراءات السبع،وإن ذهب بعض الأصوليين».(2)

وأما الإمام الطبري فقد استقبح هذه القراءة أيضاً، فردها معتمداً في ذلك على القاعدة النحوية لدى البصريين، التي لا تجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول. يقول:(قرأ أهل الشام ﴿وكذلك زين﴾ بضم الزاي ﴿لكثير من المشركين قتل﴾ بالرفع و﴿ أولادهم﴾ بالنصب ﴿ شركائهم﴾ بالخفض ، بمعنى : وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم، ففرقوا بين الخافض والمخفوض ...وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح).(3)

وأنكرها كذلك ابن عصفور الأندلسي وابن حمدان واعتبرها زلة.

وقال الزمخشري:« وأما قراءة ابن عامر : قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجاً مردوداً ، كما سمج وردّ ،زَجَّ القلوص أبِي مَزَادَهْ ... فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته . والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء . ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد

(1)ينظر:ابن خالويه،الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله،(1401هـ)الحجة في القراءات السبع، تحقيق/ أحمد فريد المزيدي،ص: 151، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(2)ينظر:شرح الكافية293/1 والنحو وكتب التفسير1066/2

(3)ينظر:الطبري،جامع البيان في تأويل القرآن12/ 137

شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب».(1)

والشوكاني في تفسيره يذهب مذهبا بعيدا، حيث يرى عدم تواتر هذه القراءة أصلا، ويقول : (دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعتبرين... فمن قرأ بما يخالف الوجه النحوي فقراءته ردّ عليه ، ولا يصح الاستدلال لصحة هذه القراءة بما ورد من الفصل في النظم».(2)

ويرى ابن الأنباري أن قراءة ابن عامر ضعيفة في القياس بالإجماع.(3)

ولعل أعجب الطاعنين في قراءة ابن عامر هو ابن مجاهد شيخ الصنعة ومسبع السبعة(ت324هـ) والذي يعد هو من اختار ابن عامر قارئا عن أهل الشام، يقول : إنما قراءة ابن عامر شيء جاءنا من الشام.(4)

فهو يعني أنها لم تجيء مجيء القراءة عن الأئمة، التي تقوم بأسانيدها الحجة.

وإنه لتأخذك الدهشة والاستغراب من هذا الكلام، إذ كيف تكون سمجة مردودة ؟ وهي قراءة متواترة ، رويت بالسند المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم. فعجيب صنيع هؤلاء النحاة ! و كأنهم لا يعلمون أن القراءة سنة متبعة لا مجال للاجتهاد فيها ، والحق أن هذا كلام غير معول عليه، وإن صدر عن أئمة أكابر لأنه طعن في المتواتر، ولأن القراءة ليست بالرأي والتشهي ، بل الأساس فيها السماع والتلقي، وهذه قراءة مشهورة بلغت التواتر، وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما،وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب فكلامه حجة، وقوله دليل؛ وقرأ بما تلقى وروى وسمع ورأى إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه، وأنا رأيتها فيه كذلك .

وتصدى العلماء للدفاع عنه هذه القراءة المتواترة وكان ممن دافع عنها أحمد بن المنير بقوله : « لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء وتاه في تيهاء وأنا أبرأ إلى الله وأبرئ حملة كتابه،

---

(1) الزمخشري،الكشاف 2/ 179

(2)ينظر:الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني،فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير2/ 482

(3)ينظر:ابن الأنباري،البيان في غريب القرآن. تحقيق/ الدكتور/ طه عبد الحميد طه. 325

(4)ينظر:المزي،عبد الوهاب بن وهبان الحنفي الشافعي ،أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار، تحقيق الدكتور/ أحمد بن فارس السلوم.دار ابن حزم. ص264 ،الناشر/ دار ابن حزم.

وحفظة كلامه مما رماهم به..فلا مبالاة بقول الزمخشري ولا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر، فإن المنكر عليه.... ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة يعلم ضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها على جبريل، كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبي صلى الله عليه وسلم على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرؤون بها خلفا عن سلف، إلى أن انتهت عن أفصح من نطق بالضاد صلى اله عليه وسلم، فإذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشري، ولا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر.... ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين، أعني علم القراءة ، وعلم الأصول، ولا يعد من ذوي الفنيين المذكورين لخيف عليه الخروج من ربقة الدين».(1)

إن هذا الهجوم العنيف من ابن المنير يمثل ما انتهى إليه الفكر الإسلامي في القرن السابع الهجري من الإيغال في الاتهام والقسوة والتجريح للمخالفين، وإلا فما قوله في الإمام الطبري؟ فهل هو جاهل بالقراءات والأصول، أو قريب من الخروج من الدين لعلمه بهما، عندما وصف هذه القراءة بالقبح وعدم الفصاحة وقال : لا أستجيز القراءة بغير قراءة الجماعة وهي غير قراءة ابن عامر لإجماع الحجة على قراءة الجماعة كما سلف.(2)

كما رد هذه القراءة أبو حيان الأندلسي النحوي تلميذ ابن المنير حيث قال :« وأعجب لعجمي

ضعيف في النحو، يرد على عربي صريح محض، قراءة متواترة،موجود نظيرها في لسان العرب، في غير ما بيت ،وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم، ولا التفات أيضاً لقول أبي علي الفارسي : هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها يعني ابن عامر كان أولى لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف وإنما أجازوه في الشعر؛ انتهى.

وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب هو غلام -إن شاء

---

(1)ينظر: هامش الكشاف.

(2)ينظر:الطبري،تفسيره 137/12 الإسكندراني ابن المنير، الانتصاف مطبوع على هامش الكشاف هامش الكشاف.

الله- أخيك، فالفصل بالمفرد أسهل ، وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار.(1)

وهكذا نرى أبا حيان أقسى على الزمخشري من أستاذه ابن المنير على جار الله محمود الزمخشري، الذي أعتقد أنه ما كان يوما إمعة فيما ينقد، بل هو لا يقول إلا ما يقتنع به، فهو النحوي المفسر الذي بلغ بالنهج اللغوي غايته بإحياء مواته وإثبات فاعليته واستيفاء أركانه، فاتضحت معالمه وأصبح هو إمامه ومورده، رضى وسخطا قبولا وردا، وإعجابا ونقدا.(2)

رحم الله الجميع رحمة واسعة ، وجزاهم خير الجزاء على ما قدموا للغتنا من كنوز عظيمة ستظل خالدة خلود القرآن الكريم.

ولا ينبغي أن يفهم من كلامي أنني أدعو إلى نقد القراءات، ولكني أنقد هذا النوع من التفكير في النقد وأسلوبه.

كما شنع ابن حزم (ت 456 هـ) على النحاة الذين يردون بعض القراءات، لمخالفتها القياس بزعمهم، ثم هم يثبتون اللغة بما هو دون القراءة ، فقال : (ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس(ت نحو 130 180 – ق . هـ)،أو لزهير(ت 13 ق. هـ)أو لجرير(ت 110 هـ) أو الحطيئة،أو الطرماح(ت نحو 125 هـ)أولأعرابي أسدي،أو أسلمي،أو تميمي،أو من سائر أبناء العرب بوّال على عقبيه،لفظاً في شعر،أو نثر،جعله في اللغة، وقطع به،ولم يعترض فيه،ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه ، و يحرفه عن مواضعه ، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه....).(3)

وقد صوب هذه القراءة عدد كبير من النحاة كابن مالك ،الذي أجاز أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بما نصبه المضاف، من مفعول أو ظرف أو ما يشبهه، حيث يقول في الكافية الشافية: وعمدتي قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد وناصر

كما أجازها أبو حيان الذي سبق ذكر رأيه ،وابن الجزري ، الذي قال في نشره رادا على الزمخشري في تخطئته لقراءة ابن عامر :(والحق في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من

---

(1)ينظر:أبوحيان،تفسير البحر المحيط5/ 275

(2)ينظر:ارفيدة إبراهيم عبد الله(1984م) النحو وكتب التفسير،ط/ الثانية،741/1 ، الناشر/ المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس، الجماهيرية الليبية .

(3) ابن حزم ،علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد، الفصل في الملل والنحل 192/3 والقراءات وأثرها في التفسير 247/1

قراءة القرآن بالرأي والتشهي . وهل يحل لمسلم بما يجد في الكتابة من غير نقل ؟ بل الصواب جواز مثل الفصل ، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختياره . ولا يختص ذلك بضرورة الشعر . ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة ، التي بلغت التواتر . كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين ، الذين أخذوا عن الصحابة).(1)

ولم يكتف ابن الجزري- رحمه الله- بهذا الرد بل وجدته قد انبرى بالدفاع عن ابن عامر بشكل أوسع في غاية النهاية حيث يقول :« وأما طعن ابن جرير فيه، فهو مما عد من سقطات ابن جرير.... وأما قول أبي طاهر بن أبي هاشم في ذلك، فلا يلتفت إليه ،وما نقل عن ابن مجاهد في ذلك فغير صحيح، بل قول ابن مجاهد، وعمل قراءته أهل الشام، والجزيرة أعظم دليل على قوتها،وكيف يسوغ أن يتصور قراءة الأصل لها، وبجمع الناس وأهل العلم من الصدر الأول ،وإلى آخر وقت على قبولها وتلاوتها والصلاة بها وتلقينها مع شدة مؤاخذتهم في السير، ولا زال أهل الشام قاطبة على قراءة ابن عامر تلاوة وصلاة وتلقينا إلى قريب الخمسمائة.(2)

قال أبو علي الأهوازي : (كان عبد الله بن عامر إماماً عالماً ، ثقة فيما أتاه ، حافظاً لما رواه ، متقناً لما وعاه ، عارفاً فهماً فيما جاء به ، صادقاً فيما نقله ، من أفاضل المسلمين ، وخيار التابعين ، وأجلة الراوين ، لا يتهم في دينه ، ولا يشك في يقينه ، ولا يرتاب في أمانته ، ولا يطعن عليه في روايته ، صحيح نقله ، فصيح قوله ، عالياً في قدره ، مصيباً في أمره ، مشهوراً في علمه ، مرجوعاً إلى فهمه ، لم يتعد فيما ذهب إليه الأثر ، ولم يقل قولاً يخالف فيه الخبر).(3)

كما انتصر لهذه القراءة الأشموني،والصبان، والسيوطي، والآلوسي،وغيرهم من كبار علماء الأمة، وما ذكرت من الأدلة على صحة هذه القراءة فيه الكفاية لمن أراد البحث عن الصواب، وكتب النحو مليئة بالشواهد والبراهين على اشتمال اللسان العربي على كثير من الأساليب التي ورد فيها الفصل بين المتضايفين ، بأشكال وأنواع شتى.(4)

---

(1) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق، (2/ 297)

(2)ينظر:ابن الجزري،غاية النهاية في طبقات القراء ص: 188

(3)ينظر:المزي ،أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار، مصدر سابق ص 226

(4)ينظر:السابق.

كما دافع عن ابن عامر وقراءته السمين الحلبي بقوله:« وقد تجرَّأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي ، وهو أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة : أمَّا علوُّ سندِه فإنه قرأ على أبي الدرداء وواثلة بن الأسقع وفضالة بن عبيد ومعاوية بن أبي سفيان والمغيرة المخزومي ، ونقل يحيَى الذماري أنه قرأ على عثمان نفسه ، وأمَّا قِدَمُ هجرته فإنه وُلِد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ....وإنما ذكرت هنا هذه العُجالة تنبيهاً على خطأ مَنْ ردَّ قراءته ونسبه إلى لَحْنٍ أو اتباع مجرد المرسوم فقط).(1).

وهذا أبو القاسم الشاطبي(ت590هـ) الذي يعد إماما في القراءة وعلوم القرآن، وله مكاشفات وكرامات ومصنفات،من أبرزها قصيدته حرز الأماني ووجه التهاني،المعروفة بالشاطبية، ينصح تلميذه الإمام السخاوي (ت 643هـ) قائلا: إياك وطعن الطبري على ابن عامر.(2)

تلكم هي آراء كبار النحاة في قراءة عبد الله بن عامر الدمشقي أحد القراء السبعة ، بعضهم يؤيدها وبعضهم الآخر يردها، وإنك لتعجب أشد العجب من موقف الرافضين لهذه القراءة، إذ كيف يرفضونها وصاحبها عاش في عصر الاحتجاج، فقد توفي ابن عامر سنة 118هـ ولو كان ابن عامر شاعرا لاحتج النحاة بشعره ، ولو كان ناثرا لاحتجوا بنثره ، فقراءته أجدر بالقبول، وأحق بالأخذ منه الشعر، إذ هي منقولة بالتواتر وبالسند الصحيح المتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم، أضف إلى ذلك أن اللغة العربية لم تكن في يوم من الأيام موقوفة على نصوص نقلت عن العرب في استقراء غير كامل، واستيعاب غير دقيق، مع إجلالي وتقديري لما قدمه السلف الصالح من أعمال عظيمة جليلة إلا أنها تظل عملا بشريا يعتوره النقص والقصور.

4_﴿ وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَّاءَلُونَ بِهِۦ وَالْأَرْحَامَ ﴾ النساء:1 ،قرأ حمزة بن حبيب الزيات الكوفي ﴿ والأرحام ﴾ بالخفض، وقرأ الباقون بالنصب.(3)

كما اختلف القراء في هذه الآية، اختلفت مواقف النحويين كذلك، فقد تباينت مواقفهم من قراءة

---

(1)ينظر:السمين الحلبي،الدر المصون ، مصدر سابق ص: 2/176

(2)ينظر:ابن الجزري،غاية النهاية في طبقات القراء188/1 وكتاب أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار لمؤلفه / عبد الوهاب المزي ص262

(3)ينظر:نفسه (2/ 282) وإبراز المعاني من حرز الأماني (2/ 46)

الجر بين الرد والقبول، فأنكر قراءةَ الخفض عددٌ من النحاة،منهم سيبويه الذي عد العطف على الضمير المجرور قبيحا وقال:« ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك كقولك: مررت بك وزيد،وهذا أبوك وعمرو ».(1) فهو وإن لم يذكر الآية نصا إلا أن كلامه ينطبق عليها .

وأما المبرد، فقد كان رده للقراءة قاسيا إذ حرم القراءة بها، حيث يقول:« وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعرٌ..... ولو أني صليت خلف إمام فقرأ بها لقطعت صلاتي ».(2)

وفي رواية أخرى، لأخذت نعلي ومضيت.

وهذا غلو مردود، ويعد هفوة من هفواته – رحمه الله .

وضعّفها الزمخشري بقوله:«والجر على عطف الظاهر على المضمر ليس بسديد؛ لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك : مررت به وزيد، وهذا غلامه وزيد ، شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة ، فلم يجز . ووجب تكرار العامل،كقولك : مررت به وبزيد».(3)

وأما الزجاج فيرى أن القراءة الجيدة هي قراءة النصب ، وأما الخفض فخطأ يقول : «القراءة الجيدة نصب الأرحام والمعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الخفض فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال:لا تحلفوا بآبائكم، فكيف يكون تتساءلون بالله والأرحام على هذا؟.(4)

والفراء اختار النصب، وجعل الجر قبيحا حيث يقول : « وفيه قبح؛لأن العرب لا ترد مخفوضا

---

(1)ينظر:سيبويه،الكتاب ص: 168

(2)ينظر: الكامل : 931/2 . وينظر : جامع البيان : 523/7 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 6/2-7

(3)ينظر:الزمخشري،الكشاف،1/ 369

(4)ينظر:الزجاج،معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق 6/2

على مخفوض وقد كني عنه ..».(1)

ويذهب ابن السراج مذهب المانعين إذ يرى أن الضمير المخفوض لا يجوز أن يعطف عليه الظاهر؛لأن المجرور ليس له اسم منفصل يتقدم ويتأخر كما للمنصوب .(2)

وابن يعيش يرى العطف على الضمير المجرور ضعيفا، ويحمله على ضرورة الشعر.

قال :« وذلك قبيح إنما يجوز في ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسعة الكلام، وأما قوله تعالى ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ بجر الأرحام..فإن كثيرا من النحويين قد ضعف هذه القراءة نظرا إلى العطف على المضمر المخفوض ».(3)

واستدل أبو جعفر النحاس على رد هذه القراءة بحديث، قال: جاء قوم من مضر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حفاة عراة، فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى من فاقتهم، ثم صلى الظهر، وخطب الناس فقال :﴿ يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة﴾ إلى قوله ﴿ والأرحام﴾ ثم قال :« تصدق رجل بديناره، تصدق رجل بدرهمه، تصدق رجل بصاع من تمره » الحديث.(4)

ثم قال النحاس: فمعنى هذا على النصب، لأنه حضهم على صلة أرحامهم، ويكون المعنى: وصلوا الأرحام.(5)

ولكنني أقول : إن هذا الحديث الذي استشهد به النحاس،لا يطعن في قراءة حمزة بالجر ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم، كان يقرأ بوجوه القراءات المأذون له فيها، ولا يلزم أن يقرأها في كل حرف، فقد يقرأ تارة بهذا الوجه ، وتارة بهذا الوجه .

---

(1)ينظر:الفراء،معاني القرآن للفراء5/ 7

(2)ينظر: ابن السراج .أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي الأصول في النحو،(1999م)ط/ الرابعة، 119/2 ،الناشر/ مؤسسة الرسالة.

(3)ينظر:ابن يعيش،شرح المفصل 73/3

(4)ينظر:رواه مسلم في صحيحه 1017 من حديث جرير بن عبد الله البجلي.

(5)ينظر:النحاس،أبو جعفر.إعراب القرآن 431/1 ومعاني القراءات للأزهري ص119

وابن يعيش يصف قراءة الجر بالقبيحة حيث يقول : « إن ذلك قبيح ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسعة الكلام، وأما قوله تعالى ﴿ وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾ النساء:1 بجر ﴿الأرحام﴾ فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظرا إلى العطف على المضمر المخفوض).(1)

والإمام الأزهري يرى أن خفض الأرحام قراءة ضعيفة عند جميع النحويين، وغير جائزة إلا في اضطرار الشعر، ولم يكتف بذلك بل ذهب إلى أن الخفض خطأ أيضا وأمر الدين عظيم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال :« لا تحلفوا بآبائكم » فلا يجوز أن تتساءلوا بالله وبالرحم على عادة كلام العرب: أي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحلف بغير الله.(2)

وذهب ابن عطية مذهب المانعين حيث يقول :« ..وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز، لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض قال الزجاج عن المازني : لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحل كل واحد منهما محل صاحبه؛ فكما لا يجوز : مررت بزيد وك ، فكذلك لا يجوز مررت بك وزيد ، وأما سيبويه فهي عنده قبيحة لا تجوز إلا في الشعر ».(3)

وبالجملة فإن عدم جواز هذا العطف هو رأي المذهبين البصري والكوفي، غير أن البصريين يردونه ردا شديدا، ويرون القراءة عليه لحنا، والكوفيين يحكمون عليه بالقبح، ويقبلونه على كره، وهذا ما قرره النحاس في أول سورة النساء.(4)

هؤلاء هم أبرز النحاة الذين لم يرتضوا قراءة الجر، ووصفوها بالخطأ أو الضعف أو القبح أو نحو

---

(1)ينظر:ابن جني،الخصائص 1/ 285

(2)ينظر:الأزهري،أبو منصور محمد بن محمد.(1993م)معاني القراءات،تحقيق الدكتور/ عيد مصطفى درويش والدكتور/ عوض بن حمد القوزي،ط/الأولى ،ص119، مطابع دار المعارف ،مصر.

(3)ينظر:ابن عطية،المحرر الوجيز 2/ 67

(4)ينظر:النحاس ،أول سورة النساء.

ذلك ، إلا أنه وعلى النقيض من هؤلاء فقد وجدت جمعا غفيرا من النحويين واللغويين قالوا بصحة هذه القراءة، منهم : ابن جني ، وأبو حيان الأندلسي ، وابن زنجلة، وابن مالك وغيرهم.

يقول ابن جني معلقا على هذه القراءة :«ليست هذه القراءة عندنا من الإبعادِ والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها، وذهب إليه أبو العباس بل الأمر فيها دون ذلك وأقربُ وأخّف وألطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس:إنني لم أحِمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدتُ أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: وبالأرحام، ثم حذفت الباء لتقدّم ذكرها».(1)

وأما أبو حيان فينتصر لهذه القراءة ويختارها مستدلا على جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض بكلام العرب الفصحاء حيث يقول :«..والذي نختاره، أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقًا ؛ لأن السماع يعضده، والقياس يقويه، أما السماع فما روي من قول العرب : ما فيها غيره وفرسه) ، بجر الفرس ، عطفًا على الضمير في (غيره) والتقدير) : ما فيها غيره ، وغير فرسه، والقراءة الثانية في السبعة : ﴿تساءلون به والأرحام﴾ أي : وبالأرحام وتأويلها على غير العطف على الضمير ، مما يخرج الكلام عن الفصاحة ، فلا يلتفت إلى التأويل».(2)

وذكر الإمام الفخر الرازي قراءة حمزة هذه وعدها من قبيل العطف على الضمير المجرور، ثم ذكر ما قيل في نقدها وتوجيهها، ومن ذلك ورود نظيرها في بيتين من الشعر ساقهما بقوله: (وأنشد سيبويه في ذلك :(البسيط)

فَاليومَ قرَّبتَ تهجُونَا وتشتمُنَا....فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عجبِ

وأنشد أيضا:

نعلّقُ في مِثْلِ السَّواري سُيوفَنَا....وما بينَها والكعْبِ غوطٌ نفانفُ

ثم علق الإمام الرازي قائلا: «والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ، مع أنهما كانا من أكابر علماء

---

(1)ينظر:ابن جني،الخصائص1/ 285

(2)ينظر:أبوحيان،تفسيرالبحر المحيط2/ 346

السلف في علم القرآن».(1)

ونقل ابن الجزري كلام الإمام أبي نصر الشيرازي رادا على الزجاجي لتضعيفه قراءة الخفض في الآية السابقة حيث قال :« ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراءة ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن رد ذلك فقد رد على النبي صلى الله عليه وسلم واستقبح ما قرأ به وهذا مقام محظور لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو..».(2)

ثم زكى ابن الجزري الإمامَ حمزة بقوله:«وكان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش ، وكان ثقة كبيراً، حجة راضياً فيما بكتاب الله،مجوداً عارفاً بالفرائض والعربية،حافظاً للحديث،ورعاً عابداً،خاشعاً ناسكاً،زاهداً قانتاً لله،لم يكن له نظير».(3)

هذا وقد وجه الإمام اللغوي الحريري نقده للمبرد على إنكاره لهذه القراءة حيث يقول :« هذا من جملة سقطاته، وعظيم هفواته،فإن هذه القراءة من السبع المتواترة وقد وقع في ورطة ، وقع في مثلها بعض النحاة بناء على أن القراءات السبع عندهم غير متواترة، وأنه يجوز أن يقرأ بالرأي، وهو مذهب باطل، وخيال فارغ، فإنه لا يشك عاقل في تواترها فيما ليس من قبيل الأداء عند ابن الحاجب على ما فيه.(4)

ورد على المبرد أيضا الشيخ الطاهر بن عاشور التونسي ، فبعد أن قال كلامه السابق قال :

«وهذا من ضيق العطن وغرور بأن العربية منحصرة فيما يعلمه».(5)

وبالجملة فإننا لو تدبرنا في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعرا ونثرا لرأينا شواهد كثيرة، ورد

---

(1) الرازى،التفسير الكبير و مفاتيح الغيب ص: 1347

(2)ينظر:ابن الجزري،منجد المقرئين ومرشد الطالبين ،ص65

(3)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، 1/ 190

(4)ينظر:الحريري،درة الغواص في أو هام الخواص ص95 . والقراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ص136

(5)ينظر:ابن عاشور،التحرير والتنوير،مصدر سابق4/ 11

فيها عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض،ويكفي لإثبات هذه القراءة نقلها بالتواتر، وقبول أئمة القراءة لها، وإقرائهم بها، وصلاتهم بها في محاريبهم، أضف إلى ذلك أن حمزة – رحمه الله- لم ينفرد بها، بل قرأ بها عبد الله بن مسعود، وعبد الله عباس، ويحي بن وثاب، والحسن البصري، ومجاهد ، وقتادة، والأعمش ، وغيرهم.(1)

وأختم بما قاله الإمام محمد عبده فيما نقله عنه صاحب المنار: (وقد اعترض النحاة البصريون على حمزة في قراءته هذه؛ لأن ما ورد قليلا عن العرب لا يعدونه فصيحا، ولا يجعلونه قاعدة، بل يسمونه شاذا، وهذا من اصطلاحاتهم، ومثل هذه اللغات التي لم ينقل فيها شواهد كثيرة تكون فصيحة، ولكن هؤلاء النحاة مفتونون بقواعدهم، وليس لهم أن يجعلوا قواعدهم حجة على عربي).(2)

ولأستاذنا الجليل الدكتور شحادة حميدي العمري رأي جليل في هذه المسألة، حيث يرى أن الضمير المجرور هنا ليس كغيره من الضمائر؛ لأنه عائد على لفظ الجلالة(الله) فضميره وذكره في القوة سيان.

5_ قال تعالى:﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٣﴾﴾ [سورة البقرة آية 283]

اختلفت القرأة في هذه الآية ،فقرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب برفع الراء والباء منهما، والباقون بجزمها، وأدغم الباء في الميم أبو عمرو والكسائي وخلف. واختلف عن ابن كثير وحمزة وقالون، وأدغم الراء في اللام أبو عمرو من رواية السوسي. واختلف عنه من رواية الدوري.(3)

انتقد قراءة أبي عمرو البصري الزمخشري في كشافه رغم ثبوتها وصحة سندها حيث يقول :« ..وقرىء : ﴿فيغفر﴾ و﴿يعذب﴾ مجزومين عطفاً على جواب الشرط ، ومرفوعين على : فهو يغفر ويعذب . فإن قلت : كيف يقرأ الجازم؟ قلت : يظهر الراء ويدغم الباء . ومدغم الراء في اللام لاحن مخطىء خطأ فاحشا . وراويه عن أبي عمرو مخطىء مرّتين ، لأنه يلحن وينسب إلى

---

(1)ينظر:المزي،أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار،ص333

(2)ينظر:تفسير المنار 333/4

(3)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 10

أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم . والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة ، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية ، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو».(1)

--

كما خطأها الزجاج في معانيه حيث يقول :«وقوله جل وعلا:﴿ فَيَغْفِرِ لِمَن يشاء﴾ القراءة

بإظهار الراء مع اللام، وزعم بعض النحويين أن الراء تدغم مع اللام فيجوز (فيغفلكم) وهذا خطأ فاحش، ولا أعلم أحدا قرأ به غير أبي عمرو بن العلاء».(2)

كما ردها مكي بن أبي طالب القيسي ووصفها بالقبح يقول في الكشف :«فأما من أدغم الراء في

اللام ، فقد ذكرنا أنه قبيح لزوال تكرير الراء، ولأن الحرف ينتقل في الإدغام إلى أضعف من حاله قبل الإدغام).(3)

ودافع عنه هذه القراءة بعض النحويين،فقد أجاب أبو حيان على طعن الزمخشري ومن حذا حذوه أن أبا عمرو كان يدغم الراء في اللام متحركة متحركا ما قبلها نحو﴿ فيغفر لمن يشاء ﴾

و﴿استغفر لهم ﴾ فإن سكن ما قبل الراء أدغمها في اللام في موضع الضم والكسر ، نحو { الأنهار

لهم } و { النار ليجزي } فإن انفتحت وكان ما قبلها حرف مد ولين أو غيره لم يدغم نحو { من مصر لامرأته } { والأبرار لفي نعيم } { ولن تبور ليوفيهم } { والحمير لتركبوها } فإن سكنت الراء أدغمها في اللام بلا خلاف عنه......وأجاز ذلك الكسائي والفراء وحكياه سماعاً ، ووافقهما على سماعه رواية وإجازة أبو جعفر الرواسي ، وهو إمام من أئمة اللغة والعربية من الكوفيين ، وقد وافقهم أبو عمرو على الإدغام رواية وإجازة ، كما ذكرناه ، وتابعه يعقوب كما ذكرناه ، وذلك

---

(1)ينظر:الزمخشري،الكشاف1/ 250

(2)ينظر:الزجاج،أبو إسحاق إبراهيم بن السري ،معاني القرآن وإعرابه، تحقيق الدكتور/عبد الجليل شلبي ،400/1، الناشر/ المكتبة العصرية، بيروت ، لبنان. وكذلك : القراءات القرآنية أنواعها وألقابها للدكتور / عبد الغفور محمود جعفر ص344

(3)ينظر:مكي القيسي، الكشف،مصدر سابق،61/1

من رواية الوليد بن حسان»(1)

والحق أنه ما كان ينبغي للنحويين أن يردوا هذه القراءة،أو يخطئوها، ما دامت صحيحة السند، فالسماع مقدم على القياس.

6- قولـــه تعـــالى ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُواْ تِسْعاً ﴿٢٥﴾﴾ [سورة الكهف آية 25]

اختلف القراء في ﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ فقرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على

الإضـــــافة؛ وقـــــرأ البـــــاقون بـــــالتنوين .(2).

فرأى المبرد أن المائة والألف لا يضافان إلا إلى المفرد تمييزا لهما، فخطأ قراءة حمزة والكسائي وخلف ،ورأى أنه يجب التنوين وإعراب ﴿سنين﴾ بدلا، استمع إليه وهو يعلق على هذه

القراءة « ..فأما قوله عز وجل :﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ﴾

على البدل لأنه لما قال: ثلاثمائة ثم ذكر السنين ليعلم ما ذلك العدد؟... و قد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: ﴿ثلاثَ مائةِ سنينَ﴾ وهذا خطأ في الكلام غير جائز. وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة ».(3).

والعكبري يقرر أن الإضافة ضعيفة في الاستعمال؛ لأن مائة تضاف إلى المفرد.(4).

وابن مالك يرى أن هذه القراءة مما يحفظ ولا يقاس؛ لأن الشائع أن تضاف المئة إلى المفرد لا إلى الجمع.(5).

---

(1)ينظر:أبو حيان،تفسيرالبحر المحيط 3/ 131

(2)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 348

(3)ينظر:المبرد،المقتضب 171/2

(4)ينظر:العكبري،أبو البقاء محب الدين عبدالله ،التبيان في إعراب القرآن 844/2

(5)ينظر:ابن مالك،(1977م) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري، ص524

والصواب في غير ما ذهب إليه هؤلاء العلماء، وقد تكفل بالرد عليهم كثير من جهابذة النحو.

قال المهدوي : « . . . ومن أضاف ولم ينون ، فإنه أوقع الجمع موقع الواحد ، فبين به كما يبين بالواحد ، وأخرج الكلام على أصله ، لأن قولك عندي ثلاثون درهماً وما أشبهه معناه : عندي ثلاثون من الدراهم ، فكذلك ثلاثمئة سنة ، أصلها : ثلاثمئة من السنين ، لكنهم استعملوا التفسير بالواحد ، وكثر ذلك حتى صار التفسير بالجمع شاذاً . وقد قيل : من نون إنما جاء به على التفسير أيضاً ، وذلك أنه لما قال : ولبثوا في كهفهم ثلاثمئة وقع الإبهام عند السامعين هل هي سنون ؟ أو أشهر ؟ أو أيام ؟ فقال : سنين على جهة البيان».(1)

وممن احتج لهذه القراءة الإمام ابن زنجلة، حيث قال :« قال قوم :ليست هذه القراءة مختارة، لأن العرب إذا أضافت هذا الجنس أفردت ، فيقولون : (عندي ثلثمائة دينار) ، ولا يقولون (هؤلاء ثلثمائة رجال) ، إنما يقولون :ثلثمائة رجل ، بل هذه القراءة مختارة . وحجتهما أنهما أتيا بالجمع بعد قوله (ثلثمائة) على الأصل، لأن المعنى في ذلك هو الجمع ...والواحد ها هنا يؤدي معنى الجمع بذكر العدد قبله ، فعاملوا الأصل الذي هو مراد المتكلم ولم يكتفيا بالواحد من الجمع».(2)

والزمخشري كان ممن دافع عن هذه القراءة حيث قال :« وقرىء «ثلثمائة سنين» ، بالإضافة ، على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز ، كقوله ﴿ بالأخسرين أعمالا ﴾ [الكهف : 103] (3)

ولأبي زرعة كلام طيب حيث يقول رادا على من زعم أن هذه القراءة غير مختارة«بل هي مختارة، وحجتهما_ أي حمزة والكسائي _ أنهما أتيا بالجمع على الأصل، لأن الأصل في قولنا : عندي مائة درهم أي مائة من الدراهم ، فالجمع هو المراد من الكلام ».(4)

الناشر/ مطبعة العاني، بغداد.والعكبري ، التبيان في إعراب القرآن 844/2

(1)ينظر:شرح الهداية 123/2

(2)ينظر:ابن زنجلة،حجة القراءات ص: 414)

(3)ينظر:الزمخشري،الكشاف4/ 7

(4)ينظر:ابن زنجلة،عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة(حجة القراءات) 414الزمخشري محمود (

وأعجبني كثيرا ما ذكره الشيخ زاده في حاشيته على البيضاوي حين قال : والنكتة في ذلك المبالغة في الدلالة على الكثرة، كما وضع الجمع موضع الواحد في قوله تعالى (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) الكهف: 103] فإن الأصل فيه بالأخسرين عملا؛ لاستقلاله بحصول الفائدة مع كون المفرد أخف، لكن أوثر الجمع مبالغة، وتنصيصا على الأنواع.(1)

كما انتصر لها أبو حيان وابن هشام الأنصاري وابن عقيل وغيرهم من النحاة.

7- قوله تعالىٓ﴿ فَتَلَقَّىٰ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ﴾البقرة:37

قرأ ابن كثير المكي برفع ﴿كلماتٌ﴾ونصب ﴿ آدمَ﴾ والباقون برفع ﴿آدمُ﴾ونصب ﴿كلماتٍ﴾.(2)

ووجهت قراءة ابن كثير على معنى أن الكلمات استقبلته من ربه . يقال : تلقيت فلانا بمعنى استقبلته، ولأن ما تلقيته فقد تلقاك، وكذا ما أصبته فقد أصابك.(3)

ووجهت قراءة غيره على أن التلقي من آدم هو الإقبال على الكلمات والقبول لها والفهم.(4)

فقراءة جمهور القراء لم يعترض عليها أحد من النحاة، أما قراءة ابن كثير فقد ردها أبو جعفر الطبري رغم رضاه عن توجيهها من حيث اللغة، حيث يقول:وقد قرأ بعضهم ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ﴾ فجعل الكلمات هي المتلقية آدم، وذلك وإن كان من جهة العربية جائزا،إذ كان كل ما تلقاه الرجل فهو له متلق، وما لقيه فقد لقيه،فصار للمتكلم أن يوجه الفعل إلى أيهما شاء ويخرج من الفعل، أيهما أحب،فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع آدم على أنه المتلقي

الكشاف) (4/ 7

(1)ينظر:257/3

(2)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، 2/ 241 و إبراز المعاني من حرز الأماني (1/ 433)

(3)ينظر:أبو شامة،إبراز المعاني من حرز الأماني،1/ 433

(4)ينظر:ابن عطية،المحرر الوجيز،1/ 65

الكلمات،لإجماع الحجة في القراءة.(1)

والصواب في غير ما ذهب إليه الإمام الطبري؛لأن المعنى يكاد يكون واحدا على كلتا القراءتين، ثم إن القرآن سنة متبعة غير خاضعة للتشهي ، بل يجب قبولها والمصير إليها.

8- قولـه تعالى﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [سورة البقرة آية 33]

اختلف القراء في قراءة هذه الآية فقرأ أبو جعفر من رواية ابن جماز بضم تاء التأنيث حالة الوصل اتباعاً، وقرأ الباقون بكسر التاء فيها.(2)

ووجهت قراءة الضم على استثقال الانتقال من الكسرة إلى الضمة إجراء للكسرة اللازمة مجرى العارضة، وذلك لغة أزد شنوءة عللها أبو البقاء أنه نوى الوقف على التاء فسكنها ثم حركها بالضم اتباعاً لضمة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف. ومثله ما حكى عن امرأة رأت نساء معهن رجل فقالت: أفي سوءة أتينه؟ بفتح التاء من كلمة (سوءة) كأنها نَوَتِ الوقف على التاء، ثم ألقت عليها حركة الهمزة.(3)

حمل الزجاج قراءة أبي جعفر على الغلط والتوهم حيث قال:« .. وقرأ أبو جعفر وحده﴿ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ بالضم وأبو جعفر من جلة أهل المدينة،وأهل الثبت في القراءة ، إلا أنه غلط في هذا الحرف – رحمه الله؛لأن الملائكة في موضع خفض فلا يجوز أن يرفع المخفوض، ولكنه شبه كسرة تاء التأنيث بكسرة ألف الوصل ، لأنك إذا ابتدأت قلت:﴿اسجدوا﴾ وليس ينبغي أن يقرأ

---

(1)ينظر: الطبري،جامع البيان في تأويل القرآن1/ 542

(2) ابن الجزري،(2004م)تحبير التيسير في القراءات العشر، تحقيق/ جمال محمد شرف، ص: 285، الناشر/ دار الصحابة للتراث، طنطا.

(3)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 240

القرآن بتوهم غير الصواب ».(1)

والزمخشري يقول عنها:« ...بضم التاء للاتباع . ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة».(2)

وذهب ابن جني إلى القول بتضعيفها كذلك، بحجة أن الملائكة في موضع جر، والتاء إذا مكسورة(3)..

واعترض عليها النحاس كذلك حيث قال :« وهذا لحن لا يجوز.(4)

والصواب في غير ما ذهب إليه هؤلاء النحاة، لأن أبا جعفر أحد القراء المشاهير أخذ القراءة عن ابن عباس وهو شيخ الإمام نافع أحد القراء السبعة، فلا ينبغي أن يخطأ أو يغلط، كما أنه ليس واهما في قراءته هذه ، لأنه قرأ بها في خمسة مواضع من القرآن الكريم أولها: في البقرة. والثاني: في الأعراف، والثالث في الإسراء، والرابع في الكهف،والخامس في طه.(5)

مما يدل على قصده إلى هذه القراءة وتعمده لها، ولا يكون ذلك إلا عن رواية وتلق، كما أنها لغة أزد شنوءة كما سبق وأن رأينا .

ودافع عن هذه القراءة أبو حيان في بحره قائلا:« فلا ينبغي أن يخطأ القارئ بها ولا يغلط ،

والقارئ بها أبو جعفر ، أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبد الله بن عباس وغيره من الصحابة ، وهو شيخ نافع بن أبي نعيم ، أحد القراء السبعة ، وقد علل ضم التاء لشبهها بألف الوصل ، ووجه الشبه أن الهمزة تسقط في الدرج لكونها ليست بأصل ، والتاء في الملائكة

---

(1)ينظر:أبو حيان،تفسيرالبحر المحيط152/1 وارفيدة . إبراهيم عبد الله(النحو وكتب التفسير) 403/1

(2)ينظر:الزمخشري،الكشاف1/ 81

(3)ينظر:ابن جني،المحتسب،مصدر سابق،.7/1

(4)ينظر:النحاس أبو جعفر،إعراب القرآن 115

(5)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر 242/2

تسقط أيضاً لأنها ليست بأصل».(1).

كما انتصر لهذه القراءة ابن الجزري في نشره،وقواها بقوله :« لأن أبا جعفر إمام كبير أخذ قراءته عن مثل ابن عباس وغيره كما تقدم وهو لم ينفرد بهذه القراءة بل قد قرأ بها غيره من السلف ورويناها عن قتيبة عن الكسائي من طريق أبي خالد وقرأ بها أيضاً الأعمش وقرأنا له بها من كتاب المبهج وغيره وإذا ثبت مثله في لغة العرب فكيف ينكر؟».(2).

9 – قوله تعالى ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا (38)﴾ [سورة الإسراء آية 38]

اختلف القراء في قراءة هذه الآية الكريمة فقرأ الكوفيون وابن عامر بضم الهمزة والهاء وإلحاقها الواو في اللفظ على الإضافة والتذكير، وقرأ الباقون بفتح الهمزة ونصب تاء التأنيث مع التنوين على التوحيد.(3).

ووجهتْ قراءةُ الكوفيين وابن عامر على معنى أن كل ما ذكر مما أمرتم به ونهيتم عنه كان سيئة وهو ما نهيتم عنه خاصة أمرا مكروها وهذا أحسن ما يقدر في هذا الموضع.(4).

ولم يعترض أحد من النحاة على هذه القراءة، وأما قراءة الباقين وهم نافع وابن كثير وأبوعمرو البصري فقد وجهت على أن﴿سيئة) بالتاء مع التنوين خبر لـ(كان) وقد أنث مراعاة لمعنى ﴿كل﴾ المضافة لاسم الإشارة المشار به للصفات السابقة من جميع ما تقدم مما وصى به الإنسان، وفيه حسن، وهو المأمور به، وسيء وهو المنهي عنه، أو أن ﴿ سيئة﴾ زال عنها حكم الصفات فهي في معنى الذنب فلا اعتبار لتأنيثها،وكل هذا ليس فيه مخالفة لقواعد النحاة، إلا أن أبا إسحاق الزجاج أبى إلا أن يحكم على هذه القراءة المتواترة بالغلط، زاعما أن المعنى لا يصح عليها، إذ ما تقدم من الآيات السابقة عليها ليس كله من السيئات، بل إن بعضه من الفضائل قال :(وكان أبو

---

(1)ينظر:أبو حيان،تفسير البحر المحيط1/ 199

(2)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 240

(3)ينظر:نفسه (2/ 345) وإبراز المعاني من حرز الأماني (2/ 242)

(4)ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرص: 357)-

عمرو يقرأ ﴿سيئة﴾ وهذا غلط- لأن هذه الأقاصيص سيئا وغير سيء..).(1)

ورد النحاس على هذا الزجاج بقوله :(قال أبو جعفر: ولا يلزم من هذه الاحتجاجات شيء لأن الأشياء الحسان تقدمت في باب الأمر،ثم جاء النهي فجاء بعده﴿ كل ذلك كان سيئة عند ربك مكروها﴾ لما نهى عنه).(2)

10- قوله تعالى :﴿ما كَانَ يَنْبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾الفرقان:18

اختلف القراء في هذه الآية الكريمة فأبو جعفر يقرأ بضم النون وفتح الخاء مبنيا للمفعول، والباقون بفتح النون وكسر الخاء على البناء للفاعل. (3)

رد الزجاج قراءة أبي جعفر المدني ببناء﴿نتخذ﴾ لما لم يسم فاعله، وقسا في تخطئته بالقول:(وهذه القراءة عند النحويين خطأ؛ لأن (مِنْ) إنما تدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولة أولا، ولا تدخل على مفعول الحال تقول : ما اتخذت من أحد وليا، ولا يجوز ما اتخذت أحدا من ولي؛ لأن (من) إنما دخلت لأنها تنفي واحدا في معنى الجمع... وهذا خطأ لا وجه له فاعرفه فإن معرفة الخطأ فيه أمثل من القراءة، والقراء كلهم يخالفونه، وهذا منه غلط).(4)

ومعنى كلامه أن (من) في ﴿ من أولياء﴾ زائدة، وهي لا تزاد في الحال، وإنما تزاد في المفعول الأول لتفيد العموم.

كما رد هذه القراءة أيضا أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وأبو جعفر النحاس.

وارتضاها بعض النحويين كالفراء الذي رأى أن يكون ﴿من أولياء﴾ هو المفعول الأول في

---

(1)ينظر:الزجاج،معاني القرآن150/2

(2)ينظر:النحاس،إعراب القرآن150/2

(3)ينظر:البناء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرص: 416

(4)ينظر:الزجاج،معاني القرآن 132/2 النحو وكتب التفسير 398/2

الأصل، وأن يكون الضمير المستكن في ﴿نتخذ﴾ نائب فاعل مقدرا بالمفعول الثاني لأن﴿ نتخذ﴾ تتعدى إلى مفعولين في بعض استعمالاتها.(1)

11- قوله تعالى :﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾البقرة: 117.

اختلف القراء في هذه الآية بين رافع للفعل﴿ فيكون﴾ وناصبه،فقرأ ابن عامر بنصب النون من ﴿فيكون﴾ والباقون بالرفع.(2)

رد قراءة ابن عامر عددٌ من النحاة والقراء والمفسرين،بسبب مخالفتها قاعدة نحوية بصرية، منهم سيبويه، الذي يقول في الكتاب :« ..واعلم أن الفاء لا تضمر فيها أن في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع... ومثله: " كن فيكون " كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون... وهو ضعيف في الكلام».(3)

كما خطأها ابن خالويه النحوي الذي قال بعدم جواز القراءة بها بحجة أن هذا ليس من مواضع الجواب بالفاء؛ لأن الفاء لا ينصب بها إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل كقوله تعالى: لَا﴿ تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖۖ﴾ طه: 61 ومعناه، فإن تفتروا يسحتكم،وهذا لا يجوز في قوله تعالى﴿ كن فيكون﴾لأن الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئا معدوما .(4)

---

(1)ينظر:الفراء،معاني القرآن3/ 227)

(2)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 251

(3)ينظر:سيبويه،الكتاب1/ 185

(4)ينظر:ابن خالويه،الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله(1401هـ) الحجة في القراءات السبع، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم، ص: 88الطبعة الرابعة،الناشر : دار الشروق – بيروت .

وقال ابن مجاهد: «قرأ ابن عامر ﴿كن فيكون﴾ نصبا، وهذا خطأ في العربية» (1).

وقول ابن مجاهد هذا يدعو إلى العجب؛ لأنه أعلم الناس بإسناد هذه القراءة، وما يجب لها من الإجلال والقبول، وهو أول من سبع السبعة، ويعرف أكثر من غيره أن ابن عامر الدمشقي عربي صريح لم يكن ليلحن.

وتبع ابنَ مجاهد تلميذُه الفارسيُّ صاحب الحجة حيث يقول: «إن الجواب بالفاء مضارع للجزاء، يدل على ذلك أنه يؤول في المعنى إليه.. وهذا كلام لا يفيد» (2).

كما رد هذه القراءةَ الإمامُ النسفي حيث يقول: «.. والوجه الرفع في ﴿فيكون﴾ وهي قراءة العامة على الاستئناف أي: فهو يكون، أو على العطف على ﴿يقول﴾ ونصبه ابن عامر على لفظ﴿كن﴾ لأنه أمر وجواب الأمر بالفاء نصب، وقلنا: إن﴿كن﴾ليس بأمر حقيقة، إذ لا فرق بين أن يقال: وإذا قضى أمرا فإنما يكونه فيكون، وبين أن يقال:فإنما يقول له كن فيكون، وإذا كان كذلك فلا معنى للنصب ،وهذا لأنه لو كان أمراً فإما أن يخاطب به الموجود، والموجود لا يخاطب ب ﴿كن﴾ أو المعدوم والمعدوم لا يخاطب » (3).

وردها كذلك مكي بن أبي طالب القيسي، ووصفها بالمشكل الضعيف(4)وخطأها أيضا العكبري وضعفها من وجهين ، من حيث كون الأمر ليس أمرا حقيقيا، إذ ليس هناك مخاطب به، ومن حيث إن جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر في الفعل أو في الفاعل.(5)

والصواب أن القراءة لا تثبت بالرأي، ولا تخضع لقواعد النحاة، بل إن قراءة ابن عامر هذه

---

(1)ينظر:ابن مجاهد، كتاب السبعة ص409و النحو وكتب التفسير1/503 و2/940

(2)ينظر: الفارسي،الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي ،الحجة في علل القراءات السبع، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي.راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1993م،2/ 205 ، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت.

(3)ينظر:النسفي،أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود،مدارك التنزيل وحقائق التأويل1/ 72

(4) مكي القيسي،الكشف،مصدر سابق1/261

(5)ينظر:العكبري،إملاء ما من به الرحمن1/ 60

منقولة بالتواتر، وقد وجهت بأن ما قدر الله وجوده وعلم، فهو كالموجود. ووجهها أبو حيان بقوله :«ووجه النصب أنه جواب على لفظ ﴿كن﴾ لأنه جاء بلفظ الأمر ، فشبه بالأمر الحقيقي» .(1)

ولم يكتف أبو حيان بتوجيه قراءة ابن عامر فحسب بل دافع عنها بقوله :(وحكى ابن عطية ، عن أحمد بن موسى ، في قراءة ابن عامر: أنها لحن، وهذا قول خطأ؛ لأن هذه القراءة في السبعة، فهي قراءة متواترة، ثم هي بعد قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي ، لم يكن ليلحن).(2)

ويستمر في الدفاع عن هذه القراءة المنقولة بالتواتر ثم يقول : (إن القول بأنها لحن هو من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر ، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى) .(3)

12__ قوله تعالى:﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴾ الحج:15

اختلف القراء في هذه الآية فقرأ ورش وأبوعمرو وابن عامر ورويس عن يعقوب الحضرمي ﴿ثم ليقطع﴾ بكسر اللام، والباقون بإسكانها» .(4)

فلم يرتض قراءة الإسكان المبرد حيث عدها لحنا، بحجة أن ﴿ثم﴾ منفصلة من الكلمة،حيث يقول : (وأما قراءة ﴿ثم ليقطع فلينظر﴾. فإن الإسكان في لام ﴿فلينظر﴾ جيد وفي لام ﴿ليقطع﴾ لحنٌ؛ لأن ﴿ثم﴾ منفصلة من الكلمة. وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي.(5)

وردها ابن جني واصفا إياها بالقبح حيث يقول :«وأما قراءة أهل الكوفة ﴿ ثم ليقطع﴾ فقبيح

---

(1)ينظر:أبو حيان،تفسير البحر المحيط1/ 488

(2)ينظر:السابق.

(3)ينظر: نفسه

(4)ينظر:ابن الجزري،شرح طيبة النشر ،ص: 280

(5)ينظر:المبرد،المقتضب ص: 87

عندنا؛لأن﴿ثم﴾منفصلة يمكن الوقوف عليها، فلا تُخلط بما بعدها فتصير معه كالجزء الواحد(1).

وضعفها ابن يعيش ولكنه لم يردها بقوله :فأما قراءة الكسائي ﴿ثم ليقضوا﴾ و﴿ثم ليقطع﴾ فضعيفة عند أصحابنا.(2)

ودافع عنه هذه القراءات عدد كبير من العلماء كابن السراج ، وابن خالويه وأبي حيان الأندلسي ، والأشموني ،وابن عقيل وغيرهم، وكادوا يجمعون على أن قراءة الكسر جاءت على الأصل في لام الأمر؛ لأن أصل هذه اللام الكسر إذا كانت مبتدأة وللفرق بين لام الأمر ولام التأكيد ، فلما جاءت بعد كلمة يمكن السكوت عليها، والابتداء بما بعدها كانت اللام كالمبتدأ فأتوا بها على أصلها لذلك،وأما حجة قراءة الإسكان فجاءت على التخفيف؛ تنزيلا للمنفصل منزلة المتصل، وهو على حد ﴿وهو﴾.(3)

وذهب ابن زنجلة إلى « أن أصل هذه اللام السكون، وإنما تكسر إذا وقعت ابتداء، فإذا كان قبلها حرف متصل بها رجعت اللام على الأصل، وأصلها السكون، ويقوي هذا إجماع الجميع على إسكان قوله﴿ فليعمل عملا صالحا﴾ ﴿وليضربن بخمرهن﴾».(4)

13- قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿٩﴾﴾ [سورة الأعراف آية 9]

روى خارجة عن نافع المدني ،وابن عامر الدمشقي﴿معائش﴾ بالهمز، والباقون بترك الهمز.(5)

ولما كان من المقرر لدى النحاة أن حرف العلة الزائد في الرباعي نحو : صحيفة وعجوز

---

(1)ينظر:ابن جني،الخصائص 2/ 330

(2)ينظر:شرح المفصل 24/9

(3)ينظر:النويري،شرح طيبة النشر2/ 462 وحجة القراءات لابن زنجلةص473

(4)ينظر:ابن زنجلة،حجة القراءات(1402 – 1982م) ، الطبعة الثانية ،ص473،،تحقيق : سعيد الأفغاني، الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت..

(5)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر1/ 27 وتفسير مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب.

وسحابة، يقلب همزة في التكسير فنقول : صحائف وعجائز وسحائب ، أما إذا كان أصليا فلا يهمز، وعندما تواترت القراءة عن ذينك الإمامين الجليلين نافع وابن عامر، قرر بعض النحويين أنها خطأ،فتطاول المازني على صاحب هذه القراءة فقال :« أصل أخذ هذه القراءة عن نافع، ولم يكن يدري ما العربية، وكلام العرب التصحيح في نحو هذا وله أحرف يقرؤها لحنا من هذا» .(1)

وابن خالويه جرى في طريق المانعين لهذه القراءة حيث يقول : من همز هذه الياء فقد لحن، وقد روى خارجة عن نافع همزه وهو غلط» .(2)

وخطأها جميع نحاة البصرة على ما قال الزجاج بحجة أن الياء في المفرد هي أصل لا زائدة،فلا تهمز وإنما تهمز الزائدة ، ولا أعلم لها وجها إلا التشبيه بصحيفة وصحائف ، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة، ولا يلتفت إليها . (3)

وانضم ابن الأثير إلى ركب المانعين الرافضين لهذه القراءة حيث نقل عنه القلقشندي في صبح الأعشى قوله .. وهذا نافع بن أبي نعيم وهو من أكبر القراء السبعة قدرا وأفخمهم شأنا قد قال في معايش ﴿معائش﴾ بالهمز، وهذه اللفظة مما لا يجوز همزه بإجماع من علماء العربية؛ لأن الياء فيها ليست مبدلة من همزة، وإنما الياء التي تبدل من الهمزة في هذا الموضع تكون بعد ألف الجمع المانع من الصرف، ويكون بعدها حرف واحد ولا يكون عينا نحو: سفائن، ولم يعلم نافع الأصل في ذلك، فأخذ عليه وعيب عليه من أجله، وذلك أنه اعتقد أن معيشة على وزن فعيلة تجمع على فعائل، ولم ينظر إلى أن الأصل في معيشة معيشة على وزن مفعلة؛ لأن أصل هذه الكلمة من عاش لكن أصلها عيش على وزن فعل.(4)

وكان الأجدر بنحاة البصرة تصحيح قاعدتهم وفق هذه القراءة المتواترة؛ لأن لغة العرب لم تنحسر في مذهب البصريين فحسب ، لا سيما وقد نقل الفراء عن العرب مثل هذا حيث يقول :

---

(1)ينظر:ابن جني،المنصف، في شرح التصريف، تحقيق/ إبراهيم مصطفى.109/1 والبحر المحيط (5/ 323. وكتاب القراءات واللهجات للدكتور / حمودة 141

(2)ينظر:ابن خالويه،إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص 49

(3)ينظر:المنصف،307/1و القراءات واللهجات للدكتور/حمودة.

(4)ينظر:القلقشندي،أبو العباس،صبح الأعشى، 217/1 المنصف 307/1

«ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهّمون أنها فعلية لشبهها بوزنها في اللفظ وعدّة الحروف؛ كما جمعوا مسِيل الماء أمسلة، شُبِّه بفعيل وهو مفعِل».(1)

وما أجمل قولَ أبي حيان الأندلسي « ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة،ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون».(2)

فاللغة تثبت بالنقل لا بالمقاييس المبنية على استقراء قد يكون غير كامل.

ودافع أبو حيان عن نافع ورد قول المازني السابق بالقول :« وأما قول المازنيّ أصل أخذ هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح لأنها نقلت عن ابن عامر وعن الأعرج وزيد بن عليّ والأعمش، وأما قوله إنّ نافعاً لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك إذ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء».(3)

ونافع لم يتفرد وحده بهذه القراءة ، بل قرأها معه ابن عامر الدمشقي أحد القراء السبعة ، وقرأ بها أيضا زيد بن علي والأعمش أستاذ حمزة الزيات والأعرج، فهل هؤلاء جميعا لا يدرون ما العربية؟ ولعمر الله إذا كان هؤلاء لا يدرون ما العربية فمن يدريها إذا ؟!

14- قوله تعالى ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾﴾ [سورة هود آية 111]

اختلف القراء في هذه الآية الكريمة، حيث قرأ نافع وابن كثير بتخفيف نون (إن) وميم (لما)

﴿ وَإِنْ كُلًّا لَما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

---

(1)ينظر:الفراء،معاني القرآن 2/ 44

(2)ينظر:أبو حيان،تفسير البحر المحيط 4/ 15.

(3)ينظر: نفسه5/ 323

وقرأ أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف العاشر بتشديد (إن) وتخفيف (لما)﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

وقرأ ابن عامر وحفص وحمزة وأبو جعفر بتشديدهما﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

وقرأ شعبة عن عاصم بتخفيف النون وتشديد الميم﴿ وَإِن كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.(1)

فرد قراءة تشديد لمَّا المبرد واصفا إياها باللحن ، «وأما تشديد لمّا فقال المبرد : هذا لحن ، لا تقول العرب إنّ زيداً لما خارج».(2)

وضعفها العكبري كذلك على اعتبار ﴿لما﴾ مصدرا واصفا القراءة بالتشديد بأنه غاية في البعد. (3)

وقد رد أبو حيان على المبرد بالقول: (وهذه جسارة من المبرد على عادته، وكيف تكون قراءة متواترة لحناً وليس تركيب الآية كتركيب المثال الذي قال : وهو أنّ زيداً لما خارج هذا المثال لحن ، وأما في الآية فليس لحناً ، ولو سكت وقال كما قال الكسائي : ما أدري ما وجه هذه القراءة لكن قد وفق).(4)

15- قال تعالى﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: 23]

في هذه الآية الكريم قراءات خمسة وهي كالآتي :

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 327

(2)ينظر:أبو حيان،تفسيرالبحر المحيط،6/ 473

(3)ينظر:العكبري،إملاء ما من به الرحمن 2/ 46 أبو حيان. البحر المحيط. 6/ 473

(4) أبو حيان،تفسيرالبحر المحيط 6/ 473

1- قراءة نافع وشيخه أبي جعفر وابن ذكوان بكسر الهاء وياء ساكنة بعدها تاء مفتوحة ﴿هيت لك﴾.

2- قراءة هشام في أحد وجهيه بكسر الهاء وياء مهموزة ساكنة وتاء مفتوحة ﴿هِئْتَ لك﴾ وله ضم التاء ﴿هِئْتُ لك﴾.

3- قراءة ابن كثير المكي بفتح الهاء وياء ساكنة وضم التاء﴿هَيْتُ لك﴾.

4- قراءة الباقين بفتح الهاء وسكون الياء وفتح التاء ﴿هَيْتَ لك﴾.(1)

تعرض أبو علي الفارسي لقراءة هشام بالهمز، واصفا إياه بالوهم في نقله لهذه القراءة، يقول في كتابه الحجة :«يشبه أن يكون وهما من الراوي؛ لأن الخطاب يكون من المرأة ليوسف عليه السلام، وهو لم يتهيأ لها..... ولو كان على هذه الرواية لقالت له : هيت لي، فالوهم في هذه الرواية ظاهر».(2)

كما ردها مكي بن أبي طاب القيسي.(3)

ودافع عنه هذه القراءة عدد من العلماء منهم ابن جني في المحتسب يقول :«فأما هئت لك وهيت لك فاللام متعلقة بالفعل نفسه».(4)

ودافع عنها ابن الجزري في نشره ، والإمام السخاوي تلميذ الإمام الشاطبي الذي يرى أن القراءة ليست بوهم، ومعنى هئت تهيئت، ولأنها ما كانت تقدر في كل وقت على الخلوة به، أو يكون

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 331 وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: 330

(2)ينظر:الفارسي،الحجة في علل القراءات السبع 444/2.

(3)ينظر:مكي القيسي،الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها9/2

(4)ينظر:ابن جني،المحتسب.338/1

هئت بمعنى: حسنت هيئتك .(1)

16- قال تعالى﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٥﴾ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة القيامة آية 25_ 26]

قرأ عاصم وحده من رواية حفص بخلفه بالسكت على نون من (راق) في هذه الآية، وفي مواضع أخرى،والباقون بترك السكت.(2)

اعترض على هذه السكتة ابن جني حيث يقول := فأما قراءة عاصم (وقيل من راقٍ) ببيان النون منْ (مَنْ) فمعيب في الإعراب مِعيف في الأسماع وذلك أن النون الساكنة لا توقف في وجوب ادّغامها في الراء نحو من رأيت ومن رآك فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدّغمة لُيَنَبِّه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضيّ أيضا ».(3)

ودافع عن هذه القراءة بعض العلماء كأبي حيان الأندلسي في بحره،والسمين الحلبي في دره المصون، والألوسي في تفسيره روح المعاني،وغيرهم.

وبهذا يمكنني أن أقرر أن جميع القراءات المتواترة حجة في العربية،وما صدر عن بعض علمائنا من النحويين وغيرهم برد بعض تلك القراءات هو من قبيل الهفوات والسقطات التي لا يسلم منها إنسان.

17- قوله تعالى﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ البقرة:270

اختلف القراء في قوله﴿فنعما هي﴾يقول ابن الجزري:واختلفوا" في﴿نعما﴾هنا والنساء فقرأ ابن

عامر وحمزة والكسائي وخلف بفتح النون في الموضعين،وقرأ الباقون بكسرها وقرأ أبو جعفر بإسكان العين "واختلف" عن أبي عمرو وقالون وأبي بكر فروى عنهم المغاربة قاطبة إخفاء كسرة العين ليس إلا،يريدون الاختلاس فراراً من الجمع بين الساكنين وروى عنهم العراقيون

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر 2/ 331 .

(2)ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرص: 563

(3)ينظر:ابن جني،الخصائص1/ 94

والمشرقيون قاطبة الإسكان ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته رواية وروده لغة(1)

كما تعرض لهذه القراءة أبو البركات الأنباري، وجاء في البيان في قوله تعالى﴿إن تبدو الصدقات فنعما هي ﴾ نعم فيها أربع لغات..فأما إسكان العين مع الإدغام فرديء جدا لما يؤدي إليه من التقاء الساكنين، وليس أحدهما حرف لين، ولعل القاريء اختلس الحركة، فتوهم الراوي إسكانا).(2)

وأنكرها مكي بن أبي طالب القيسي قائلا:(وروي الإسكان للعين، وليس بشيء، ولا قرأت به، لأن فيه جمعا بين ساكنين، ليس الأول حرف مد ولين، وذلك غير جائزعن أحد من النحويين».(3)

قال أبو حيان :(وأنكر الإسكان أبو العباس ، وأبو إسحاق ، وأبو علي لأن فيه جمعاً بين ساكنين على غير حدّه،وقال أبو العباس لا يقدر أحد أن ينطق به ، وإنما يروم الجمع بين ساكنين ويحرك ولا يأتيه).(4)

والحق في غير ما ذهب إليه هؤلاء العلماء؛ لأن هذه قراءة ثبت تواترها، كما أن التقاء الساكنين على هذه الصورة وارد عن العرب ، بل وعن أفصح العرب سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

جاء في البحر المحيط : (وأما الإسكان فاختاره أبو عبيد ، وقال : الإسكان ، فيما يروى ، لغة النبي صلى الله عليه وسلم في هذا اللفظ ، قال لعمرو بن العاص : « نعما المال الصالح للرجل الصالح).(5)

ودافع عنه هذه القراءة أبو حيان في بحره قائلا: (وإنكار هؤلاء فيه نظر؛لأن أئمة القراءة لم يقرؤوا إلاّ بنقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا تطرق إليهم فيما سواه ، والذي نختاره ونقوله : إن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه).(6)

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 269

(2)ينظر:ابن الأنباري،أبوبكر محمد بن القاسم بن بشار(1389هـ) البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه، 177/1 ، الناشر/ دار الكاتب العربي، القاهرة.

(3)ينظر:مكي القيسي،الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ص 363

(4)ينظر:أبو حيان ،البحر المحيط مصدر سابق،3/ 80

(5)ينظر:أبو حيان،تفسير البحر المحيط، 3/ 80

(6)ينظر: السابق.

كما انتصر لها ابن الجزري في نشره حيث يقول : (ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته رواية وروده لغة، وقد اختاره الإمام أبو عبيدة أحد أئمة اللغة وناهيك به وقال هو لغة النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى "نعما المال الصالح للرجل الصالح" وحكى النحويون الكوفيون سماعاً من العرب (شهر رمضان) مدغماً. وحكى ذلك سيبويه في الشعر).(1)

وجملة القول أن هذه القراءة مروية عن أبي عمرو، وأبو عمرو كان من علماء العربية والأئمة الفصحاء، وقد رواها وتلقاها ولم ينكرها، ثم إن القاعدة النحوية وضعها من لا عصمة له، وهذه القراءة رويت عن معصوم، والمعصوم لا يقر على خطأ.

18- قوله تعالى ﴿ قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [سورة طه آية 62]

في هذه الآيات قراءات كثيرة ،يمكن الرجوع إليها في كتاب النشر إلا أنها حظيت بقبول النحاة عدا قراءة أبي عمرو البصري الذي قرأ﴿ إن هذين لساحران ﴾ فهي وإن وافقت القاعدة المشهورة في نصب المثنى وملحقاته بالياء ورفعه بالألف، إلا أن بعض النحاة ردها بحجة مخالفتها خط المصحف .

يقول الزجاج :(وأما قراءة عيسى وابن عمر وأبي عمرو بن العلاء فلا أجيزها لأنه خلاف المصحف وكلما وجدت إلى موافقة المصحف سبيلا فلا أجيز مخالفته لأن اتباعه سنة واتباعه أيضا عليه أكثر القراء.(2)

والصواب أنها قراءة صحيحة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي ثابتة فلا يجوز ردها أو إنكارها، بل يلزم قبولها والمصير إليها.

19قوله تعالى ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَداً يَرْتَعِ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾سورة يوسف آية 12]

اختلف القراء في هذه الآية الكريمة فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالنون في قوله ﴿ يرتع

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 269

(2)ينظر:معاني القرآن،سورة طه

ويلعب﴾ وقرأ الباقون فيهما بالياء ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد كسر العين من الفعل المضارع ﴿نرتع﴾ المدنيان وابن كثير، وأثبت قنبل الياء فيهما في الحالين بخلاف،وأسكن الباقون العين.(1)

تعرض لقراءة قنبل ابن عطية في تفسيره، وردها واصفا إياها بالضعيفة ، والتي لا تجوز إلا في الشعر يقول :(هي قراءةٌ ضعيفة لا تجوز إلا في الشعر كما قال الشاعر :

أَلَمْ يأتِيكَ والأنباءُ تَنمي... بما لاقتْ لَبونُ بني زيادِ).(2)

والصواب في غير ما ذهب إليه ابن عطية رحمه الله، لأن هذه القراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إضافة إلى أن لغة العرب تعرف هذا الأسلوب ، والنحاة في كتبهم يقررون ذلك ، فهذا أبو حيان يقول في بحره معلقا على قراءة قنبل : هي على تقدير حذف الحركة في الياء لغة ، فعلى هذا لا يكون ضرورة.(3)

20- ﴿فَمَا ٱسْطَاعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَاعُواْ لَهُۥ نَقْبًا ﴿٩٣﴾﴾ [سورة الكهف آية 93]

في هذه الآية قراءتان متواترتان ، حيث قرأ حمزة بن حبيب الزيات بتشديد الطاء، وأدغم التاء فيها لاتحاد المخرج، وقرأ الباقون بتخفيفها بحذف التاء مخففا.(4)

وتعرض بعض النحاة لقراءة حمزة ،وخطأوه فيها بحجة الجمع بين ساكنين، فقد طعن فيها الزجاج وأبوعلي، ومن قبلهما سيبويه، يقول الأزهري : (فأما من قرأ(فما اسْطّاعوا) بإدغام التاء في الطاء، فهو لاحن مخطيء، قاله الخليل ويونس وسيبويه، وجميع من قال بقولهم، وحجتهم في

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 330

(2)ينظر:ابن عطية أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي.(المحرر الوجيز) 3/ 482

(3)ينظر:أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النحوي الأندلسي ،البحر المحيط 6/ 499

(4)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر 2/ 355)

ذلك أن السين ساكنة ، فإذا أدغمت التاء صارت طاء ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين.(1)

ولا شك أن هذا الكلام مجاف للصواب ، ذلك أن الجمع بين الساكنين في مثل هذه الصورة سائغ جائز مسموع في مثله، ومما يقوي ذلك ويسوغه كما في النشر نقلا عن الداني أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه ،وعن المدغم ارتفاعة واحدة، صار بمنزلة حرف متحرك فكان الساكن الأول قد ولى متحركا، ثم من قبل هذا ومن بعده فهي قراءة متواترة صحيحة السند متصلة برسول الله صلى الله عليه وسلم

وهكذا رأينا من خلال المناقشات التي سقناها ،أن القراء لا يرسمون قواعد للنحو، ولكنهم يعملون بروايات توثقت لديهم إسنادها، فلم يبالوا بمعارضة كائن من كان.

يقول حمزة الزيات أحد القراء السبعة:(قرأت على الأعمش، والأعمش قرأ على يحي بن وثاب، وقرأ يحي على زر بن حبيش، وقرأ زر على ابن مسعود، وقرأ ابن مسعود على رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام عن الله تعالى. فهل للنحويين إسناد مثل هذا ؟).(2)

وفي ختام هذا المبحث فإنني أقول: لا يصح الحكم بالضعف أو الشذوذ أو القبح أو نحوها على قراءة متواترة ومتصلة السند برسول الله صلى الله عليه وسلم، وموافقة لرسم المصحف العثماني، بل كان من المفترض على النحاة البصريين منهم والكوفيين أن يصححوا قواعدهم، وأن يجعلوها مرنة بحيث تتفق مع القراءات المتواترة، وعليهم أن ينطلقوا من القراءات في الاستشهاد والاستدلال حتى يأمنوا من الزلل والخطأ.

---

(1)ينظر:الأزهري، كتاب معاني القراءات ص278

(2)ينظر:الهذلي،الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، مصدر سابق ص: 310

الفصل الثالث : أثر القراءات القرآنية المتواترة في التقعيد النحوي

وفيه مبحثان...

المبحث الأول : ... قراءات قرآنية اعتمدت شاهدا على القاعدة النحوية.

المبحث الثاني:.....قراءات قرآنية اعتمدها النحاة دعما للقاعدة النحوية.

عني علماء العربية بالشواهد عناية كبيرة، وجعلوا الشاهد الحكم ، ويعنون بالشاهد النحوي إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة،وإذا كان النحاة أو بعضهم قد وقف من القراءات ذلك الموقف الذي تحدثت عنه في المبحث السابق، فهذا لا يعني أبدا بأن مراجع النحو ومؤلفاتهم كانت خلوا من الاستشهاد بالقراءات القرآنية أو بعيدة عن هذا المجال، بل الأمر بالعكس تماما، فقد حفلت المراجع والمصادر بالآراء النحوية التي اعتمدت على القراءات القرآنية استشهادا واستدلالا.

وسأذكر في هذا المبحث –إن شاء الله تعالى _ أحكاما نحوية بنيت أساسا على قراءات قرآنية، ذلك أن النحاة بنوا قواعدهم، وسنوا قوانينهم اعتمادا على كلام العرب الفصيح، والذي كان من المنتظر منهم أن يكون القرآن الكريم هو المصدرَ الأولَ لتلك القواعد،فالقراءة القرآنية متى صحت ينبغي أن تكون هي الأساس في التقعيد والتقنين.

ومهما يكن من أمر فإن كثيرا من النحاة كانوا يأخذون بالقراءات القرآنية، ويستدلون بها كما سنرى في هذا المبحث،بل ويعدونها أقوى من الشعر،يقول الفراء:«والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر».(1)

وكانوا يؤمنون بأن القراءة سنة متبعة لا تخالف، فها هو أبو عمرو البصري يقول : لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت، لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا. (2)

وقد اعتصموا بهذه القاعدة كثيرا في أثناء معالجتهم للنص العزيز،لا سيما إزاء ما يجوزونه في الآية مما يساغ في العربية، لا على أنه قرآن، وحتى لا يتهمهم أحد بأنهم يبيحون القراءة بمالم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي تهمة خطيرة لأنها تتعلق بالدين، وكتاب الله الكريم، ولأجل ذلك نجدهم يرددون هذه العبارة كثيرا في كتبهم ومصنفاتهم، فسنية القراءة عندهم تقف عند حدود النص الكريم كما أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا الزجاج النحوي يقول :« ولا ينبغي أن يقرأ بما يجوز إلا أن تثبت به رواية صحيحة أو يقرأ به كثير من

---

(1)ينظر:الفراء،معاني القرآن 8/1

(2)ينظر: السبعة لابن مجاهد ص48

القراء». (1).

وكذلك الحال عند وسيبويه والكسائي والفراء والأخفش وابن خالويه .

وسأكتفي بذكر نماذج مختارة فقط من عدد من الآيات القرآنية لتوضيح مدى تأثير القراءات القرآنية في الدراسات النحوية.

1- نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول:

قرأ أبو جعفر قوله تعالى ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ الجاثية:14 ببناء ﴿ليجزي﴾ للمفعول والجار والمجرور حل محل نائب الفاعل و﴿قومًا﴾ مفعول به.(2)

قال ابن الجزري :« وقرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاي مجهلا. وكذا قرأ شيبة وجاءت أيضاً عن عاصم وهذه القراءة حجة على إقامة الجار والمجرور وهو (بما) مع وجود المفعول به الصريح وهو (قوما) مقام الفاعل كما ذهب إليه الكوفيون وغيرهم». (3).

وذهب البصريون ماعدا الأخفش إلى عدم جواز إنابة الجار والمجرور أو الظرف أو المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به في حالة بناء الفعل للمجهول ، وأما الكوفيون والأخفش فيجيزون نيابة المصدر، والظرف، والجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، وفي هذه القراءة حجة لهم، وما ذهب إليه البصريون غير صحيح لمعارضة هذه القراءة المتواترة له.(4)

يقول ابن مالك بعد أن ذكر رأي الكوفيين السابق :(وبقولهم أقول في هذا؛ لثبوت السماع به، وأقوى الشواهد في ذلك قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني ﴿ لِيَجْزِىَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ

---

(1)ينظر:الزجاج،معاني القرآن 51/1الفراء،معاني القرآن 8/1

(2)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 412 وإتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر (ص: 502)

(3) ينظر:السابق.2/ 412

(4) أبو حيان،تفسير البحر المحيط 45/8

يَكۡسِبُونَ﴾ فأسند﴿يجزى﴾ إلى الجار والمجرور، ونصب ﴿قوما﴾ وهو مفعوله».(1)

وأكد ابن مالك موقفه هذا في ألفيته حيث قال :

وقابلٌ من ظَرفٍ أو منْ مصدرٍ أوْ حرفِ جر بنيَابة حَري

وَلاَ ينُوبُ بعضُ هَذى إنْ وُجِدْ في اللَّفظِ مفعولٌ به وَقَد يَرِدْ

فقوله (وقد يرد) إشارة إلى جواز ذلك بدليل هذه القراءة .

2- عد الواو عاطفة رفعا وللمعية نصبا:

وشاهد ذلك قوله تعالى ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾يونس:71

قرأ رويس عن يعقوب الحضرمي﴿ شركاءكم﴾ بالرفع عطفا على الضمير في ﴿ فأجمعوا﴾ وقرأ الباقون بالنصب على المفعول معه.(2)

والمفعول معه هو الاسم المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع.(3)

وقد استشهد بالآية ابن الحاجب على أن قراءة الرفع تقوي قراءة النصب، حيث يقول :(قراءة الجماعة مفعول معه، باعتبار أنه في المعنى مشترك بينه وبين فاعل ﴿فأجمعوا﴾...).(4)

3- نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد الرجاء حملا له على التمني:

اختلف البصريون والكوفيون في نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء في جواب الرجاء، فأجاز نصبه الكوفيون(5) وتابعهم ابن مالك(1)وأبو حيان(2)معتمدين على قراءة عاصم بنصب العين في

---

(1)ينظر:ابن مالك،عمدة الحافظ 187/1.

(2)ينظر:ابن الجزري،شرح طيبة النشرص: 249 وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: 316) والكنز في القراءات العشر (2/ 503)

(3)ينظر:الزمخشري،المفصل في صنعة الإعراب ص: 83)

(4)ينظر:ابن الحاجب،شرح المفصل 324/1

(5)ينظر:الفراء،معاني القرآن 9/3

قوله تعالى﴿ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ﴾ عبس:3-4. (3)

وقراءة حفص بنصب العين﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ غافر:36-37 (4).

وعلى قول القائل : (الرجز)

علَّ صُروفَ الدهْرِ أو دَوْلاتِها تدللنا اللمَّة من لمَّاتِها

فتَستَريحُ النفسُ منْ زفراتِها

بنصب تستريح بعد الفاء، وقد منع البصريون ذلك وتأولوه .

وأقره الفراء في معانيه وهو الصحيح لثبوت ذلك في القرآن الكريم كما رأينا

4-استعمال «من» في ابتداء الغاية الزمانية:

استدل ابن مالك بقوله تعالى ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ ۝١٠٨﴾ [سورة التوبة آية

---

(1)ينظر:ابن مالك،شرح التسهيل، تحقيق/ محمد محمد داود، 27/4 ،الناشر/ دار المنار للنشر والتوزيع والإعلان. القاهرة.

(2)ينظر:أبو حيان،ارتشاف الضرب،تحقيق الدكتور/مصطفى أحمد النماس، ط/ الأولى، 411/2،مطبعة المدني.

(3)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 439 وإتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر (ص: 572)

(4)ينظر:الواسطي،عبد الله بن عبد المؤمن،(1998م) الكنز في القراءات العشر، تحقيق/ هناء الحمصي ، ط/ الأولى ،2/ 635،منشورات/دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان.

109] على تجويز استعمال« من» في ابتداء الغاية الزمانية، حيث قال :« وهو ما خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليدا لسيبويه في قوله :« وأما من فتكون لابتداء الغاية في الأماكن».(1)

5- زيادة «من »في الإيجاب:

ذهب كثير من النحاة أن «من» تزاد إذا توافرت فيها شرط ثلاثة هي :

1-أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام

2- أن يكون مجرورها نكرة

3- أن يكون فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ،إلا أن الأخفش رأى زيادتها في الإيجاب كذلك، بل دون أن يكون مجرورها نكرة، مستدلا بقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ (34)﴾ [الأنعام: 34] وبقوله ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: 31] وقوله سبحانه ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ [نوح: 4] .

قال الزركشي:«وأما [من] فإنها تزاد في الكلام الوارد بعد نفي أو شبهه، نحو:﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا﴾.﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾.﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾.وجوز الأخفش زيادتها مطلقا».(2)

6- إضمار أن بعد الفاء الواقعة بعد حصر إنما اختيارا:

وشاهد ذلك قوله تعالى﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ البقرة:117

فقد اختلف القراء في لفظ ﴿فيكون﴾ الذي قبله ﴿كن﴾ المسبوقة بـ﴿إنما﴾ فقرأ ابن عامر الدمشقي بنصب نون﴿فيكون﴾ في المواضع الستة في القرآن الكريم ، ووافقه الكسائي على نصب النون في

---

(1)ينظر:سيبويه،الكتاب 224/2

(2)ينظر:الزركشي،البرهان في علوم القرآن 83/3 -

موضعي النحل ويس، وقرأ الباقون بالرفع في هذه المواضع ،واتفقوا على الرفع في قوله تعالى ﴿كن فيكون الحق من ربك﴾ في آل عمران ﴿وكن فيكون قوله الحق﴾ في الأنعام.(1)

ووجه النصب أنه على تقدير أن بعد الفاء الواقعة بعد حصر فإنما قال الأشموني : (قد تضمرأن بعد الفاء الواقعة بعد حصر إنما اختيارا نحو:﴿ إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون﴾ آل عمران:47 في قراءة من نصب.(2)

كما زاد ابن مالك في مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بعد الحصر بإنما معتمدا على هذه القراءة.(3)

7_ العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار:

سبق أن تكلمت على هذه المسألة وأن البصريين ردوا قراءة حمزة الزيات،رافضين جواز عطف الضمير المجرور في مثل هذه الصورة، إلا أن ابن مالك احتج على جواز العطف بقراءة حمزة﴿ تساءلون به والأرحام﴾ النساء:1، وهو رأي تبناه الكوفيون،ويونس والأخفش ،من قبل،واختاره الشلوبين كذلك.(4)

قال ابن مالك:

وَعَوْدُ خَافضٍ لَدَى عَطفٍ علَى....ضَمِيرِ خَفضٍ لازماً قدْ جُعِلا

ولِيْسَ عندِي لازماً إذْ قدْ أتَى...فِي النَّظْمِ والنَّثرِ الصَّحِيحِ مُثْبتاً.(5)

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 251

(2)ينظر:شرح الأشموني على الألفية 229/3 والهادي في شرح طيبة النشر في القراءات العشر للدكتور/ محمد سالم محيسن 50/2

(3)ينظر:السيوطي،همع الهوامع 138/4 شرح الأشموني على الألفية 229/3 والهادي في شرح طيبة النشر في القراءات العشر للدكتور/ محمد سالم محيسن 50/2

(4)ينظر:المرادي،أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم ،(1428هـ - 2008م) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة : الأولى ،2/ 102الناشر : دار الفكر العربي.

(5)ينظر: ابن عقيل،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك3/ 239

ومعلوم أن الكوفيين يجوِّزون مثل هذا العطف، وكذلك الأخفش ويونس بن حبيب وغيرهم.(1)

8- سكون لام الأمر بعد ثم:

شاهد هذه المسألة قراءة حمزة بن حبيب الزيات لقوله تعالى ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾الحج:13

فقد أثبته ابن مالك بهذه القراءة(2)وتبعه ابن هشام بقوله :« وأما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب وحركتها الكسر، وسليم تفتحها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها نحو: ﴿ فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي ﴾ البقرة: وقد تسكن بعد ثم نحو ﴿ ثم ليقضوا ﴾ الحج: في قراءة الكوفيين وقالون والبزي وفي ذلك رد على من قال إنه خاص بالشعر ».(3)

9_ وقوع الفعل الماضي حالا..

هذه مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وقد ذكرها الأنباري في إنصافه برقم32 حيث بين أن البصريين يمنعون وقوع الفعل الماضي حالا دون قد أو كان وصفا لمحذوف، وأما الكوفيون فيجوزون ذلك دون قيد أوشرط معتمدين على النقل والقياس، يقول الأنباري: (ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالا وأجمعوا على أنه إذا كانت معه قد أو كان وصفا لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالا ،أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا النقل والقياس ،أما النقل فقد قال الله ﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾

فـ﴿حصرت﴾ فعل ماض وهو في موضع الحال وتقديره: حصرة صدورهم ،والدليل على صحة

(1) الأنباري. أبوالبركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين2/ 464، الناشر/ دار الفكر، دمشق ، سورية

(2)ينظر:نفسه

(3)ينظر:ابن هشام،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب1/ 294 وكذلك النشر في القراءات العشر (2/ 365)

هذا التقدير قراءة من قرأ﴿ أو جاءوكم حصرة صدورهم ﴾ وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم).(1)

10-اتحاد لفظ البدل والمبدل منه:

استشهد أبو الحسن الأشموني على جواز اتحاد البدل مع المبدل منه بقوله تعالى ﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَـٰبِهَا﴾ الجاثية :28 فقد قرأها يعقوب الحضرمي بنصب ﴿ كل﴾ الثانية على البدلية من ﴿ كل ﴾ الأولى بدلا مطابقا.(2)

يقول في خاتمة مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه : قد يتحد البدل والمبدل منه لفظا إذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَـٰبِهَا﴾ الجاثية :28 بنصب ﴿كل﴾ الثانية؛ فإنه قد اتصل بها ذكر سبب الجثو).(3)

11-العطف على اسم إن بالرفع قبل مجئ الخبر:

اختلف النحويون في جواز العطف على اسم إن قبل استكمال خبرها، فذهب البصريون إلى المنع مطلقا، وأجاز ذلك الكوفيون على تفصيل فيما بينهم معتمدين على قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَـٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٧١﴾﴾ [سورة المائدة آية 71] فقد عطف﴿الصابئون﴾ على موضع اسم﴿إن﴾ قبل تمام الخبر وهو قوله﴿ الذين ءامنوا﴾ فدل ذلك

---

(1)ينظر:الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين1/ 252

(2)ينظر:نفسه 2/ 412

(3)ينظر:شرح الألفية للأشموني132/3 وكتاب التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة للدكتور/ علي محمد فاخر ص693

على الجواز.(1)

ومَذْهَبُ سيبَوَيْهِ ، والخَلِيلِ ، ونُحَاةِ البَصْرة : أنه من المقدَّم الذي معناه التأخِيرُ ، كأنَّه قال : إنَّ الذين آمنوا والذين هَادُوا ، مَنْ آمَنَ باللَّه واليومِ الآخِرِ وعَمِلَ صالحاً ، فلا خَوْفٌ عليهم ولا هم يحزنُونَ ، والصَّابِئُونَ والنصارى كذلك.(2)

12_إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى:

جوز الكوفيون إضافة الاسم إلى اسم آخر مثله في المعنى، إذا اختلف اللفظان محتجين بقوله سبحانه ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٨﴾ ﴾ [سورة الواقعة آية 98]
فاليقين في المعنى نعت للحق؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد.(3)

ومنع ذلك البصريون بحجة أن الشيء لا يضاف لنفسه.

13_نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها:

أجاز الكوفيون نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها محتجين بقوله تعالى (الٓمٓ ﴿١﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴿١﴾) [سورة آل عمران آية 1]
فقد نقلت فتحة همزة﴿الله﴾ إلى الميم قبلها، فدل ذلك على جواز هذا الأمر.

والبصريون يمنعون ذلك لأنهم يرون أن الهمزة يجوز أن تنقل حركتها إذا ثبتت في الوصل، أما همزة الوصل فتسقط في الوصل، فلا يصح أن يقال: إن حركتها تنقل إلى ما قبلها.(4)

14_ تأنيث المذكر إذا أول بمؤنث:

في قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ

---

(1)ينظر:الأنباري،أبو البركات،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 1/ 186

(2)ينظر: تفسير الثعالبي 1/ 426

(3)ينظر:الأنباري،أبو البركات ،الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، 356/1

(4)ينظر:نفسه 610/2

﴿٢٤﴾ [سورة الأنعام آية 24]

في هذه الآية قراءات مختلفة حيث قرأ حمزة والكسائي ويعقوب بالياء﴿ يكن ﴾ على التذكير وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث ﴿تكن﴾،واختلفوا في ﴿ فتنتهم﴾ فقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص برفع التاء، وقرأ الباقون بالنصب.(1)

وما يعنيني هنا قراءةُ نافع المدني ومن معه بتأنيث الفعل المضارع ﴿تكن﴾ ونصب ﴿فتنتَهم﴾، فقد استشهد بها سيبويه على جواز تأنيث الفعل لفظا مع المذكر المجازي، حيث جاءت كلمة ﴿فتنة﴾ منصوبة على أنها خبر مقدم للفعل المضارع الناقص،والاسم هو المصدر المؤول وهو ﴿ إلا أن قالوا﴾ أي : قولهم، ومن المعلوم أن القول مذكر لا مؤنث، وكان من المنتظر أن يذكر الفعل له، ولكن ما حصل هو تأنيث الفعل ﴿تكن﴾ مع الاسم المذكر القول.

قال الدكتور: محمد مكي الأنصاري:« استشهد سيبويه بهذه الآية من حيث إنه استدل بها على جواز تأنيث الفعل لفظا مع المذكر المجازي» .(2)

ومثل هذا في قراءة أبي العالية وإن كانت خارجة عن منهجي إلا أنني سأذكرها من قبيل التقوية والتأكيد ليس إلا فقد قرأ ﴿ لا تنفع نفسا إيمانها﴾ الأنعام :158 بالتاء في ﴿ تنفع﴾والفعل مسند إلى الإيمان ، والإيمان مذكر، ولكنه مؤول بمعنى الطاعة والإنابة، فكان سببا اقتضى تأنيث فعله، هذا ما ذهب إليه ابن جني، وانتقده ابن مالك في ذلك، حيث يقول : ولا يجوز أن يكون تأنيث فعل الإيمان لكون الإيمان سرى إليه تأنيث من المضاف إليه، كما سرى من الرياح إلى المر في قول الشاعر ذي الرمة: (الطويل)

مَشَيْنَ كما اهتزَّتْ رِمَاحٌ تسفَّهَتْ أعَاليهَا مَر الرِّياح النواسم

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 290

(2)ينظر:الأنصاري،أحمد مكي سيبويه والقراءات ،ص 205

لأن سريان التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف مشروط بصحة الاستغناء به عنه كاستغنائك بالرياح عن المر في قولك: تسفهت أعاليها الرياح، وذلك لا يأتي في ﴿ لا تنفع نفسا إيمانها﴾ لأنك لو حذفت الإيمان وأسندت﴿تنفع﴾ إلى المضاف إليه لزم إسناد الفعل إلى ضمير مفعوله، وذلك لا يجوز بإجماع، لأنه بمنزلة قولك: زيدا ظلم، تريد ظلم زيد نفسه، فيجعل فاعل ظلم ضميرا لا مفسر له، فتصير العمدة مفتقرة إلى الفضلة افتقارا لازما، وذلك فاسد، وما أفضى إلى الفساد فاسد.
ثم قال : وقد يصح قول ابن جني بأن يجعل لسريان التأنيث من المضاف إلى المضاف سبب آخر وهو كون المضاف شبيها بما قد يستغنى عنه، فالإيمان وإن لم يستغن عنه في ﴿ لا تنفع نفسا إيمانها﴾ فقد يستغنى عنه في : سرتني إيمان الجارية، فيسري إليه التأنيث بوجود الشبه كما يسري إليه بصحة الاستغناء عنه» .(1).

15_ تقديم الحال على صاحبها المجرور:

من المتفق عليه بين النحاة عدم جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فلا يصح أن نقول:مررت جالسا بمحمد،إلا أن ابن مالك جوز ذلك قائلا :

وَسَبْقُ حَالِ مَا بحرفِ جَر قدْ   أبَوْا ولا أمنعُه فقد وَرَدْ

واعتمد ابن مالك على آية كريمة هي قوله تعالى:**﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: 28] .**

قال ابن عقيل :«مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف فلا تقول في مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند ،وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف.(2)

---

(1)ينظر:ابن مالك،شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي،ط/ الثالثة، ص85 ، الناشر/ عالم الكتب، بيروت، لبنان.

(2) ابن عقيل،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ط/ الأولى، 263/2 ، الناشر/ دار الخير.

16- جواز الوقف على المنقوص بإثبات الياء:

من القواعد المقررة لدى النحاة أن المنقوص تحذف ياؤه الواقعة لا ما للكلمة عندما يأتي منونا في حالة رفع أو جر فنقول: هذا قاضٍ عادلٌ ، واستمعت إلى قاضٍ عادلٍ، إلا أن ابن مالك أجاز إبقاء هذه الياء وقفا ؛مستشهدا على ذلك بقراءة ابن كثير المكي لقوله تعالى ﴿ ولكل قوم هادي﴾ و﴿ وما لهم من دونه من والي﴾ و ﴿ ومالهم من الله من واقي﴾ و﴿وما عند الله باقي﴾.(1)

قال في شرح عمدة الحافظ:«ويجوز الوقف عليه –أي المنقوص- بالياء،وبذلك قرأ ابن كثير..» .(2)

إلا أنه اشترط فيما لم يحذف فاؤه ولا عينه، فأما الذي حذف فاؤه وعينه فلا يجوز أن يوقف عليه إلا بإثبات الياء.

17- جواز حذف اللام من جواب لو الشرطية...

يرى بعض النحاة أن لو الشرطية لابد أن يقترن جوابها باللام نحو قوله تعالى ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰماً فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [سورة الواقعة آية 68]

وقوله ﴿ قَالُواْ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَٰكُمْ ﴾**آل عمران: 167]** وقوله ﴿أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ﴾**الأنعام: 157]**

إلا أن ابن مالك أجاز حذف هذه اللام من جواب لو اعتمادا على قوله سبحانه **﴿قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ﴾ [الأعراف: 155]**

يقول ابن مالك :(يظن بعض النحويين أن لام جواب لو في نحو(لو فعلت لفعلت) لازمة. والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور ، كقوله تعالى **﴿ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ﴾**

---

(1)ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر270

(2)ينظر:ابن مالك،شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ 970/2

وكقوله ﴿ أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ ﴾ [يس: 47].(1)

وابن مالك إذ يقرر صحة حذف هذه اللام إلا أنه ينص على أن الحذف قليل في الإثبات، كما نص على ذلك من قبله أبو حيان جاء عن ابن مالك في شرح الكافية : وخلوه – أي الجواب- من اللام قليل كقوله تعالى ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ﴾ [الأعراف: 155] وكقوله تعالى ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء: 9].(2)

18- حمل اللفظ على المعنى...

في قوله تعالى ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿١١﴾ [سورة الحديد آية 11]

قراءاتنا متواترتان،حيث قرأ ابن عامر الدمشقي، وعاصم الكوفي ويعقوب الحضرمي ﴿فيضاعفه﴾ بالنصب، والباقون بالرفع.(3)

قراءة الرفع هي بالعطف على ﴿يقرض﴾ وقراءة النصب على جواب الاستفهام، فالفاء سببية.

ورأى الزجاج في هذه القراءة قراءة النصب أنها من قبيل حمل اللفظ على المعنى، يقول : (ومن ذلك قوله ﴿ من ذا الذي ....﴾ فيمن قرأ بالنصب؛ لأنه إنما ينصب إذا كان السؤال على القرض؛

كما لو قال : أيقرض زيد فيضاعفه عمرو؟ وفي الآية السؤال عن المقرض لا عن الإقراض،ولكنه حمل على المعنى، فصار السؤال عن المقرض كالسؤال عن الإقراض.(4)

قال أبو علي : لأن السؤال لم يقع عن القرض ، وإنما يقع السؤال عن فاعل القرض ، وإنما تنصب الفاء فعلاً مردوداً على فعل مستفهم عنه ،ولكن يحمل قول الذي نصب، فقال: يضاعفه على

---

(1)ينظر:ابن مالك،شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، مصدر سابق ص 234

(2)ينظر:ابن مالك،شرح الكافية الشافية 163/3

(3)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق/228

(4)ينظر:الزجاج،إعراب القرآن 624/2

المعنى، لأنه إذا قال أحد: من ذا الذي يقرض؟ فكأنه قد قال: أيقرض اللّه أحد قرضا فيضاعفه له؟ وإن لم يحمله على ما ذكرنا من المعنى لم يستقم.(1)

ومن هذا القبيل وهو العطف على اللفظ دون المعنى ما ورد من قراءات في قوله سبحانه (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ (١٩) وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ (٣٠) (لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ وَفَاكِهَةٍ (٣١) مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ (٣٢) وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ (٣٣) عِينٌ (٣٤)﴾ [سورة الواقعة آية 24]

حيث قرأ حمزة والكسائي وأبو جعفر بجر﴿حور عين ﴾(2)وذلك عطفا في اللفظ دون المعنى على﴿ولدان مخلدون ﴾ لأن الحور العين لا يطاف بهن ، بل يطفن عليهم للتنعم لا للخدمة.

19- العطف على المعنى....

المراد بالعطف على المعنى هو ما أسماه النحاة عطف التوهم، إلا أن هذا الاسم لا يتناسب مع كتاب الله تعالى، والعطف على المعنى في المجزوم قال به الخليل وتلميذه سيبويه في قراءة غير أبي عمرو البصري لقوله تعالى ﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾المنافقون: 10].

حيث قرأ الجميع عدا أبي عمرو البصري ﴿وأكن ﴾ بالجزم، أما أبو عمرو فقرأها بالنصب.(3)

فمعنى لولا أخرتني فأصدق ومعنى إن أخرتني أصدق واحد.

و هذا النوع من العطف قال به الفارسي في قراءة قنبل﴿ إنه من يتقي ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾يوسف:90 بإثبات الياء في ﴿ يتقي﴾ وجزم ﴿ يصبر﴾، فزعم أن ﴿من﴾ موصولة

---

(1)ينظر:أبو علي الفارسي،الحجة للقراء السبعة6/ 268

(2)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر383/2

(3)ينظر:السابق.

فلهذا ثبتت ياء ﴿يتقي﴾ وأنها ضدنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر وإنما جزم﴿يصبر﴾ على توهم معنى من.(1)

20_ العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ...

رأى البصريون أن مثل هذا العطف لا يجوز في اللغة إلا عن قبح وفي ضرورة الشعر فقط ،بينما ذهب الكوفيون إلى تسويغ ذلك شعرا ونثرا ، معتمدين في مذهبهم هذا على كتاب الله، ونقل ذلك الأنباري عنهم في إنصافه ، حيث يقول: (وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى ﴿ذو مرة فاستوى وهو بالأفق الأعلى﴾ فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) والمعنى فاستوى جبريل ومحمد بالأفق وهو مطلع الشمس فدل على جوازه.(2)

21- جواز وقوع لام الجحود بعد كان المنفية بإنْ ....

يذهب جمهور النحاة إلى أن لام الجحود لابد أن تكون مسبوقة بـ(كان) المنفية بـ(ما) أومسبوقة بـ(يكون) المنفية بـ(لم) في حين ذهب آخرون إلى جواز وقوع لام الجحود بعد كان المنفية بـ(إن) معتمدين على قوله سبحانه ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الجِبَالُ﴾ **إبراهيم : 46**

بكسر اللام الأولى ونصب الثانية من **(لتزول)** في قراءة السبعة عدا الكسائي.(3)

يقول الفراء :« فأكثر القراء عَلَى كسر اللام ونصب الفعل من قوله {لِتَزُولَ} يريدون: ما كانت الجبالُ لتزول من مكرهم. وقرأ عبدالله بن مسعود (وَمَا كان مكرُهم لتزول منه الجبال» .(4)

وهي قراءة الكسائي نفسها.

22- جواز وقوع جواب الشرط ماضيا،وفعل الشرط مضارع مجزوم....

خص جمهور النحاة هذه الصورة بالشعر فقط، إلا أن بعضا منهم كالفراء والمبرد وابن مالك ذهبوا إلى مجئ ذلك في اختيار الكلام، معتمدين على قوله سبحانه ﴿ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ (4) [الشعراء: 4] ﴾ [سورة الشعراء آية 4]

---

(1)ينظر:ابن هشام،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص: 621

(2)ينظر:الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف2/ 475

(3)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر1/ 310

(4)ينظر:الفراء،معاني القرآن26/3ابن الجزري، النشر في القراءات العشر1/ 310

فـ﴿ظلت﴾ فعل ماض، وهو معطوف على جواب الشرط، فيأخذ حكم الجواب؛ لأن تابع الجواب جواب، كما نص على ذلك النحاة(1)،كما وردت قراءات شاذة تعضد وتقوي هذا المذهب ،من ذلك قراءة عيسى بن عمر لقوله تعالى﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: 131] حيث قرأ بالتاء ، وتخفيف الطاء من (يطيروا) لتصبح فعلا ماضيا، وهي واقعة جوابا للشرط، وبهذا فإن القول بأن هذه الصورة الشرطية خاصة بالشعر قول يحتاج إلى إعادة نظر.

23- اجتماع علامتي تأنيث في الفعل..

من الثابت بين النحاة أنه لا تجتمع علامتا تأنيث على فعل واحد في الوقت نفسه، فلا يقال: الفتيات تقمن ولا الوالدات ترضعن، بل يكتفى بعلامة واحدة فقط فيقال : الفتيات يقمن والوالدات يرضعن أولادهن ونحو ذلك ،إلا أنه ورد في قراءة مروية عن يونس عن أبي عمرو البصري ما يخالف هذا الأساس وهو قوله تعالى ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾ [الشورى: 5] بالتاء، وكان أبو عمرو الزاهد روى في نوادر ابن الأعرابي: الإبل تسمن، فأنكرناه، فقد قواه الآن هذا _ وهو يقصد هذه القراءة التي أشرت إليها .

24- جواز حذف الاستفهام...

قد تحذف همزة الاستفهام، ويبقى المستفهم عنه حتى في اختيار الكلام ،هذا ما ذهب إليه الأخفش(2)مستدلا بآيات قرآنية منه قوله سبحانه ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَآءِيلَ ﴿٢١﴾﴾ [سورة الشعراء آية 21] أي : أو تلك نعمة؟ وقوله سبحانه ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَباً قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا

---

(1)ينظر:شرح التصريح على التوضيح 249/2

(2)ينظر:ابن هشام،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)/15

رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغاً قَالَ هَـٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ

ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٨﴾ [سورة الأنعام آية 78] أي : أهذا ربي ؟

وقوله كذلك ﴿ ۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ

تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الممتحنة: 1] أي :

أتلقون إليهم بالمودة بحذف الهمزة ؟.(1)

واعتمدت هذه القاعدة على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله (بَشِّرْ أُمَّتَكَ أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ نَعَمْ قَالَ قُلْتُ وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى قَالَ نَعَمْ وَإِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ.(2)

أي : أإن زني أإن سرق؟).

25- تأنيث الفعل للفاعل المنفصل بإلا ..

أجاز النحاة تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا منفصلا بإلا في الشعر اعتمادا على قول القائل :

مَا بَرِئَتْ من ريبةٍ وذمٍ في حَرْبِنَا إلا بناتُ العمِّ

ولم يجزه أحد في النثر إلا ابن مالك،معتمدا على قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة، فقد قرأ بضم التاء من ﴿ صيحة﴾ من قوله تعالى ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ (29)﴾ [يس: 29].(3)

وأشار في الخلاصة إلى ذلك فقال :(والحذف مع فصل بإلا فضلا كما زكى إلا فتاة ابن العلا فبين أن المفضل لا المتعين هو ترك التاء.

---

(1)ينظر:إعراب القرآن،352/1 مختصر البديع ص134 و القرآن والقراءات والأحرف السبعة 657/2

(2)ينظر:مختصر البديع ،ص134 و القرآن والقراءات والأحرف السبعة 657/2: إعراب القرآن 352/1 مختصر

(3) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 393

وقال الزجاج عن قراءة أبي جعفر هذه: وهي جيدة في العربية).(1)

26- حذف الموصول الاسمي:

منع ذلك البصريون عدا الأخفش، وأجازه الكوفيون، وابن مالك ،معتمدين على قوله تعالى ﴿وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ العنكبوت: 46

يقول ابن مالك:« وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، وبقولهم أقول، وإن كان خلاف البصريين إلا الأخفش؛ لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع، وأقوى الحجج قوله تعالى﴿وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ أي وبالذي أنزل إليكم ».(2)

27- العدد عشرة في حال تركيبه والأوجه الجائزة فيه :

تناول ابن مالك الأقوال في هذا العدد من حيث تسكين الشين وفتحها وكسرها، وكذلك إسكان عينها، مستشهدا على ذلك كله بالقرآن الكريم وقراءاته، حيث يقول :« ولتاء العشرة في التركيب عكس ما لها قبله ،فيسكن شينها في التأنيث الحجازيون، ويكسرها التميميون، وقد تفتح، وربما سكن عين عشرة،ثم أخذ في شرح هذه القواعد، وما يعنيني هنا هو استشهاده على جواز إسكان عينها بقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة يقول :« وقرأ يزيد بن القعقاع ﴿أحد عشر﴾ بسكون العين ».(3)

28- ألف ﴿أنا﴾ ثابتة وصلا ووقفا وهي أصل من الكلمة : جمهور النحاة يذهبون إلى القول بأن ألف «أنا» زائدة وقفا شأنها شأن هاءات السكت إلا ابن مالك فقد خالفهم ذاهبا إلى أصالتها وثبوتها وصلا ووقفا، معتمدا على قراءة نافع المدني ، حيث يقول :« والصحيح أن «أنا» بثبوت

---

(1)ينظر:معاني القرآن 284/4

(2)ينظر:ابن مالك،شرح التسهيل335/1

(3)ينظر:نفسه 401/2

الألف وقفا ووصلا هو الأصل، وهي لغة تميم، وبذلك قرأ نافع قبل همزة قطع﴿ أنا أحيي﴾ و﴿ إن ترن أقل ﴾ وقرأ بها ابن عامر في قوله تعالى ﴿ لكنا هو الله ربي ﴾.(1)

29_ دخول لام الأمر على المخاطب..

دخول لام الأمر على المخاطب ، لغة قليلة، بل منعها كثير من النحويين البصريين ؛لأن الأمر باللام إنما يكثر في الغائب لا المواجه، إلا أن الكوفيين أجازوا ذلك مستشهدين بقوله سبحانه ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾يونس :58 حيث قرأ يعقوب الحضرمي من رواية رويس بتاء الخطاب في ﴿فلتفرحوا﴾(2) فدل ذلك على أن أصل(افعل) (لتفعل) كما يذهب الكوفيون، وبالآية والقراءة استشهد أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف،إذ يقول :«ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة نحو افعل معرب مجزوم،وذهب البصريون إلى أنه مبنى على السكون ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو أفعل لتفعل كقولهم في الأمر للغائب ليفعل وعلى ذلك قوله تعالى ﴿ فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون﴾ في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء، وذكرت القراءة أنها قراءة النبي من طريق أبي بن كعب ،ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك ،والحسن البصري ومحمد بن سيرين وأبي عبد الرحمن السلمي وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني وأبي رجاء العطاردي وعاصم الجحدري وأبي التياح وقتادة والأعراج وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فائد وعلقمة بن قيس ويعقوب الحضرمي وغيرهم من القراء».(3)

---

(1)ينظر:نفسه

(2)ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرص: 315

(3)ينظر:الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 524/2

المبحث الثاني ...

القراءات القرآنية التي اعتمدها النحاة دعما للقاعدة النحوية....

سبق أن ذكرت أن القراءات القرآنية جاءت مستوعبة للهجات العرب، رافعة الحرج والعنت عنهم في لغتهم،ذلك أن العرب في شبه جزيرتهم كانوا مختلفي اللهجات، متنوعي اللغات،فنزل القرآن الكريم بتلك اللهجات التي كانت سائدة بينهم وقتئذ،واتخذ النحاة تلك القراءات القرآنية أصلا من أصولهم في تقعيد القواعد النحوية،ولم يكتفوا بذلك بل ظلوا يستأنسون بالكثير من الآيات القرآنية ويذكرونها دعما وتقوية لما توصلوا إليه من قواعد، فقد كان النحاة يلقون بآرائهم وقواعدهم يتلمسون لها ما يستطيعون الحصول عليه من أدلة وشواهد من القرآن الكريم وقراءاته، وبمقدار ما يكون عليه دليل القاعدة من قوة وصحة، تكون عليه القاعدة من الثبات والصحة كذلك،

وما رأيناه في المباحث السابقة من رد بعض النحاة لبعض القراءات المتواترة، إنما سببه راجع لأحد أمرين :إما لعدم ثبوت القراءة لديهم، ثبوت الحجة،وإما لقيام مانع - بحسب اجتهادهم - منعهم من الأخذ بها وهم في اجتهادهم مأجورون أجراً واحداً، لأن عملهم هذا هو اجتهاد ممن يملك أداته.

وسأعرض في هذا المبحث بعضا من تلكم القراءات القرآنية التي اعتمد عليها النحاة البصريون منهم والكوفيون على السواء في تدعيم قواعدهم وتقويتها،ذلك أن القرآن الكريم بقراءاته كان له دور واضح في تأسيس كثير من القواعد النحوية، ومدها بالقوة والحياة،بل كان المنجد السريع والسند القوي لكل نحوي يريد أن يقوي مذهبه، فالناظر في كتاب سيبويه يلحظ أنه استفاد كثيرا من القراءات القرآنية لتقوية ما توصل إليه من قواعد نحوية وصرفية، فضلا عن تقعيده لقواعد اعتمادا على تلك القراءات، ومن تلك الآيات التي دعم بها قواعده قوله تعالى :

﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: 4] فقد قرأ عاصم وحده بنصب حمالة، والباقون بالرفع.(1)

تناول سيبويه قراءة عاصم في باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم

وما أشبهه وقال:«تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ: لم يرد أن يكرره ولا يعرّفك شيئاً تُنكره، ولكنه شتمه بذلك،وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً: " وامرأته حمّالة الحطب " لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكرُ حمّالة الحطب، شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره.(2)

وعندما تكلم عن ضرورة توكيد الضمير المستتر بضمير بارز منفصل في حال إرادة العطف

---

(1) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق، 445/2

(2)ينظر:سيبويه،الكتاب1/ 105

عليه ، نجده قد مثل بآيات قرآنية حيث يقول :« ...أما المعطوف فكقولك: رويدكم أنتم وعبد الله، كأنك قلت: افعلوا أنتم وعبد الله، لأن المضمر في النية مرفوع، فهو يجري مجرى المضمر الذي يبين علامته في الفعل. فإن قلت: رويدكم وعبد الله، فهو أيضاً رفع وفيه قبح، لأنك لو قلت: اذهب وعبد الله كان فيه قبح، فإذا قلت: اذهب أنت وعبدالله، حسن. ومثل ذلك في القرآن: ﴿ فاذهب أنت وربك فقاتلا ﴾المائدة: و﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ الأعراف»الآية 19.(1)

كما نجده يلجأ إلى القرآن الكريم لتقوية ما ذهب إليه من أن الاسم الواقع بعد الجملة الاسمية الواقعة في حيز ﴿إن﴾ يرفع على أحد أمرين: أحدهما :حسن مليح والآخر: في نظر سيبويه ضعيف،يقول:« ... فأما ما حُمل على الابتداء فقولك: إن زيداً ظريفٌ وعمرٌو، وإن زيداً منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحدُ الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيف.

فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء؛ لأن معنى: إن زيداً منطلقٌ، زيدٌ منطلق، وإن دخلتْ توكيداً، كأنه قال: زيدٌ منطلق وعمرو. وفي القرآن مثله:﴿ أن الله بَرِيءٌ من المشركين ورسولُه ﴾ التوبة».(2)

وعند حديثه عن «أن» التفسيرية التي بمعنى أي نراه يتكئ على القرآن الكريم ليؤكد ما ذهب إليه، فنراه يقول :« وذلك نحو قوله عزّ وجل: ﴿ وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا ﴾ زعم الخليل أنه بمنزلة أي، لأنّك إذا قلت: انطلق بنو فلان أن امشوا، فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي، ومثل ذلك:﴿ما قلت لهم إلاّ ما أمرتني به أن اعبدوا ٱلله﴾. وهذا تفسير الخليل. ومثل هذا في القرآن كثير.(3)

ولما تكلم عن انجزام جواب الشرط في جواب العرض قال :« ومما جاء من هذا الباب في

---

(1)ينظر: نفسه 50/1

(2)ينظر:سيبويه،الكتاب120/1

(3)ينظر:نفسه 210/1

القرآن وغيره قوله عزّ وجلّ: ﴿ هل أدلُّكم على تجارةٍ تنجيكم من عذابِ أليم. تؤمنون بالّله ورسوله وتجاهدون في سبيل الّله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون ﴾ فلمّا انقضت الآية قال: ﴿ يغفر لكم﴾ ».(1)

وفي باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ يقول :«وقد قُرئ هذا الحرف على وجهين ﴿ قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةٌ يوم القيامة﴾ بالرفع والنصب .يقصد﴿خالصة﴾

وبعض العرب يقول: هو لك الجمّاء الغفيرُ، يرفع كما يرفع الخالص. والنصبُ أكثر).(2)

ومعلوم أن نافعا وحده قرأ بالرفع في ﴿ خالصة ﴾ وبقية القراء قرؤوا بالنصب.(3)

وعندما تحدث عن «إذن» وعملها وشروطها، أجده قد استدل بالقراءات القرآنية الواردة في قوله سبحانه ﴿ وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلا ﴾ الإسراء يقول : وبلغنا أنّ هذا الحرف في بعض المصاحف: ﴿ وإذن لا يلبثوا خلفك إلاّ قليلاً﴾ وسمعنا بعض العرب قرأها فقال:﴿ وإذن لا يلبثوا﴾

وأمّا الإلغاء فقولك: فإذن لا أجيئك. وقال تعالى: ﴿ فإذن لا يؤتون الناس نقيراً﴾.(4)

وكثيرا ما يسأل أستاذه الخليل عن بعض الآيات القرآنية التي قرئت بأكثر من وجه فيقول :«وسألت الخليل عن قوله جل ذكره﴿وأنّ هذه أمّتكم أمّة واحدة وأنا ربُّكم فاتّقون ﴾ فقال: إنّما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأنّ هذه أمّتكم أمةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتقون.

وهذه الآية الكريمة اختلف القراء فيها ، حيث قرأ الكوفيون بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها وأسكن النون من (أن) مخففة ابن عامر وشددها الباقون.(5)

---

(1)ينظر:نفسه 196/1

(2)ينظر:سيبويه،الكتاب 109/1نفسه 196/1

(3) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 303

(4)ينظر:نفسه179/1

(5)ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، مصدر سابق ،ص: 404

وأما كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ،فذكر قراءات كثيرة مستشهدا وممثلا على قضايا نحوية متنوعة، مختلف فيها بين البصريين والكوفيين، ومن ذلك حديثه على مسألة العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، حيث يقول:قال الله تعالى ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث ،وقال تعالى﴿ ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم ﴾ فـ(ما) في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن) وقال تعالى ﴿ لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة ﴾ فالمقيمين في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) ».

وفي الجر على المجاورة يقول : ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ بالخفض على الجوار، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وحمزة ويحيى عن عاصم وأبي جعفر وخلف.
وفي دخول نون التوكيد يقول:«والذي يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر ﴿ولا تتبعان﴾ بنون التوكيد الخفيفة والمراد به موسى وهارون فدل على ما قلناه».(1)

ولعل الأدق القول بأن ابن ذكوان وحده هو صاحب القراءة بالتخفيف في الفعل (تتبعان).(2)
وإذا انتقلنا إلى ابن الحاجب فإننا نجده قد تعامل مع القراءات القرآنية مستشهدا وممثلا بها في كتابه الأمالي النحوية، ومن ذلك تعليله لقراءة أبي عمرو البصري بتسهيل الهمز الساكن في قوله تعالى ﴿ إن تصبك حسنة تسؤهم﴾ التوبة :50

يقول:(يعلل ذلك بوجهين أحدهما: أنه إنما ترك الهمزات السواكن في أصل البناء، وسكون هذه الأشياء عارض، فأجراها مجرى المتحرك، ولم يعتد بالعارض فلذلك لم يترك همزها...
والوجه الثاني: أنه لو ترك همز الباب لأدى إلى أحد أمرين مجزومين، وهو إبقاء حروف العلة

(1)ينظر:الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق،2/ 651
(2)ينظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية (ص: 288)

آخر الفعل مع الجازم أو حذفها وإبقاؤها على خلاف القياس).(1)

وعند كلامه عن المصروف للضرورة أو للتناسب يذكر قوله تعالى ﴿ سلاسلا وأغلالا﴾ حيث يقول : ويصرف للضرورة أو للتناسب مثل ﴿ سلاسلا وأغلالا﴾ وذلك أن الشيء قد يكون غير فصيح فيلجئ إليه أمر فيصير فصيحا مثال ذلك أن الله بدأ الخلق الفصيح بل لا يكاد يسمع إلا بدأ قال الله تعالى ﴿ كما بدأكم تعودون﴾ الأعراف 28 وقال : ﴿كيف بدأ الخلق﴾ العنكبوت:19 ثم قال :﴿ أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق﴾ العنكبوت:18 فجاء رباعيا فصيحا لما حسّنه من التناسب بغيره وهو قوله :﴿كيف يعيده﴾ وكذلك ما نحن بصدده من قوله: سلاسلا وأغلالا.(2)

ومن ذلك استدلالهم على إعمال (إن) المخففة النصب، بقراءة الإمام نافع المدني وابن كثير المكي وأبي بكرفي قوله تعالى ﴿وَإِن كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾﴾ [سورة هود آية 111]

حيث قرأها هؤلاء بالتخفيف في (إن) والتخفيف في (لما).(3)

كما استخدم البصريون قراءات قرآنية في الرد على الكوفيين، الذين يذهبون إلى أن الألف في كلا وكلتا للتثنية، في حين يرى البصريون أن الألف للتأنيث، ووزن كلتا فعلى(4) مستدلين بجواز إمالتها في قراءة الكوفيين عدا عاصما في قوله سبحانه ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: 23] وقوله ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا﴾ [الكهف: 33] إذ لو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها.(5)

وفي مسألة العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر، اختلف البصريون والكوفيون في جواز

---

(1)ينظر:ابن الحاجب،الأمالي النحوية ص189

(2)ينظر: نفسه. 38

(3)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر328/2

(4)ينظر:نفسه91/2 والإنصاف في مسائل الخلاف، 448/2

(5)ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر،356/1

ذلك أو منعه ، فذهب البصريون إلى المنع، وأجاز ذلك الكوفيون ، مستشهدين بقوله تعالى﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى ﴾ ووجه الدليل أنه عطف ﴿الصابئون﴾ على موضع اسم (إن)قبل تمام الخبر وهو قوله ﴿ من آمن بالله واليوم الآخر﴾ وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات إنك وزيد ذاهبان، والبصريون تأولوا ذلك ورأوا أن في الآية تقديما وتأخيرا،والتقدير فيها: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك.(1)

كما قوى الكوفيون رأيهم هذا بقراءة شاذة لقوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: 56] برفع ﴿الملائكة﴾ وهي قراءة ابن عباس ورويت عن أبي عمرو كذلك، إلا أن البصريين أعربوها مبتدأ حذف خبره.

قال ابن مالك :

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ معطُوفاً علَى مَنصُوبِ أنَّ بعدَ أنْ يَسْتَكمِلاَ

ومعنى قول ابن مالك أنه يجوز رفع المعطوف على اسم "إن" المكسورة بشرط أن تستكمل خبرها ويكون المعطوف بعد الخبر نحو: "إن زيدا ذاهب وعمرو" والنصب هو الوجه الظاهر.

ولذلك قال: "وجائز رفعك،ففهم أن النصب هو الأصل، فإن عطفت قبل الخبر تعين النصب خلافا للكسائي في إجازته الرفع قبل الخبر مطلقا".(2)

وعندما تكلم سيبويه على حذف المفعول به، أو هو ما أسماه باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك، نجده قد أكد على ما ذهب إليه من جواز حذف المفعول من الثاني لدلالة الأول عليه، يقول في الكتاب : «ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله عز وجل:﴿والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾ فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناءً عنه.

وفي قضية مجيء الواو أتكون للترتيب أم لا ؟ نجد الخلاف بين البصريين والكوفيين واضحا،

---

(1)ينظر:الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف 187/1

(2)ينظر:المرادي،أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي،توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك1/ 533)

ففي الوقت الذي ذهب فيه البصريون إلى أن الواو في عطفها تفيد مطلق الجمع، ولا تفيد ترتيبا ولا تعقيبا، يذهب الكوفيون خلاف ذلك.(1)

ومن الآيات التي أيد بها الكوفيون قاعدتهم وهي مجيء الواو للترتيب قوله تعالى ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ البقرة:158 وذلك عندما سأل الصحابة رضي الله عنهم الرسول صلى الله عليه وسلم بم نبدأ؟ فقال :ابدءوا بما بدأ الله بذكره.(2)

واعترض ابن يعيش على ذلك بالقول أنها لو كانت الواو للترتيب لما كان هناك سبب لسؤالهم، فهم عرب أقحاح، فدل على أنها لمطلق الجمع ولا تكون للترتيب إلا بقرينة.(3)

وفي جواز حذف الواو والفاء مع معطوفيهما إذا كانا معلومين، فإننا نجد ابن مالك يقرر ذلك بقوله

والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو إذ لا لبس وهي انفردت

وقد أثبتت هذه القاعدة وأسست على أبيات شعرية، إلا أن النحاة استأنسوا بالقرآن الكريم لتقوية ما ذهبوا إليه من ذلك قوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184 أي : فأفطر فعدة من أيام أخر، ومثله ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: 60 أي : فضرب فانفجرت.(4)

وإذا جئنا إلى مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، فإننا نجده قد اعتمد كثيرا على القرآن الكريم ففي حديثه عن الفاء الرابطة للجواب ، ذكر أن من بين مواضع تلك الفاء إذا كان جواب الشرط جملة اسمية نحو :﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ المائدة: 118 أو كان جملة فعلية فعلها جامد نحو :﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ البقرة:271 أو كان فعلها إنشائيا نحو :﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ آل عمران:31 وكذلك إذا اقترن الجواب بحرف استقبال مثل:﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ المائدة:54 .(5)

---

(1)ينظر:ابن عقيل،شرح ابن عقيل177/2

(2)ينظر:ابن يعيش،شرح المفصل 93/8

(3)ينظر:نفسه

(4)ينظر:الأشموني116/3

(5)ينظر:الأنصاري،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مصدر سابق، 260/1

وفي قاعدة مجيء كان وأخواتها تامة مكتفية بمرفوعها، نجد أن النحويين مجمعون على ذلك مستشهدين لها بأبيات كثيرة من الشعر العربي الفصيح، وقد كان للقرآن الكريم وقراءاته دور عظيم في تأييد ما ذهبوا إليه من ذلك استدلالهم بقوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280 أي: وإن وجد ذو عسرة . وقوله﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا (40)﴾ [النساء: 40] في قراءة من قرأ ﴿ حسنة﴾ بالرفع وهم نافع وابن كثير وأبو جعفر.(1)

وكذلك بقوله تعالى ﴿ وإن كانت واحدة ﴾ بالرفع في قراءة المدنيين.(2)

قال الزمخشري : قوله عز وجل﴿ إن كانت إلا صيحة واحدة﴾ أي :إن كانت الأخذة أو العقوبة إلا صيحة واحدة . وقرأ أبو جعفر المدني بالرفع على كان التامة ، أي : ما وقعت إلا صيحة.(3)

كما نجد صاحب كتاب أسرار العربية يتناول هذه المسألة وهي مجيء كان تامة موردا قوله تعالى ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا (29)﴾[مريم: 29] مؤكدا على أن كان هنا تامة، ولا يمكن أن تكون ناقصة لفساد المعنى بذلك، لأنه لا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبا، وإنما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصبا، فدل على أنها ها هنا بمعنى وجد.(4)

وقيل بأن كان هنا ناقصة تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي مِنْ غيرِ تَعَرُّضٍ للانقطاع .

قال أبو حيان في بحره :والظاهر أنها ناقصة فتكون بمعنى صار أو تبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي ، ولا يدل ذلك على الانقطاع كما لم يدل في قوله { وكان الله غفوراً رحيماً } وفي قوله { ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة } والمعنى { كان } وهو الآن على ما كان ، ولذلك عبر بعض أصحابنا عن { كان } هذه بأنها ترادف لم يزل.(5)

---

(1)ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرص: 241)
(2)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 283
(3)ينظر:الزمخشري،الكشاف5/ 429
(4)ينظر:ابن الأنباري،عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد،أسرار العربية 134
(5)ينظر:أبو حيان،تفسير البحر المحيط8/ 28

وفي قاعدة أم المنقطعة وأنها بمعنى بل والهمزة معا ، ولا يصح أن تكون غير ذلك، نجد النحويين يؤكدون قاعدتهم بالقرآن الكريم، حيث يقول ابن هشام في مغنيه معلقا على قوله تعالى ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ (39)﴾[الطور: 39]: (...إذ لو قدرت للإضراب المحض للزم المحال).(1)

ويقصد بذلك أنه لو كانت أم بمعنى بل وحدها لكان التقدير: بل له البنات ولكم البنون وهذا كفر محض، فدل على أنها بمنزلة بل والهمزة.

ويؤكد على هذا ابن يعيش حيث يقول: والدليل على أن أم ليست بمنزلة بل مجردة عن الاستفهام قوله تعالى ﴿ أمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ [الزخرف: 16] وقوله كذلك ﴿ أم له البنات ولكم البنون﴾ إذ يصير ذلك متحققا وتعالى الله عن ذلك.(2)

وما يعنيني هو أن تكون هذه الآيات الكريمة جاءت مؤيدة لقاعدة نحوية.

وفي قاعدة حذف المبتدأ وحده أو المبتدأ والخبر معا، نجد النحويين قد استدلوا بالقرآن الكريم من ذلك حذف المبتدأ في جواب الاستفهام كقوله تعالى ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ (5) نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ﴾ [الهمزة: 5، 6] أي : هي نار الله.

وبعد فاء الجواب بقوله تعالى﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت: 46] أي : فعمله لنفسه ، وإساءته عليها.

وكذلك بعد القول بقوله تعالى ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الفرقان: 5] أي القرآن.

وفي حذف جزئي الجملة الاسمية استدلوا بقوله تعالى﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: 4] أي : فعدتهم ثلاثة أشهر، وقد حذفت الجملة لوقوعها موقع المفرد وهو لفظ كذلك.(3)

الاسم المفرد المقترن بأل والمعطوف على منادى نحو قولنا : يا خالد والأستاذ، في مثل هذه الصورة يجوز في المعطوف الرفع عطفا على خالد ، ويجوز فيه النصب مراعاة لمحله، ويأتي هذا استئناسا بالقراءات القرآنية التي وردت في قوله سبحانه ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [سبأ:

---

(1)ينظر:ابن هشام،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب45/1

(2)ينظر:شرح المفصل 98/8

(3)ينظر:الأشموني 214/1

10 حيث قرأ روح وهو أحد رواة العشرة عن يعقوب برفع الطير.(1)
ومن القراءات التي اتخذها النحاة دعما لقواعدهم ما نراه عند الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك، حيث استدل لجواز حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه إذا كان مع عاطف غير مفصول بلا بقراءة ابن جماز الذي هو أحد راويي القارئ أبي جعفر يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة وشيخ الإمام نافع المدني فقد قرأ قوله تعالى ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ [الأنفال: 67] بجر ﴿الآخرة﴾ وخُرِّجت على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جَرِّه.

أي : عرض الآخرة أو ثواب الآخرة أو عمل الآخرة.(2)
وإذا أردنا أن نتحدث عن ابن هشام الأنصاري في كتابه الضخم أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وعن القراءات القرآنية التي اتخذها دعما وسندا لتثبيت القواعد النحوية، فإننا نجده يستعرض الكم الكبير من القراءات المتواتر منها والشاذ في معرض الاستدلال والتقوية والتأييد، ومن ذلك حديثه عن الاستثناء المتصل إذا كان الكلام السابق غير موجب ، مرجحا البدلية على النصب على الاستثناء، مستدلا ببعض القراءات القرآنية حيث يقول :(وإن كان الكلامُ غيرَ مُوجَبٍ فإن كان الاستثناء متصلا فالأرجحُ إتباعُ المستثنى للمستثنى منه بَدَلَ بعضٍ عند البصريين وَعَطْفَ نَسَقٍ عند الكوفيين نحو (مَا فَعَلُوهُ إلا قليلٌ مِنْهُمْ) (وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدُ إلا امْرَأَتُكَ) (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إلا الضَّالُّونَ) وَالنَّصْبُ عربيٌّ جَيِّدٌ وقد قرىء به في السبع في (قليل) و(امرأتك) .(3)

ومعلوم أن ابن عامر الدمشقي قرأ وحده بنصب ﴿ قليل ﴾ وأن الباقين قرؤوا بالرفع،وقرأ ابن كثير المكي وأبوعمرو البصري قرأا بضم التاء من ﴿امرأتك﴾ وقرأ الباقون بفتحها. (4)

وأما آية الحجر﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إلاَ الضَّالُّونَ﴾ فقد أجمع العشرة على الرفع في الضالون ولم ينصبه أحد .
وفي كتابه شرح القطر العشرات من الاستدلالات بالقرآن الكريم على تثبيت قواعد نحوية عديدة

---

(1)ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرص: 458
(2)ينظر:الأشموني 273/2
(3)ينظر:ابن هشام،أوضح المسالك2/ 258
(4)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر 327/2

منها قوله تعالى ﴿ والمَلائِكَةُ بعدَ ذَلك ظهيرٌ ﴾ حيث أتى بهذه الآية الكريمة على وجه الاستدلال من أن الأخفش من البصريين والكوفيين يجوزون إعمال اسم الفاعل عمل فعله من غير أن يتقدم عليه نفي أو استفهام.(1)

وكذلك استدل على جواز كون الفاعل مصدرا مؤولا بقوله تعالى ﴿ ألَمْ يَأنِ لِلذينَ آمنُوا أنْ تَخْشَعَ قلوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الحَقِّ﴾.

وعندما تكلم عن جمع المؤنث السالم وملحقاته والذي أطلق عليه مصطلح ما جمع بألف وتاء مزيدتين نجده لجأ إلى القرآن الكريم ليقوي القاعدة النحوية في هذا المجال حيث ذكر قوله تعالى ﴿خَلَقَ اللهُ السَّمواتِ﴾[العنكبوت: 44] ومثل لملحقاته بقوله سبحانه ﴿وإنْ كُنَّ أولاتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: 6].(2)

ومن القراءات القرآنية التي اتخذت دعما وسندا للقواعد النحوية قوله تعالى ﴿إنَّا أعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾ [الإنسان: 4] فقد صرف الممنوع من الصرف هنا لإرادة التناسب وذلك في قراءة نافع وأبي جعفر والكسائي وشعبة وهشام بخلف عنه ورويس حيث قرؤوا بالتنوين في﴿سلاسلا﴾ ليتناسب مع ما قبله وما بعده، فتصبح الكلمات الثلاثة منونة بالنصب.(3)

وقال الكسائي وغيره من الكوفيين: إن بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف إلا أفعل التفضيل.(4)

وأكدوا هذه القاعدة ببعض القراءات الشاذة أيضا منها قراءة الأعمش بن مهران شيخ حمزة الزيات لقوله سبحانه ﴿ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: 23] بصرف ﴿يغوث ويعوق﴾ وهما يشتملان على سبب المنع من حيث العلمية ووزن الفعل فيهما وقد صرفا لمناسبة

---

(1)ينظر:ابن هشام،(1383هـ)شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة ، ص: 273.الناشر/ دار الكتب العلمية.

(2)ينظر:ابن هشام،أوضح المسالك،1/ 68

(3)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق،2/ 435

(4)ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر،ص: 565)

نسرا وهي كلمة منونة.(1)

كما أن من القواعد النحوية التي قويت بقراءات قرآنية، قاعدة تقدم الحال على صاحبها المجرور، وذلك في قوله سبحانه ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [الزمر: 67] بنصب ﴿ مطويات﴾ وبقراءة قوله تعالى ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾ [الأنعام: 139] بنصب ﴿ خالصة﴾ في قراءة ابن عباس والأعرج وقتادة.

ونقل السمين الحلبي عن الأخفش أنه يُجيز تقديم حال المجرور بالحرف عليه، مستشهدا بقوله تعالى : ﴿ والسماوات مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر:67 في قراءةِ مَنْ نصب » ﴿مَطْويات ﴾ و﴿ خالصة﴾.(2)

كما استأنسوا بالقرآن وقراءاته في مجيء (أن) بمعنى (لعل) في قوله تعالى ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ (109) ﴾ [الأنعام: 109، 110] وذلك في قراءة من قرأ في الشواذ﴿ وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾ وقد ذهب إلى هذا الرأي الخليل بن أحمد الفراهيدي والزجاج.(3)

وفي هذه الآية قراءتان متواترتان، حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بخلاف عنه ويعقوب الحضرمي وخلف البزار بكسر الهمزة من ﴿أنها﴾ والباقون بالفتح.(4)

وفي قراءة الفتح كلام كثير وبحث طويل بين النحاة لا يتسع المقام لذكره ، لكونه خارجا عن إطار بحثي، وحسبي هنا أن أرشد القارئ إلى الرجوع إلى كتب النحو وبعض كتب التفسير كالدر المصون للسمين الحلبي ، والكشاف للزمخشري والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي وغير ذلك .

ومن القواعد النحوية التي دعمت وقويت بقراءات قرآنية حذف المضاف إليه مع قبل وبعد دون نيته لا لفظا ولا تقديرا ، وقد أيد النحاة قاعدتهم هذه بقراءة القارئ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد﴾

---

(1)ينظر:الأشموني 275/3

(2)ينظر:السمين الحلبي.الدر المصون في علم الكتاب المكنون ،ص: 3009)

(3)ينظر:الزمخشري،الكشاف2/ 158

(4)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر295/2

الروم:4 وذلك بتنوين كلمتي ﴿ قبل وبعد﴾.(1)

على اعتبار أنهما قد قطعتا عن الإضافة لفظا ومعنى، وهما حينئذ نكرتان لتنوينهما.(2)

والزمخشري في كشافه نجده يستدل لإدغام اللام في الثاء بقراءة أبي عمرو البصري، حيث يقول جار الله: وقرئ: ﴿هثوب الكفار﴾.(3)

ولإدغام الجيم في التاء يقول : وروى اليزيدي عن أبي عمرو إدغامها في التاء في قوله تعالى: ﴿ ذي المعارج تعرج﴾ .

كما نجده يستدل بقراءة قنبل عن ابن كثير ﴿ إنه من يتقي ويصبر﴾ بإثبات الياء في الفعل المجزوم ، حيث يقول: ويسقطان – يعني الواو والياء _ لا مين في الجزم سقوط الحركة وقد ثبتتا ...... وفي بعض الروايات عن ابن كثير أنه قرأ﴿ من يتقي ويصبر﴾.(4)

وعندما تكلم عن حذف همزة الأحمر نجده قد استدل بقراءة أبي عمرو البصري ، جاء في المفصل (وإذا خففت همزة الأحمر على طريقها فتحركت لام التعريف اتجه لهم في ألف اللام طريقان: حذفها وهو القياس، وإبقاؤها لطرو الحركة، فقالوا لحمر وألحمر ومثل لحمر عاد لولى في قراءة أبي عمرو).(5)

ومن القراءات القرآنية التي أيد بها بعض النحاة قاعدتهم في جواز إلحاق علامتي الثنية والجمع بالفعل المسند لفاعل ظاهر قوله تعالى ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾ وقوله سبحانه ﴿ ثم عموا وصموا كثير منهم ﴾ وقوله ﴿فلما تراءا الجمعان قال أصحاب موسى إنا لمدركون ﴾

فقد أجاز بعضهم مثل هذا التركيب مستدلين بهذه الآيات التي تلوتها ، وقد أيد ابن مالك هذه

---

(1)ينظر:الزمخشري،الكشاف5/ 234 و الدر المصون في علم الكتاب المكنون (ص: 423

(2)ينظر:المبرد،المقتضب 207/4

(3)ينظر:الزمخشري،(1993م)المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق الدكتور/ علي بو ملحم،ط/ الأولى،ص: المفصل في صنعة الإعراب ،ص: 552،الناشر/ مكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

(4)ينظر:السابق. 281/2

(5)ينظر:نفسه ص: 491)

الوجوه.(1)

وأختم هذا المبحث برد البصريين على الكوفيين القائلين بأن الألف في «كلا وكلتا» للتثنية ، مستدلين بجواز إمالتها في قراءة حمزة والكسائي وخلف العاشر في الآيتين﴿ إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما﴾ وقوله سبحانه ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها﴾ ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها.(2)

وقد تناول هذه المسألة ابن الجزري حيث قال :« وقد اختلف النحاة فيها فذكر الداني في الموضح وجامع البيان أن الكوفيين قالوا هي ألف تثنية. وواحد كلتا، كلت، وقال البصريون: هي ألف تأنيث ووزن كلتا فعلى - كإحدى. وسيما - والتاء مبدلة من واو والأصل كلوى ».(3)

وهنا ألفت نظر القاريء الكريم إلى أن الكسائي الذي هو من أئمة الكوفيين خالف مذهبه النحوي ، وقرأ بالإمالة في كلا وكلتا، وهذا ما يؤكد أن القراءة القرآنية سنة متبعة لا تخضع للأقيسة النحوية كما يدعي بعض الكاتبين .

وبهذا يتبين لنا أن النحاة كثيرا ما كانوا يستدلون بالقراءات القرآنية تأييدا لقواعدهم أو تقوية لها، يستوي في ذلك البصريون منهم والكوفيون، ولا غرابة في ذلك فالقراءات هي قرآن وهو في المرتبة الأولى من الحجية والاستدلال.

---

(1)ينظر:ابن مالك ،شواهد التوضيح ص 172

(2)ينظر:الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق448/2

(3)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر 2/ 91

الفصل الرابع..

القراءات القرآنية المتواترة وأثرها في الدلالات اللغوية والصرفية والبلاغية

المبحث الأول ... الدلالة اللغوية والصرفية

في هذا المبحث سأتحدث عن بعض الدلالات اللغوية والصرفية للقراءات القرآنية المتواترة،فقد لفت نظري وجود اختلافات كثيرة بينها في اللفظ والمعنى،وانقسمت إلى اختلافات صرفية و نحوية ،وبلاغية،مع التأكيد على أن هذه الاختلافات، ليس فيها تناقض،أو تعارض، بل هو اختلاف تنوع وتغاير، مما يزيد تنور في الفهم، ووضوح في المعنى،وعُدَّ ذلك من إعجاز القرآن الكريم﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82]

فالخلافات بين القراء في قراءتهم لنص الآية الكريمة، يظهر لنا مظهرا من مظاهر اختلاف اللهجات العربية في التراكيب النحوية والصيغ الصرفية، والأوجه البلاغية، وإذا كنت قد قررت في مبحث سابق أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش على الأرجح من أقوال العلماء، فهذا لا يعني أنه أغفل غيرها من لهجات العرب، بل لأن اللهجة القرشية اشتملت على كثير من محاسن اللهجات العربية الأخرى، وبهذا لا تصبح لهجة القرشيين غريبة على ألسنة التميميين والطائيين وغيرهم من القبائل الأخرى، ومن ثم نزل القرآن الكريم بها ليكون معجزا للعرب جميعا، وعلى الرغم من أن اللهجة القرشية مفهومة للجميع ،فقد جاء التيسير بنزول القراءات؛لأن فهم الآية الكريمة شيء، والنطق بها شيء آخر.

وسأتناول نماذج من هذه الاختلافات الصرفية منها والنحوية والبلاغية ومدى تأثيرها في اختلاف المعنى من قراءة لأخرى، وبذلك تكون المحاور التي سيدور الحديث عنها ثلاثة محاور.

أ- الدلالة اللغوية للقراءات القرآنية على المستوى الصرفي

ب- الدلالة اللغوية للقراءات القرآنية على المستوى النحوي

ت- الدلالة اللغوية للقراءات القرآنية على المستوى البلاغي

أولا: الدلالة الصرفية..

1-التنوع بين الإفراد والجمع..

قوله سبحانه﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص: 45]

اختلف القراء في كلمة﴿ عبادنا﴾ بين الإفراد والجمع ، فقرأ المكي وحده بفتح العين، وإسكان الباء، على الإفراد، والباقون بالجمع.(1)

وهذا الاختلاف نتج عنه معاني متغايرة ، حيث دلت قراءة ابن كثير على مزيد الإجلال والتعظيم لنبي الله إبراهيم الخليل عليه السلام، الذي خص بالإفراد، وجاء من بعده إسحاق ويعقوب ، بدلا منه ، وعطف على البدل ما بعده.

وأما قراءة الجمهور،فقد جمعت الأنبياء الثلاثة دون تخصيص، على البدلية.(2)

قال ابن خالويه: فالحجة لمن جمع أنه أتى بالكلام على ما أوجب له من تفصيل الجمع بعده، والحجة لمن وحد أنه اجتزأ بلفظ الواحد من الجمع لدلالة ما يأتي عليه.(3)

فقراءة الجمع بينت أن الأنبياء الثلاثة لهم شأن عظيم، وقراءة الإفراد أعطت خصوصية لإبراهيم عليه السلام،دون أن تلغي ذلك، وجعلت من بعده من أبنائه وذريته تبعا له،فهو من قبيل إفراد الخاص من بين العموم؛ تنبيها على شرفه ومكانته، فهو أبو الأنبياء ، وشيخ الحنفاء.

2-التنوع بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ...

قوله تعالى ﴿ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ [محمد: 15]

اختلف القراء في ﴿غير آسن﴾ فقرأ ابن كثير بغير مد بعد الهمزة ،وقرأ الباقون بالمد.(4)

فقراءة القصر هي صفة مشبهة باسم الفاعل،مأخوذة من قولهم أسن الماء يأسن، فهو أسن، كما

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر 2/ 402 والبناء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرص: 477

(2)ينظر: مكي بن أبي طالب ، الكشف، مصدر سابق،333/2

(3)ينظر:ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع ص: 305

(4) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر ، مصدر سابق،2/ 414

تقول: حذر يحذر فهو حذر، وهرم يهرم فهو هرم، والهمزة فيهما معا همزة أصل

وقراءة المد اسم فاعل،مأخوذة من قولهم أسن الماء يأسن، فهو آسن كما تقول: خرج يخرج فهو خارج.

فكل قراءة أتت بمعنى يختلف عن أختها، ذلك أن قراءة القصر أفادت عدم تغير الماء في حال جريانه، وأما قراءة المد، فهي عدم تغير الماء على كثر مكثه، قاله مكي في كشفه.(1)

3_ التنوع بين جمع القلة وجمع الكثرة ...

قوله سبحانه﴿وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾يوسف: 62]

اختلف القراء في﴿**لفتيته**﴾ فحفص وحمزة والكسائي وخلف بألف بعد الياء ونون مكسورة بعدها، جمع كثرة لفتى،والباقون بغير ألف وبتاء مثناة بدل النون جمع قلة له.(2)

فقراءة ﴿لفتيانه﴾ هي جمع تكسير للكثرة ، لأن وزن فعلان من جموع الكثرة، نحو:غلمان وصبيان،والتكثير هنا بالنسبة للمأمورين، بقرينة ﴿ اجعلوا بضاعتهم في رحالهم ﴾فكما أن الرحال للعدد الكثير فكذلك المتولون هم كثر أيضا، وهذا يدل على كثرة الخدم ليوسف عليه السلام.(3)

وأما قراءة﴿ لفتيته﴾ فواضح أنه من جموع القلة،والقلة بالنسبة للمتناولين، ذلك أن الذين قاموا برفع البضاعة في رحالهم يكفي منهم أقلهم، وقد قال تعالى﴿إذ أوى الفتية إلى الكهف﴾ وقوله﴿ إنهم فتية ﴾ وقال ﴿ بأوعيتهم﴾ فكل هذا من جموع القلة.

4 _التنوع بين التخفيف والتشديد...

قوله سبحانه ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ [الحديد: 18] اختلف القراء في ﴿المصدقين و المصدقات﴾ فقرأ ابن كثير وأبو بكر بتخفيف الصاد فيهما،وقرأ الباقون بتشديدها منهما.(4)

ولاشك أن لاختلاف القراءتين اختلافا تغايريا في المعنى؛لأن كل قراءة بمثابة آية مستقلة ، فقراءة التخفيف هي اسم فاعل من التصديق بالله، ملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

---

(1)ينظر:378/2

(2) البناء،إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر، مصدر سابق،ص: 333

(3)ينظر: مكي بن أبي طالب القيسي . الكشف، مصدر سابق،122/2

(4)ينظر:ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ، مصدر سابق،2/ 424

وقراءة التشديد هي اسم فاعل أيضا إلا أنها من تصدق، والأصل إن المتصدقين والمتصدقات، فأدغمت التاء في الصاد.(1)

وبيِّنٌ أن قراءة التشديد أعم في الدلالة من التخفيف، ذلك أن كل من تصدق لله ، فهو مؤمن لاشك ،فجمعت بين الإيمان والصدقة في أخصر عبارة، وقراءة التخفيف قوية أيضا ؛ لأنها جاءت بالتصديق أولا، ثم عطف عليه الإقراض الذي هو نوع من الصدقة، بل هو أفضل منها، كما ورد في أحاديث صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد تناول مكي بن أبي طالب القراءتين، ذاكرا أوجه القوة في كليهما.(2)

5– التغاير بين اسم الفاعل واسم المكان...

قوله تعالى﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾الأنعام: **98]**

اختلف القراء في﴿فمستقر﴾ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وروح بكسر القاف،وقرأ الباقون بفتحها .(3)

ووجهت قراءة الكسر على أن ﴿فمستقر﴾ اسم فاعل مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: فمنكم مستقرّ في الرحم، أي: قد صار إليها واستقرّ فيها، ومنكم من هو مستودع في صلب أبيه.
وأما قراءة الفتح فهي اسم مكان مبتدأ، والخبر محذوف أيضا، والتقدير: فمنكم من هو قارّ في الأرحام، ومنكم من هو مستودع في صلب أبيه. (4) وليس ببعيد أن يكون مصدراً أي : فلكم مكان تستقرون فيه وهو الصُّلب أو الرحم أو الأرض ، أو لكم استقرار فيما تقدم ، وينقص أن يكون اسم مفعول لأن فعله قاصر لا يُبنى منه اسم مفعول.(5)

6- التنوع الصوتي.....

–قوله سبحانه﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾الزخرف: **57]**

قراءتان متواترتان في هذه الآية الكريمة ، حيث قرأ نافع وابن عامر والكسائي وأبو جعفر وخلف عن نفسه بضم الصاد من﴿يصدون﴾والباقون بكسرها.(6)

---

(1) محيسن، الهادي إلى شرح طيبة النشر، مصدر سابق،241/3

(2)ينظر:الكشف410/2

(3)ينظر: ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق،2/ 294

(4)ينظر:محيسن، الهادي إلى شرح طيبة النشر، مصدر سابق، 188/2
(5)ينظر:السمين الحلبي،الدر المصون في علم الكتاب المكنون ، مصدر سابق،123/2
(6)ينظر: البنا،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، مصدر سابق،ص: 496

وهذا الاختلاف الصرفي، نتج عنه اختلاف في المعنى ، فمن قرأ بالكسر ، فهو مضارع للفعل صد يصِد، نحو :جلس يجلس، ومعنى الآية على هذه القراءة أنهم يحدثون ضجيجا وصوتا وتشويشا، وقيل: يضحكون من ضرب المثل بعيسى عليه السلام .
وقراءة الضم أفادت أنهم يعرضون ويعدلون عما جئتم به.(1)
والكسائي يرى القراءتين بمعنى واحد ، يقول : هما لغتان لا تختلفان في المعنى والعرب تقول: يصِد عني ويصُد عني مثل: يشِد ويشُد.(2)

7-التنوع بين اسم الفاعل واسم المفعول...

قوله سبحانه ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾ [النساء: 19]

قرأ نافع وأبو عمرو ﴿ مُبَيَّنَةٍ﴾ بكسر الياء، وقرأ ابن كثير وأبو بكر عن عاصم بالفتح.(3)

فأما من قرأ بالفتح فله وجهان : الأول : أن الفاحشة والآيات لا فعل لهما في الحقيقة ، إنما الله تعالى هو الذي بينهما . والثاني : أن الفاحشة تتبين ، فإن يشهد عليها أربعة صارت مبينة ، وأما الآيات فان الله تعالى بينها ، فهي اسم مفعول ، والمبين مدعيها.
وأما من قرأ بالكسر فوجهه أن الآيات، إذا تبينت وظهرت صارت أسبابا للبيان وإذا صارت أسبابا للبيان جاز إسناد البيان إليها ، كما أن الأصنام لما كانت أسبابا للضلال حسن إسناد الإضلال إليها كقوله تعالى :﴿ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ ﴾ [إبراهيم : 36] فهي اسم فاعل أي : مبينة صدق مدعيها، وقيل ﴿مبيَّنة﴾ بالفتح معناها مكشوفة ومظهرة، و﴿مبيِّنة﴾ هي التي تبين على صاحبها فعلها.(4)

8- كما نجد التنوع بين اسم الفاعل واسم المفعول في قوله سبحانه ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾يوسف: 24 فقد اختلف القرأة في﴿ المخلصين ﴾ فقرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف بفتح اللام اسم مفعول وافقهم الأعمش ونافع وأبو جعفر ،والباقون بالكسر.(5)

وباختلاف القراءتين اختلف المعنى ،لأن قراءة الكسر هي اسم الفاعل ، من أخلصَ ، والمفعولُ محذوف تقديره : المخلِصين أنفسَهم أو دينَهم ، ويؤيد هذا قوله سبحانه﴿مخلصا له ديني ﴾.

---

(1) مكي بن أبي طالب ، الكشف، مصدرسابق،362/2
(2)ينظر:ابن زنجلة، حجة القراءات ، مصدر سابق،ص: 652
(3)ينظر:ابن مجاهد، السبعة، مصدر سابق،ص: 230
(4)ينظر:ابن زنجلة، حجة القراءات ص196
(5)ينظر:البناء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، مصدر سابق،ص: 331

وأما قراءة الفتح فهي اسم مفعول مِنْ أخْلصهم اللّه،أي:اجتباهم واختارهم،أو أخْلصهم مِنْ كل سوء.(1)

وبذلك صاروا مخلصين من الأسواء والفواحش، ويقوي ذلك قوله سبحانه﴿ إنا أخلصناهم بخالصة ذكرى الدار﴾ فصاروا مخلصين بإخلاص الله إياهم.

قال مكي : « وفتح اللام أحب إلي لأنهم لم يخلصوا أنفسهم لعبادة الله إلا من بعد ما اختارهم الله، وأخلصهم لذلك ، وقد قال تعالى ذكره ﴿ وأخلصوا دينهم لله﴾ ».(2)

---

(1)ينظر: السمين الحلبي ، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، مصدر سابق،ص: 256

(2)ينظر:مكي بن أبي طالب ، الكشف ، مصدر سابق ،123/2

ثانيا/ الدلالة النحوية...

1- قوله تعالى ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: 66]

في هذه الآية الكريمة قراءتان متواترتان، حيث قرأ ابن ذكوان وروح بالتاء على التأنيث(تخيل) وقرأ الباقون بالياء على التذكير(يخيل).(1)

وواضح أن الخلاف بين القراءتين خلاف نحوي ،فقراءة ابن ذكوان جاء فيها الفعل (يخيل) مسندا إلى ضمير يعود على العصي والحبال، وهي مؤنثة، والمصدر المنسبك من ﴿أنها تسعى﴾ بدل اشتمال.

وذهب السمين الحلبي، والزمخشري، ومحيسن، إلى أن من قرأ بالياء في ﴿يخيل﴾ فقد جعل نائب الفاعل ضميرا يعود على العصي والحبال لكونهما مؤنثين غير حقيقيين، والمصدر المنسبك **من** **﴿أنها تسعى ﴾** بدل اشتمال.(2)

وعلى هذا التوجيه تكون هذه القراءة مخالفة لما تقرر من قواعد النحاة، من أن الفاعل ونائبه ، إذا كان ضميرا مستترا يعود على مؤنث سواء أكان حقيقيا أم مجازيا، يجب تأنيث الفعل له ، وهنا عاد الضمير على مؤنث مجازي، ومع ذلك لم يؤنث الفعل لأجله .

وذهب ابن خالويه إلى أن حجة من قرأ بالياء أنه ردّه على السّحر.(3)

وأما ابن زنجلة فجعل أحد الاحتمالين أن يكون المصدر المنسبك﴿أنها تسعى﴾ هو النائب عن الفاعل ، والتقدير : يخيل إليه سعيها، حيث يقول :«وقرأ الباقون ﴿يخيل إليه﴾ بالياء والمعنى: يخيل

---

(1)ينظر:ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،360/2

(2) الزمخشري،الكشاف مصدر سابق،(4/ 154، والسمين الحلبي في الدر المصون 154/3 ومحمد محيسن، الهادي إلى شرح طيبة النشر، مصدر سابق،45/3

(3)ينظر:ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع ، مصدر سابق،ص: 244

إليه سعيها ،ويجوز أن ترده على السحر».(1)

وذهب مكي إلى أن المصدر المنسبك﴿أنها تسعى﴾ هو النائب عن الفاعل في قراءة من قرأ بالياء في ﴿ يخيل﴾.(2)

وفي ظني أن ما ذهب إليه الزمخشري و مكي والسمين الحلبي والشيخ محيسن ، من أن نائب الفاعل ضمير مستتر عائد على الحبال والعصي كلام فيه نظر ؛ لأن التخيل لم يكن في الحبال والعصي، فهما حقيقتان بارزتان،مشاهدتان، ملموستان، وإنما التخيل واقع على كونهما ساعيتين، والله أعلم.

2- **قوله تعالى﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (5) يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم: 5، 6]**

في هذه الآية الكريمة قراءتان متواترتان، فقد قرأ أبو عمرو البصري والكسائي بجزم الفعلين المضارعين﴿ يرثني ويرث ﴾ والباقون بالرفع فيهما .(3)

وقد اختلفت الدلالة اللغوية باختلاف القراءتين، فمن جزم الفعلين، فقد جعل الفعل الأول مجزوما في جواب الدعاء وهو قوله سبحانه ﴿ فهب لي من لدنك وليا ﴾لأن معنى الشرط موجود فيه ،وجعل الكلام متصلا بعضه ببعض، وقدر الولي بمعنى الوارث، والتقدير: فهب لي من لدنك وليا وارثا يرثني، وتقوت هذه القراءة بكون﴿وليا﴾ رأس آية مستغن عن أن يكون ما بعده صفة له.

والفعل الثاني﴿ ويرث﴾ تابع للأول معطوفا على﴿ يرثني﴾.(4)

ومن قرأ بالرفع في الفعلين، وهم الباقون من القراء، فقد جعلوا الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه

---

(1)ينظر:ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق،ص: 457

(2)ينظر:مكي بن أبي طالب القيسي. الكشف ، مصدر سابق ،205/2

(3)ينظر:ابن زنجلة. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، مصدر سابق، ص: 376

(4) ابن خالويه الحجة في القراءات السبع مصدر سابق،ص: 235،ومحمد محيسن، الهادي إلى شرح الطيبة، مصدر سابق،28/3

في محل نصب ، صفة لكلمة﴿وليا﴾ لأن الجمل بعد النكرات صفات ،و لأنه نكرة عاد الجواب عليها بالذكر ودليله قوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ ولأن زكرياء عليه السلام سأل ربه وليا وارثا علمه ونبوته، وليس المعنى على الجزاء أي: إن وهبته ورث ذلك؛ لأنه ليس كل ولي يرث ،فإذا لم يكن كذلك لم يسهل الجزاء.(1)

والصواب أن كلتا القراءتين صواب، وأن المعاني التي أتت منهما تكاد تكون واحدة ؛فزكرياء عليه السلام يجتهد في الدعاء بأن يرزقه الله الولد ، لا من أجل شهوة دنيوية ، وإنما من أجل مصلحة الدين والخوف من تضييعه وتبديله، والحرص على من يرثه في علمه ونبوته ، ويكون مرضياً عنده - عز وجل.

3- **قوله سبحانه﴿فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾ [الصافات: 94]**

اختلف القراء في﴿يزفون﴾ فقرأ حمزة وحده بضم الياء وكسر الزاى،وقرأ الباقون ﴿يزفون﴾ بفتح الياء. (2)

قراءة حمزة يكون الفعل المضارع مأخوذا من الفعل أزف ، فقد أخبر الله تعالى عنهم أنهم يحملون غيرهم على الإسراع، فالمفعول محذوف، والمعنى: فأقبلوا إليه يحملون غيرهم على الإسراع أي يحمل بعضهم بعضا على الإسراع. والزّفيف: الإسراع في الخطو مع مقاربة المشي. (3)

وقراءة الباقين، مأخوذة من الفعل زف يزف، والذي يعني الإسراع في المشي، دون استلزام حث الغير.

وذهب ابن خالويه إلى أنهما لغتان بمعنى واحد ، وهو الإسراع في المشي.(4)

4- **قوله سبحانه﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ البقرة:284**

---

(1)ينظر:ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق،ص: 438

(2)ينظر:السابق.

(3)ينظر: مكي القيسي، الكشف ، مصدر سابق،328/2 وابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق،ص: 438

(4)ينظر:ابن خالويه،الحجة في القراءات السبع، مصدر سابق،ص: 302

اختلف القراء في ﴿ يغفر ويعذب﴾ فقرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر يعقوب برفع الراء والباء منهما، والباقون بجزمها.(1)

فمن رفع الراء من «فيغفر» ورفع الباء من «ويعذب»فعلى الاستئناف. والتقدير:فهو يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء.

ومن قرأ «فيغفر، ويعذب» بجزمهما، فهو عطف على قوله تعالى قبل:﴿ يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللَّـهُ﴾ الواقع جوابا للشرط،فأتبعه ما قبله ولم يقطعه ،فحسنت المشاكلة في الكلام.

5-قوله سبحانه﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: 115]﴾

اختلف القراء في ﴿ترجعون﴾ فقرأه يعقوب الحضرمي وحمزة والكسائي وخلف العاشر بفتح حرف المضارعة وكسر الجيم، أي: بالبناء للفاعل، والباقون بالبناء لما لم يسم فاعله.(2)

فقراءة يعقوب ومن وافقه من الكوفيين ، يكون رجوعهم باختيارهم، فقد أضاف الفعل إليهم، ومن بناه لما لم يسم فاعله، فقد جعل الرجوع واقعا عليهم، فالله سبحانه هو الفاعل لبعثهم ونشورهم ورجوعهم إليه سبحانه، ولأنهم لا يرجعون حتى يرجعوا، إذ لا يبعثون أنفسهم من القبور حتى يبعثوا.(3)

ونلحظ الفرق بين القراءتين يتجلى في أن قراءة البناء للفاعل جعلت الأمور مندفعة بذاتها، بينما قراءة البناء لما لم يسم فاعله ،جعلت الأمور تساق إلى الله سوقا، وهنا لنا أن نلحظ أن الراغبين في لقاء الله،المستعدين لهذا اليوم العظيم، سيرجعون إلى ربهم بأنفسهم طائعين، لأنهم ذاهبون إلى الخيرات، وإلى جنات النعيم.

وأما أولئك الذين استحبوا الحياة الدنيا وزينتها، وأسرفوا على أنفسهم، ولم يعملوا لهذا اليوم العظيم، فسيرجعون رغم أنوفهم، حيث تأتيهم ملائكة العذاب تجرهم جرا،يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ، وهكذا من لم يجيء رغبا جيء به رهبا.

---

(1)ينظر:ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مصدر سابق،2/ 270

(2)ينظر:نفسه2/ 238

(3)ينظر:مكي بن أبي طالب القيسي. الكشف ، مصدر سابق.235/2.

كل هذه المعاني العظيمة عبرت عنه حركتان اثنتان، فأي نظم هذا؟ وأي إعجاز أعظم من هذا الإعجاز؟ تغيير حركتين، تشيع في جوانب الآية الكريمة كل هذه المعاني والدلالات والإيحاءات بما تعجز عنه الكلمات، وتقصر عنه الجمل الطوال والعبارات، بلى ، إنه تنزيل من فاطر الأرض والسموات.

6_قوله سبحانه ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ [آل عمران: 161]

اختلف القراء في الفعل المضارع ﴿يغل﴾ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بفتح الياء وضم الغين من غل مبنيا للفاعل ، والباقون بضم الياء وفتح الغين مبنيا للمفعول.(1)

وهذا الاختلاف النحوي بين القراءتين، نتج عنه تعدد المعاني، فقراءة البناء لما لم يسم فاعله، تحمل معنى المدح والثناء للصحابة الكرام ، الذين نفى عنهم الحق سبحانه أن يحصل منهم غلول للرسول صلى الله عليه وسلم،أو أن يخونوه في المغانم.

وقراءة البناء للفاعل، فيها مدح للرسول صلى الله عليه وسلم نفسه ، حيث نفى عن ربه حصول الغلول، فلا يجوزُ أن يُتَوَهَّمَ ذلك فيه البتة.

والغُلولُ هو الأخْذُ في خُفْيَةٍ،أو هو الخيانة في خفاء، وأصله مأخوذ من الغلل، وهو الماء الذي يسري في أصول الشجر، لا يراه أحد .

7- قوله سبحانه﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: 100]

جميع القراء على جر﴿ الأنصار﴾ إلا يعقوب الحضرمي فقرأ بالرفع.(2)

فقراءة الجمهور تفيد بأن السابقين الأولين من هذين الفريقين، رضي الله عنهم ورضوا عنه .

وأما قراءة يعقوب فقد أفادت معنى آخر،هو أن الأنصار جميعهم مندرجون في اللفظ من دون

---

(1)ينظر:البنا ،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، مصدر سابق،ص: 231

(2)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق،2/ 315

تخصيص بسابق وغير سابق.(1)

فدخول الأنصار للإسلام كان متقاربا جدا ، فلم يكن منهم سابقون ومتأخرون، فقد ذكر بعض المؤرخين أن الإسلام انتشر في المدينة المنورة بشكل متسارع ، ففي ليال معدودة كانت بيوتات المدينة ترتفع منها أصوات القرآن الكريم، وهذا فيه رفعة للأنصار ومدح لهم ، إذ كلهم من السابقين.

وهذه القراءة قراءة رفع ﴿الأنصار﴾ جعلت تقسيم المخبر عنهم بالرضى والجنة ثلاث طبقات :

1- السابقون الأولون من المهاجرين.
2- الأنصار
3- الذين اتبعوهم بإحسان

وأما قراءة الخفض التي هي قراءة الجمهور، فقد قسموا إلى ثلاث أيضا :

1- السابقون الأولون من المهاجرين .
2- السابقون الأولون من الأنصار.
3- الذين اتبعوهم بإحسان.

وقراءة الخفض لم ينفرد بها يعقوب الحضرمي، بل قرأ بها عمر رضي الله عنه ،فقد أسند الطبري أن زيد بن ثابت سمعه فرده فبعث عمر في أبي بن كعب فسأله فقال أبي بن كعب:﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ﴾ فقال عمر :ما كنا نرى إلا أنّا قد رفعنا رفعة لا ينالها معنا أحد ، فقال أبي: إن مصداق هذا في كتاب الله في أول سورة الجمعة ﴿ وآخرين منهم لما يلحقوا بهم ﴾ [الآية : 3] وفي سورة الحشر﴿ والذين جاءو من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ﴾ [الآية : 10] وفي سورة الأنفال في قوله﴿ والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم ﴾ [الآية : 75]فرجع عمر إلى

(1)ينظر:أبو حيان ، البحر المحيط،96/5

قول أبي.(1)

وتروى هذه الحادثة بشكل آخر، وهو أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يرى أن الواوَ ساقطةٌ من قوله :﴿ والذين اتبعوهم ﴾ ويقول : إن الموصول صفةٌ لمن قبله ، حتى قال له زيد بن ثابت: إنها بالواو فقال : ائتوني بأُبَيّ . فأتَوه به فقال له : تصديق ذلك في كتاب الله في أول الجمعة : ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ ﴾ [الآية : 3] ، وأوسط الحشر :﴿ والذين جَآءُوا مِن بَعْدِهِمْ ﴾ [الآية : 10] ، وآخر الأنفال : ﴿ والذين آمَنُواْ مِن بَعْدُ وَهَاجَرُواْ ﴾ [الآية : 75] . ورُوي أنه سمع رجلاً يقرؤها بالواو فقال : مَنْ أقرأك؟ قال : أُبَيّ . فدعاه فقال : أقْرَأنيه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وإنك لتبيع القَرَظ بالبقيع . قال : صَدَقْتَ وإن شئت قل : شهدنا وغِبْتم ، ونَصَرْنا وخَذَلْتم ، وآوَيْنا وطَرَدْتم . ومن ثَمَّ قال عمر : لقد كنتُ أرانا رُفِعْنا رَفْعةً لا يَبْلُغها أحدٌ بعدنا.(2)

هذا وقد استشكل قراءة الجر بعض العلماء كالطبري الذي قال :(والقراءة التي لا أستجيز غيرها، الخفضُ في(الأنصَار)، لإجماع الحجة من القرأة عليه، وأن السابق كان من الفريقين جميعًا، من المهاجرين والأنصار، وإنما قصد الخبر عن السابق من الفريقين، دون الخبر عن الجميع).(3)

ومن قبلُ ذهب الإمام الأخفش إلى استشكالها كذلك فقال :(وقال بعضهم (والأنْصارُ) رفع عطفه على قوله (والسَّابِقُونَ) والوجه هو الجر لان السابقين الأولين كانوا من الفريقين جميعا).(4)

8- قوله سبحانه﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: 57]

اختلف القراء في ﴿والكفار﴾ فقرأ أبو عمرو البصري وتلميذه يعقوب الحضرمي والكسائي بخفض

---

(1)ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز ، مصدر سابق،3/ 303

(2)ينظر:السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون ، مصدر سابق،ص: 223

(3)ينظر: تفسير الطبري (14/ 439)

(4)ينظر: معانى القرآن للأخفش (2/ 30)

الراء، وقرأ الباقون بنصبها.(1)

فقراءة الخفض جاءت على النسق على ﴿الذين أوتوا الكتاب﴾ والمعنى من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الكفار.

وأما قراءة النصب فهي نسق على ﴿ **لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا**﴾ ولا تتخذوا الكفار أولياء.(2)

وباختلاف القراءتين نحويا، اختلفت الدلالة وتغير المعنى أيضا؛ لأن قراءة الخفض أفادت النهي عن اتخاذ المستهزئين أولياءَ ، وبيَّنت أن المستهزئين صنفان : أهلُ كتاب متقدم، وهم اليهود والنصارى ، وكفارٌ عبدةُ أوثان، وإن كانَ اسمُ الكفر ينطلق على الفريقين ، إلا أنه غَلب على عبدة الأوثان : الكفار ، وعلى اليهود والنصارى : أهل الكتاب.(3)

وأما قراءة النصب فليس فيها تعرُّضٌ للإخبار باستهزاء المشركين، وإن كانت هذه الصفة ثابتة لهم في مواضع أخرى من كتاب الله .

9- قوله سبحانه﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾الصف: 8، 9]

اختلف القراء في ﴿متم نوره﴾ فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وحفص﴿متم﴾ بغير تنوين ﴿نوره﴾ بالخفض، وقرأ الباقون بالتنوين والنصب.(4)

في هاتين القراءتين المتواترتين، تتجلى روعة اللغة العربية،وجمالها، فبتغيير حركة واحدة ، تحصلنا على معاني عظيمة، ذلك أن قراءة الإضافة، ترشد إلى أن الله سبحانه قد أتم نوره،بانتشار الإسلام في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتمكين لأهله والنصر على أعداء الإسلام ، وهذه منة عظيمة ، امتن الله بها على أولئك المستضعفين الذين كانوا يتخطفون في أرضهم ، ولا يستطيعون الجهر بإسلامهم، فنصرهم الله سبحانه ، وقوى شوكتهم، ومكنهم من إقامة دولة، لها

---

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مصدر سابق،2/ 288

(2)ينظر:ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق،ص: 231

(3)ينظر:السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون ، مصدر سابق،ص: 1390

(4)ينظر:ابن مجاهد،السبعة في القراءات ، مصدر سابق، ص: 635

هيبتها ومكانتها ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾الأنفال: 27

ولكن لمَّا كان الإسلام للمسلمين في كل زمان ومكان ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، جاءت قراءة التنوين لتحمل الوعد منه سبحانه بنصرة المسلمين اللاحقين، ولتنزل الطمأنينة على قلوبهم بأن الله معهم ناصرهم، وممكن لهم في الأرض متى تمسكوا بدينهم ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾النور: 57

ثالثا/الدلالة البلاغية

1-قوله سبحانه ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ (89) قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (90)﴾ [يوسف: 89، 90]

اختلف القرأة في ﴿أإنك لأنت يوسف﴾ فقرأه بهمزة واحدة على الخبر ابن كثير وأبو جعفر، والباقون بهمزتين على الاستفهام.(1)

تنوع القراءتين بين الاستفهام والخبر، يدخل ضمن الدلالات البلاغية، فقراءة الهمزة الواحدة تحمل دلالة تختلف عن قراءة الهمزتين عند بعض العلماء؛ لأن المعنى على الخبر أن إخوة يوسف عليه السلام، تعرفوا عليه، وتأكدوا أن هذا الذي أمامهم هو أخوهم يوسف الذي ألقوا به في الجب قبل سنوات، والدليل على تيقنهم أنهم أتوا ب﴿إن﴾ومما يقوي هذا الكلام أن في قراءة أبي بن كعب : « أو أنت يوسف ».(2)

ويوجه مكي بن أبي طالب قراءة الإخبار بالقول «وحجة من قرأه على الخبر أنهم لما عرفوا يوسف، وتيقنوا أنه هو، أتوا ب﴿إن﴾ التي لتأكيد ما بعدها، واستغنوا عن الاستخبار؛ لأنه شيء ثبت عندهم، فلا معنى للاستخبار عنه ».(3)

ويتناول جار الله الزمخشري هذه الآية الكريمة ، وهذا اللقاء الأخوي ، حيث يقول :« فإن قلت : كيف عرفوه؟ قلت : رأوا في روائه وشمائله حين كلمهم بذلك ما شعروا به أنه هو ، مع علمهم بأنّ

---

(1)ينظر:ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مصدر سابق،1/ 421

(2)ينظر:ابن عطية ،المحرر الوجيز ، مصدر سابق،4/ 40

(3)ينظر: مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف، مصدر سابق،124/2

ما خاطبهم به لا يصدر مثله إلا عن حنيف مسلم من سنخ إبراهيم ، لا عن بعض أعزاء مصر . وقيل : تبسم عند ذلك فعرفوه بثناياه، وكانت كاللؤلؤ المنظوم . وقيل : ما عرفوه حتى رفع التاج عن رأسه ،فنظروا إلى علامة بقرنه كانت ليعقوب وسارة مثلها ، تشبه الشامة البيضاء . فإن قلت : قد سألوه عن نفسه فلم أجابهم عنها وعن أخيه؟ عن أن أخاه كان معلوماً لهم . قلت : لأنه كان في ذكر أخيه بيان لما سألوه عنه ».(1)

وأما قراءة الاستفهام، فهو استخبار عن أمر لم يعرفوه ، بدليل أن يوسف عليه السلام أجابهم ﴿أنا يوسف وهذا أخي﴾ وتأولت فرقة ممن قرأ « إنك » إنها استفهام بإسقاط حرف الاستفهام ، فأجابهم يوسف كاشفاً أمره قال :﴿ أنا يوسف وهذا أخي ﴾.(2)

قال ابن أبي مريم «ويجوز أن يكون المعنى على الاستفهام، والتقدير: أإنك لأنت يوسف، فحذفت همزة الاستفهام، كما في قوله تعالى ﴿ **وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ** ﴾[**الشعراء: 22**] أي : أو تلك نعمة؟ فحذفت همزة الاستفهام».(3)

ولا تناقض بين القراءتين ؛ لأن القرآن الكريم حكى كلام الفريقين ، فمنهم من قاله استفهاما، و بعضهم قاله خبرا، ومثل هذا في القرآن الكريم كثير.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن الاستفهام هنا ليس على بابه ، بل هو استفهام تقريري ، وهذا هو المفهوم من كلام مكي حين قال :«أتى بلفظ الاستفهام الذي معناه الإلزام والإثبات، لم يستخبروا عن أمر جهلوه، إنما أتوا بلفظ يحققون به ما صح عندهم من أنه هو يوسف».(4)

---

(1) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، 3/ 213

(2)ينظر:ابن عطية، المحرر الوجيز، مصدر سابق،4/ 40

(3)ينظر:الموضح في وجوه القراءات وعللها687/2

(4)ينظر:مكي القيسي، الكشف، مصدر سابق،125/2

2-قوله سبحانه﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾التوبة: 108

اختلف القرأة في﴿والذين اتخذوا﴾ فقرأ المدنيان وابن عامر﴿الذين﴾ بغير واو وكذا هي في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأ الباقون بالواو وكذا هي في مصاحفهم.(1)

فقراءة العطف بالواو، فتدل على اتصال هذه الصفات، والواو حرف عطف، و﴿الذين﴾ معطوف على: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾وهما معطوفان على:﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عاهَدَ اللَّهَ﴾أي :«ومنهم من عاهد الله، ومنهم من يلمزك في الصدقات، ومنهم الذين يؤذون النبيّ، ومنهم آخرون مرجون لأمر الله، ومنهم الذين اتخذوا مسجدا ضرارا وكفرا» لأن هذه كلها صفات للمنافقين.

ولا يبعد أن ينصب الاسم الموصول على الذم ، أي : أذم الذين اتخذوا مسجدا ضرارا...

وأما قراءة ترك العطف ، أو الفصل، فتعرب ﴿الذين﴾ مبتدأ، وخبره جملة ﴿لا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً﴾.(2)

وذهب ابن خالويه إلى أن ﴿الذين﴾ بدل من قوله ﴿وآخرون ﴾أو من قوله ﴿وممن حولكم﴾.(3)

تناول جار الله الزمخشري القراءتين من الناحية البيانية ، وقال:« في مصاحف أهل المدينة والشام : الذين اتخذوا بغير واو؛ لأنها قصة على حيالها . وفي سائرها بالواو على عطف قصة مسجد الضرار الذي أحدثه المنافقون على سائر قصصهم».(4)

وأما الشيخ ابن عاشور فرأى نكتة الاستئناف هنا التنبيه على الاختلاف بين حال المراد بها وبين حال المراد بالجملة التي قبلها وهم المرجون لأمر الله.

وأما القراءة بالواو، فتكون معطوفة على التي قبلها ؛لأنها مثلها في ذكر فريق آخر مثل من ذكر فيما قبلها. وعلى كلتا القراءتين فالكلام جملة أثر جملة وليس ما بعد الواو عطف مفرد.(5)

وجملة القول أن قراءة ترك العطف تبين شناعة أفعال أولئك الأقوام، ولذلك استحقوا أن يفردوا بالبيان، وأن تنشأ لهم جملة خاصة بهم ، وما ارتكبوه من ذنب غير مسبوق في تاريخ الإسلام،

---

(1) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق،2/ 316

(2)ينظر:محيسن،الهادي إلى شرح طيبة النشر في القراءات العشر، مصدر سابق،2/ 28

(3)ينظر:ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، مصدر سابق،ص: 179

(4) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق،الكشاف 2/ 473

(5)ينظر:ابن عاشور،التحرير والتنوير، مصدر سابق،10/ 202

وهو اتخاذ مسجد لمضارة المؤمنين وتفريق شملهم، وإرصادا لمن حارب الله ورسوله ، وهو أبو عامر الراهب ، الذي أعلن عداوته لدعوة الإسلام " من قبل " بناء مسجد الضرار .
وأما قراءة العطف فقد عددت جرائمهم وخصالهم القبيحة، وأوضحت أنه إضافة إلى الجرائم السابقة فقد ارتكبوا كذلك جرائم أربعة ذكرت بعد العاطف ، وهي مضارة المؤمنين ، وتقوية الكفر ، وتفريق كلمة أهل الحق وجعله معقلا لالتقاء المحاربين لله ولرسوله.

يقول الدكتور فضل عباس- رحمه الله- بعد أن تناول القراءتين :«إن حذف الحرف وذكره في كتاب الله تعالى في كل منهما إشارة لمعنى جديد منسجم مع جلال الموقف المتحدث عنه» .(1)

3- قوله سبحانه ﴿ **مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا** ﴾ [الكهف: **51**]

اختلف القرّاء في ﴿وما كنت﴾ من قوله تعالى:﴿ وَما كُنْتُ مُتَّخِذَ المُضِلِّينَ عَضُداً﴾

فقرأ أبو جعفر﴿وما كنتَ﴾ بفتح التاء، خطابا لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم، والمقصود إعلام أمته أنه عليه الصلاة والسلام لم يزل محفوظا من أول حياته لم يعتضد بمضلّ، ولم يتخذه عونا له على نجاح دعوته، والباقون بالضم إخبارا من الله تعالى عن ذاته المقدسة.(2)
نلحظ في قراءة أبي جعفر الالتفات من التكلم إلى الخطاب،وأما قراءة الباقين بضم التاء، فقد جرى الكلام فيها على نسق ما قبله في قوله تعالى:﴿ما أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَلا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ﴾.(3)

4_قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ أَوْفى بِما عاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً**﴾سورة الفتح آية 10).
في هذه الآية الكريمة قراءتان متواترتان، حيث قرأ رويس، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر﴿فسيؤتيه﴾بياء الغيبة، والباقون ﴿فسنؤتيه﴾ بنون العظمة. (4)
قراءة النون فيها التفات من الغيبة إلى الخطاب، وأما قراءة الياء فقد جاءت على نسق الكلام؛ لأن قبله﴿ بما عاهد عليه الله ﴾.

5-قوله سبحانه ﴿**فَقالُوا رَبَّنا باعِدْ بَيْنَ أَسْفارِنا** ﴾ [سبأ: **19**]

اختلف القراء في ﴿ربنا باعد﴾ فقرأ يعقوب برفع الباء من ﴿ربنا﴾ وفتح العين والدال وألف ما قبل العين من ﴿باعد﴾ وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام بنصب الباء وكسر العين مشددة من غير ألف مع إسكان الدال، وقرأ الباقون كذلك إلا أنهم بالألف والتخفيف.(5)

---

(1)ينظر:فضل عباس ،القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية(بحث) ص 35

(2) البناء، إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ، مصدر سابق،ص: 368

(3)ينظر: محيسن،الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، مصدر سابق،3/ 15
(4)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر،مصدر سابق،2/ 415
(5)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر،مصدر سابق،2/ 390 و إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر،ص: 459

فالقراءات في هذا الحرف ثلاثة :

- ﴿ربُّنا بَاعَد﴾ يعقوب الحضرمي .
- ﴿ ربَّنا بَعِّد﴾ ابن كثير وأبو عمرو وهشام.
- ﴿ ربَّنا باعِد﴾ الباقون.

فقد تنوعت القراءات في هذه الآية بين الخبر والإنشاء، فقراءة من نصب ﴿ ربنا﴾ هي منصوبة على النداء، ومن كسر العين مشددة بدون ألف هي دعاء، وكذلك من ترك التشديد وأثبت ألفا بعد الباء، وفتح العين.
فقراءة الأمر أو الدعاء،تعكس شدة البطر والجرأة من هؤلاء الأقوام على الله تعالى ، حيث يطلبون منه المباعدة بين أسفارهم، حتى يتميز الأغنياء بركوبهم عن الفقراء الذين لا يملكون خيلا ولا بغالا ولا حميرا تستطيع أن تتحمل السفر البعيد.
قال الإمام الطبري : أهل سبأ قالوا : يا ربنا باعدْ بين أسفارنا؛ فاجعل بيننا وبين الشأم فلوات ومفاوز، لنركب فيها الرواحل، ونتزود معنا فيها الأزواد، وهذا من الدلالة على بطر القوم نعمة الله عليهم وإحسانه إليهم، وجهلهم بمقدار العافية، ولقد عجل لهم ربهم الإجابة، كما عجل للقائلين(إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أو ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) أعطاهم ما رغبوا إليه فيه وطلبوا من المسألة.(1)

وأما قراءة يعقوب الحضرمي ﴿ربُّنا باعَد بين أسفارنا﴾ بضم الباء من ﴿ ربنا﴾ وبألف بعد الباء وفتح العين من ﴿باعد﴾ فهي جملة خبرية، تأتي لتكشف عن استجابة الله تعالى لدعواهم بالمباعدة بين أسفارهم، فهو خبر على أنه شكوى منهم، وتذمر لبعد سفرهم بعد أن أجاب الله دعواهم .(2)

وهكذا تتنوع المعاني البلاغية بتنوع القراءات القرآنية، بحيث تكاثفت في تصوير ما وقع من أهل سبأ ولهم .

6-قوله سبحانه ﴿وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ (62) أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ﴾ص: 63

في ﴿أتخذناهم﴾ قراءتان متواترتان ، حيث قرأ البصريان وحمزة والكسائي وخلف بوصل همز﴿اتخذناهم﴾ على الخبر، والابتداء بكسر الهمزة.
وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحة على الاستفهام.(3)

فعلى قراءة حذف همزة الاستفهام، تكون الجملة المعادلة لـ﴿أم﴾ محذوفة والمعنى :أتفقدونهم أم زاغت عنهم الأبصار؟

---

(1)ينظر:الطبري،جامع البيان، مصدر سابق،20/ 389

(2)ينظر:البنا، إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر، مصدر سابق، 460/1

(3)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق،2/ 402

وقوى أبو عبيدة هذه القراءة حيث قال : وبهذه القراءة نقول من وجهين أحدهما: أن الاستفهام متقدم في قوله ﴿ما لنا لا نرى رجالا﴾

والوجه الآخر: أن المشركين لم يشكوا أنهم اتخذوا المسلمين في الدنيا سخريا، فكيف يستفهمون عن شيء علموه؟!

وأما قراءة الاستفهام، فتتقوى بوجود أم المعادلة بعدها ألا ترى أنه قال﴿ أم زاغــت﴾ فعودلت بــ﴿أم﴾ لأنها على لفظ الاستفهام ،وإن لم يكن استفهاما في المعنى.(1)

ولا يبعد أن تكون القراءتان بمعنى واحد ؛ لأن قراءة ترك همزة الاستفهام، هي من قبيل طرح هذه الألف لدلالة قوله ﴿أم زاغت عنهم الأبصار﴾ عليها ،وهذا كثير في كلام العرب، بل وحتى في لهجتنا التي نستخدمها اليوم .

يقول مكي معللا هذه القراءة :« وحجة من وصل أنه استغنى عن الألف بما دل عليه الكلام، من التقرير والتوبيخ، وبدلالة ﴿ أم ﴾ بعده على الألف ، ويجوز أن يكون جعله خبرا، لأنهم قد علموا أنهم اتخذوا المؤمنين في الدنيا سخريا، فأخبروا عما فعلوه في الدنيا، ولم يستخبروا عن أمر لم يعملوه ».(2)

---

(1)ينظر:ابن زنجلة، حجة القراءات، مصدر سابق،ص: 617

(2)ينظر:مكي بن أبي طالب،الكشف،مصدر سابق،134/2

القراءات القرآنية المتواترة وأثرها في الدلالة

المبحث الثاني : الدلالة الشرعية

من الثابت أن القراءات المتواترة المتمثلة في العشر التي أجمعت الأمة على صحتها، هي مصدر مهم من مصادر التشريع في علوم الدين واللغة، وقد عالجت في مبحث سابق من هذه الأطروحة كيف استشهد النحاة بالقرآن الكريم بقراءاته المختلفة، واعتمد أكثرهم عليه في وضع قواعدهم النحوية والصرفية،ولم يخل مؤلف من مؤلفاتهم من ذكر للقراءات القرآنية بين مقل ومكثر، استشهادا واستدلالا.

وفي هذا المبحث سأكشف عن أثر القراءات القرآنية في الأحكام الشرعية، إذ لا شك أن لتعدد المعاني بسبب تنوع واختلاف القراءات القرآنية صلة وثيقة بالأحكام الفقهية وبالتفسير كذلك، فالآية التي تقرأ بقراءتين أو أكثر، ينتج عنها تعدد الآراء في تفسيرها ،وفي الحكم الفقهي كما سنرى ، إلا أن هذا الاختلاف يظل اختلاف تغاير، لا اختلاف تضاد، وهو نوع من التيسير والتخفيف على الأمة.

وأشار الشاطبي في الموافقات إلى ذلك،وسأكتفي في هذا المبحث ببعض النماذج التي تبين تنوع الحكم الشرعي بتنوع القراءة القرآنية، فالقراءة إذا صحت ينبني عليها المذهب، ولا يقرأ بحكم المذهب ، كما نص على ذلك ابن العربي.(1)

يقول صاحب إتحاف فضلاء البشر:(ولم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر، والقراءة حجة الفقهاء في الاستنباط ،ومحجتهم في الاهتداء مع ما فيه من التسهيل على الأمة).(2)

وقد نبه المرحوم مصطفى صادق الرافعي إلى هذا الأمر، حيث قال :« كانت القراءات حجة الفقهاء في الاستنباط والاجتهاد، وهذا المعنى مما انفرد به القرآن الكريم، ثم هو مما لا يستطيعه لغوي أو بياني في تصوير خيال فضلا عن تقرير شريعة».(3)

ومن الملاحظ على علماء التفسير أنهم بعد أن يتفقوا على تواتر القراءات في الآية الكريمة،نجدهم يختلفون في توجيهها والجمع بينها، فكل مفسر يذهب إلى معنى كان قد فهمه من القراءة، ومن ثم

---

(1)ينظر:ابن العربي،القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (1424 هـ - 2003 م)، أحكام القرآن،راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، 119/1، الطبعة: الثالثة،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان

(2) البناء،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،ص: 6

(3)ينظر:الرافعي،مصطفى صادق،(1956م)إعجاز القرآن، ط/ 6،ص47، الناشر/ مطبعة الاستقامة.

يختلف الحكم باختلاف المفسر، وهذا الاختلاف الذي نراه في كتب المفسرين،أظن أنه لم يكن سببه نزعة فكرية أو مذهبية لهؤلاء العلماء الأجلاء، لأنهم أبعد الناس عن الميول عن الحق بدافع الهوى أو العصبية، بل هو اجتهاد ممن يملك أسبابه، فلهم الأجر مضاعفا إن أصابوا ، ولا يعدمون الأجر كذلك إن أخطأوا .

وسأذكر نماذج من الأحكام الشرعية التي بنيت اعتمادا على قراءات قرآنية:

1- قوله تعالى:﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: 222]

قرأ حمزة بن حبيب الزيات والكسائي ، وخلف، وأبوبكر بتشديد الطاء والهاء. والمعنى على هذا : حتى يغتسلن بالماء بعد انقطاع دم الحيض.

وقرأ الباقون من القراء بسكون الطاء وضم الهاء، والمعنى على هذه القراءة : حتى ينقطع دم الحيض عنهن.(1)

فقراءة التخفيف تبيح للرجل أن يأتي زوجه بعد الطهر، وقبل الاغتسال، وقراءة التشديد توجب الحرمة قبل الاغتسال، وبناء على هذا اختلفت كلمة الفقهاء، فذهب أبو حنيفة إلى أن له أن يقربها في أكثر الحيض بعد انقطاع الدم وإن لم تغتسل ، وفي أقل الحيض لا يقربها حتى تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة ،ونقل عن بعض الأحناف أن هذا من قبيل تعارض القراءتين لآية واحدة.(2)

والقول بأن بين القراءتين تعارضا هو كلام مجانب للصواب، إذ لا يمكن اعتبار التعارض بين هاتين القراءتين المتواترتين، ولا غيرهما من القراءات المتواترة، بل تحمل القراءتان على أن إحداهما مفسرة للأخرى أو مقيدة له.

وذهب الشافعي إلى أنه لا يقربها حتى تطهر وتُطَهَّر ،أي الطهارة التي تحل بها الصلاة لها الغسل والتيمم، فتجمع بين الأمرين،وهو قول واضح .(3)

ويعضده قوله :﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فأتوهم مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ﴾ من المأتى الذي أمركم الله به وحلله لكم وهو القبل ،وأما علماء المالكية فقالوا : إذا كانت الغاية من اعتزال النساء في المحيض هي

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق2/ 91

(2)ينظر:فتح الغفار113/2 و كتاب القرآن والقراءات والأحرف السبعة للدكتور/ عبد الغفور جعفر782/2

(3)ينظر:الشافعي.محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله،(1400هـ)أحكام القرآن، تحقيق : عبد الغني عبد الخالق، 1/ 193،الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت.

حصول الطهر، فإن حملنا الطهر على معناه اللغوي، فهو النقاء من الدم،فيتعين أن يحمل التطهر في قوله:﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ على المعنى الشرعي، فيحصل من الغاية والشرط اشتراط النقاء والغسل.(1)

قال ابن العربي وهو أحد فقهاء المالكية : ومعنى قوله تعالى﴿ حتى يطهرن﴾ حتى ينقطع دمهن؛

وقال الزهري وربيعة والليث ومالك وإسحاق وأحمد وأبو ثور:لا يطؤها حتى تغتسل بالماء غسل الجنابة.(2)

ويؤكد هذا الشيخ الدردير المالكي بقوله .. ولا بد من التطهير بالماء.(3)

ورجح الإمام الطبري قراءة التشديد قائلا: " وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ:﴿ حَتَّى يَطَّهَّرْنَ﴾ بتشديدها وفتحها، بمعنى: حتى يغتسلن - لإجماع الجميع على أن حرامًا على الرجل أن يقرَب امرأته بعد انقطاع دم حيضها حتى تطهر لإجماع الأمة على أنه حرام على الرجل أن يقرب امرأته بعد انقطاع الدم عنها حتى تطهر،وإنما اختلف في"التطهر" الذي عناه الله تعالى ذكره، فأحل له جماعها ،فقال بعضهم: هو الاغتسال بالماء، لا يحل لزوجها أن يقربها حتى تغسل جميع بدنها،وقال بعضهم: هو الوضوء للصلاة،وقال آخرون: بل هو غسل الفرج، فإذا غسلت فرجها، فذلك تطهرها الذي يحلّ به لزوجها غشيانُها ،فإذا كان إجماعٌ من الجميع أنها لا تحلُّ لزوجها بانقطاع الدم حتى تطَّهر، كان بيِّنًا أن أولى القراءتين بالصواب أنفاهما للَبس عن فهم سامعها. وذلك هو الذي اخترنا، إذ كان في قراءة قارئها بتخفيف"الهاء" وضمها، ما لا يؤمن معه اللبس على سامعها من الخطأ في تأويلها، فيرى أن لزوج الحائض غشيانَها بعد انقطاع دم حيضها عنها،وقبل اغتسالها وتطهُّرها.(4)

وقال عبد الحكيم السلكوتي: إن قوله تعالى:﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ قرئ بالتخفيف والتشديد فتنزل القراءتان منزلة آيتين، ولما كانت إحداهما معارضة الأخرى من حيث اقتضاء قراءة التخفيف الطهر بمعنى النقاء، واقتضاء الأخرى كونه بمعنى الغسل، جمع بين القراءتين بإعمال كل في حالة مخصوصة اه.(5)

---

(1)ينظر:ابن عاشور،التحرير والتنوير2/ 349

(2)ينظر:ابن العربي،أحكام القرآن مصدر سابق، 329/1

(3)ينظر:الدردير.شرح مختصر خليل 173/1

(4)ينظر:الطبري،جامع البيان في تأويل القرآن، مصدر سابق،4/ 385)

(5)ينظر:السابق.

إلا أن هذا الكلام فيه نظر لكونهما وردتا في وقت واحد، فيحمل مطلقهما على مقيدهما.

ولمكي بن أبي طالب القيسي كلام لطيف، إذ يرى أن قراءة التخفيف لا تتم الفائدة بها إلا بما بعدها﴿ فإذا تطهرن﴾ أي : بالماء فأتوهن.فبهذا تمت الفائدة والحكم، لأن الكلام متصل بعضه ببعض، ففي قراءة التخفيف بيان للشرطين اللذين مع وجودهما توطأ الحائض، وهما : انقطاع الدم، والتطهر بالماء، وليس مع التشديد للطاء فيها دليل على أن انقطاع الدم شرط للوط ء، فقراءة التخفيف فيها بيان الحكم وفائدته، وقراءة التشديد فيها رفع توهم قد يحصل في هذه المسألة.

وللجمع بين القراءتين أقول : القراءتان مكملتان لبعضهما ؛ذلك أن قراءة التخفيف توهم جواز إتيان الحائض، إذا ارتفع عنها الدم، وإن لم تتطهر بالماء، فجاءت قراءة التشديد لرفع ودفع هذا التوهم، فالمرأة في حكم الحائض ما لم تطهر، وهي ممنوعة من الصلاة مالم تطهر .

وبالجملة فإن مجموع القراءتين يوضح أمرين:

أولهما: أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر وذلك بانقطاع المحيض

ثانيهما: أنها لا يقربها زوجها إلا بالمبالغة في الطهر وذلك بالاغتسال فلابد من الاغتسال في جواز قربان النساء وهو مذهب الشافعي ومن وافقه.

وذهب فريق من العلماء إلى الجمع بين القراءتين، وذلك بحمل قراءة التخفيف على قراءة التشديد، وأن المقصود هو الغسل بعد انقطاع الدم، فتكون الآية آمرة بالغسل على كلتا القراءتين، وقد استفدنا وجوب انقطاع الدم من أول الآية هي قوله تعالى ﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ﴾ [البقرة: 222] فلو كان التطهر هنا بمعنى انقطاع الحيض لتكرر مع ما قبله.(1)

وهذا الذي رأيناها من علمائنا الأجلاء هو نتيجة تعدد القراءات القرآنية وتجلي التيسير على الأمة في أبهى صوره، كما أن في تعدد القراءات القرآنية في هذه الآية الكريمة محل الشاهد، وفي غيرها من الآيات استغناءً عن تكرار الآيات وإعادتها، فيستفيد المفسر من ذلك فوائد جليلة ،وهو ضرب من ضروب الإعجاز القرآني الدال على صدق من جاء به في غير تناقض في الأسلوب ولا تضاد في المعنى، فهو تنزيل من حكيم حميد لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

---

(1)ينظر:الحوري،عبد الإله(2011م)أسباب اختلاف المفسرين في آيات الأحكام،ط/الثانية، ص175، الناشر/دار النوادر.

2- قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: 6]

اختلف القراء في هذه الآية الكريمة، فقرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام من ﴿ وأرجلكم ﴾ وقرأ الباقون بالخفض.(1)

فنتج عن هذين القراءتين اختلاف حكمين شرعيين، فقراءة الخفض تقتضي فرض المسح،لكونها معطوفة على الممسوح في قوله تعالى ﴿ وامسحوا برؤوسكم﴾ وقراءة النصب تقتضي فرض الغسل، لكونها عطفت على المغسول في قوله تعالى ﴿فاغسلوا وجوهكم﴾ وتكون جملة ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ معترضة بين المتعاطفين إشارة إلى ترتيب أعضاء الوضوء .

وللعلماء في قراءة جر كلمة(رؤوسكم) تأويلات:منهم من أخذ بظاهرها فجعل حكم الرجلين المسح دون الغسل، وروي هذا عن ابن عباس، وأنس بن مالك، وعكرمة، والشعبي، وقتادة.

إلا أن الإمام الألوسي أنكر أن يكون ابن عباس أو أنس بن مالك أو عكرمة أو الشعبي قد أفتوا بالمسح، وقال : إن ما روي عنهم إما غير صحيح، أو لا يدل على المسح ، بل يدل على الغسل.(2)

ومنهم من جعل حكم الرجلين الغسل فقط وعليه إجماع العلماء المتأخرين ، إذ الأصل أن يبالغ في غسل ما هو أشد تعرضا للوسخ؛ فإن الأرجل تلاقي غبار الطرقات وتفرز الفضلات بكثرة حركة المشي، وكما قال الحجاج :(إنه ليس شيء من ابن آدم أقرب من خبثه من قدميه فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما).(3)

ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بمبالغة الغسل فيها، وقد نادى بأعلى صوته الذي لم

---

(1)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر، مصدر سابق،2/ 287

(2)ينظر:الألوسي،محمود أبو الفضل،روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، 77/6 ، الناشر/دار إحياء التراث العربي. بيروت، لبنان.

(3) ابن عاشور،التحرير والتنوير 6/ 130

يحسن غسل رجليه : "ويل للأعقاب من النار".(1)

جاء في تفسير الطبري : أخبرنا أشهب قال: سئل مالك عن قول الله:﴿وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ أهي:"أرجلَكم" أو"أرجلِكم"؟ فقال: إنما هو الغسل وليس بالمسح، لا تُمْسح الأرجل، إنما تُغسل. قيل له: أفرأيت من مسح أيجزيه ذلك؟ قال: لا.(2)

روي عن أنس أنه قال :«نزل القرآن بالمسح والسنة بالغسل، فيكون مسح الرجلين منسوخا بالسنة.

وأجمع الفقهاء بعد عصر التابعين على وجوب غسل الرجلين في الوضوء، ولم يشذ عن ذلك إلا الإمامية من الشيعة، قالوا: "ليس في الرجلين إلا المسح"، وإلا ابن جرير الطبري:رأى التخيير بين الغسل والمسح.(3)

وذهب ابن كثير على أن القول بأن الإمام الطبري جمع بين الغسل والمسح فيما يتعلق بالأرجل قول غير صحيح ، فقد قال في تفسير القرآن العظيم :(ومن نقل عن أبي جعفر بن جرير أنه أوجب غسلهما للأحاديث، وأوجب مسحهما للآية، فلم يحقق مذهبه في ذلك، فإن كلامه في تفسيره إنما يدل على أنه أراد أنه يجب دَلك الرجلين من دون سائر أعضاء الوضوء؛ لأنهما يليان الأرض والطين وغير ذلك، فأوجب دَلكهما ليذهب ما عليهما، ولكنه عَبَّر عن الدلك بالمسح، فاعتقد من لم يتأمل كلامه أنه أراد وجوب الجمع بين غسل الرجلين ومسحهما، فحكاه من حكاه كذلك؛ ولهذا يستشكله كثير من الفقهاء وهو معذور فإنه لا معنى للجمع بين المسح والغسل، سواء تقدمه أو تأخر عليه؛ لاندراجه فيه، وإنما أراد الرجلُ ما ذكرتهُ، والله أعلم).(4)

وورد في الموسوعة الشيعية« اعلم أن فرض الرجلين عندنا في الوضوء هو المسح دون الغسل،

---

(1)ينظر:الحميدي،محمد بن فتوح،الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم) (3/ 143) وصحيح مسلم (2/ 39) وصحيح البخاري (1/ 283)

(2)ينظر:الطبري،جامع البيان في تأويل القرآن، مصدر سابق، 10/ 57

(3) السابق

(4) ينظر:ابن كثير، تفسير القرآن العظيم 514/2

ومن غسل فلم يؤد الفرض، وقد وافقنا على ذلك جماعة من الصحابة والتابعين كابن عباس» .(1)

وتبعهم أبو حيان الأندلسي في تقرير أن القرآن جاء بالمسح لا غير، إلا أن موقفه غامض في حكم غسل الرجلين، فقد ضعف الوجوه التي ذكرها الجمهور في توجيه قراءة الجر للدلالة على وجوب الغسل، حيث يقول : (ومن أوجب الغسل تأول أنّ الجر هو خفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف جداً ، ولم يرد إلا في النعت ، حيث لا يلبس على خلاف فيه قد قرر في علم العربية ، أو تأول على أنّ الأرجل مجرورة بفعل محذوف يتعدى بالباء أي : وافعلوا بأرجلكم الغسل ، وحذف الفعل وحرف الجرّ ، وهذا تأويل في غاية الضعف).(2)

ولكنه ذكر في النهر الماد أن مذهب الجمهور هو الثابت على النبي صلى الله عليه وسلم في الأحاديث التي قاربت التواتر.(3)

ويبدو أن أبا حيان يرى أن المسح ثابت بالقرآن الكريم ، ولكن الغسل ثابت بالسنة النبوية،التي نقلت في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قاربت حد التواتر، فهو ممن يقول بوجوب الجمع بين المسح والغسل . والله أعلم بالصواب.

3- قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ [سورة النساء آية 43]

اختلف القراء في هذه الآية الكريمة ،فقرأ حمزة والكسائي وخلف بغير ألف في ﴿ لامستم﴾ وقرأ الباقون بالألف.(4)

فنتج عن هذا الاختلاف اختلاف في الحكم الشرعي بين الفقهاء.

---

(1)يراجع موقع الموسوعة الشيعية، وكتاب/ التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي. لمؤلفه/ الدكتور سحر سويلم راضي.

(2)ينظر:أبو حيان،تفسير البحر المحيط ، مصدر سابق ،4/ 381

(3)ينظر: نفسه

(4)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر283/2

فالقراءة التي بالألف تدل على المفاعلة التي تكون من اثنين، إذا فيكون معناه «الجماع، واستدلوا لذلك بما روي في التفسير أنّ عليّا رضي الله عنه قال: لامَسْتُمُ النِّساءَ: أي جامعتم، ولكن الله يكني»،ولقول ابن عباس رضي الله عنه:﴿ أولا مستم﴾ هو الغشيان والجماع .(1).

وإن الله كريم يكني عن الرفث والملامسة والمباشرة والتغشي والإفضاء وهو الجماع.(2)

وبهذا جعلوا الفعل من اثنين، وجعلوه من الجماع، فجرى على المفاعلة؛ لأن الجماع لا يكون إلا من اثنين.

وأما قراءة حذف الألف ﴿ لمستم﴾ فإنها تدل على إضافة الفعل، والخطاب للرجال دون النساء، على معنى: مس اليد الجسد، ومس بعضُ الجسد بعضَ الجسد، فجرى الفعل من واحد، ودليله قوله تعالى ﴿ ولم يمسسني بشر﴾ آل عمرا:47 ولم تقل : ولم يماسني بشر.

فاللمس حقيقة في المس باليد، وأنه ما دون الجماع كالقبلة، والغمزة، والإفضاء باليد إلى الجسد،وهو مذهب ابن عمر، وعبيدة، وعطاء والشعبي، وابن مسعود، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النّخعي، وابن شهاب الزهري، يقولون : إن اللمس في هذا الإفضاء باليد إلى الجسد، وهو قول ابن مسعود وابن عمر، وببعض جسده إلى بعض جسدها، فحمل على غير الجماع، فهو من واحد كما قال تعالى :﴿ وَإِنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَـٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ﴿٨﴾ [سورة الجن آية 8] فهو لمس بغير يد، واللمس على وجهين: لمس باليد ، ولمس بغير يد، نحو ما ذكرنا في السماء.(3)

وبذلك فإنهم يجعلون الفعل هنا للرجال دون النساء،على معنى: مس بعض الجسد بعض الجسد، ومس اليد الجسد، فجرى الفعل من واحد، ودليله قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾آل عمران.آية 47]ولم يقل: تقل: يماسني، وقوله﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ

---

(1)ينظر:ابن عباس، عبد الله ،تنوير المقباس 1/ 91

(2)ينظر:السيوطي،الدّر المنثور في التفسير بالمأثور مصدر سابق، 2/ 166.

(3)ينظر:مكي القيسي،الكشف ،مصدر سابق 431/1 .

﴿﴾[سورة الرحمن آية 55] ولم يقل :يطامثهن. (1)

ولا تكون في الجماع إلا مجازا أو كناية، وبذلك استدل الشافعي رحمه الله .

ومجمل القول أن الذين اعتبروا اللمس باليد ناقضا تأولوا عليه القراءتين، وكذلك من اعتبر الجماع هو الناقض المقصود، فإنه تأوّل عليه القراءتين.

فالمالكية جعلوا نقض الوضوء بلمس المتوضئ البالغ لشخص يلتذ به عادة، فجعلوا الضابط لنقض الوضوء حصول اللذة، ونصّوا على أن القبلة تنقض الوضوء مطلقا بين البالغين ؛لأنها مظنّة الشهوة.(2)

واختار الحنفية أن اللمس والملامسة حقيقة في الجماع، ولكن الله يكني.

وأما الشافعية فقد ذهبوا إلى أن ﴿لمستم﴾ ظاهرة في مجرد اللمس من غير جماع، وأما قراءة ﴿لامَسْتُمُ﴾ فقد جعلوها مبالغة في اللمس، ولم يصرفوها إلى معنى آخر.(3)

وعليه فإن لمس المرأة ناقض للوضوء مطلقا، سواء كان بشهوة أو بغير شهوة.

قال الطبري: (وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال: أراد الله بقوله:﴿أَوْ لامَسْتُمُ النِّساءَ﴾ الجماع دون غيره من معاني اللمس؛ لصحة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قبّل بعض نسائه ثم صلى، ثم روى عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ثم يقبّل، ثم يصلي.

وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبّل بعض نسائه، ثم خرج إلى الصلاة، ولم يتوضأ، قال عروة: قلت من هي إلا أنت، فضحكت.(4)

---

(1)ينظر: نفسه

(2)ينظر: المدونة121/1 و القوانين الفقهية،ص 32 والزحيلي ،وهبة،موسوعة الفقه الإسلامي وأدلته 1/ 276.

(3)ينظر: نفسه .

(4)ينظر:الطبري،جامع البيان في تفسير القرآن مصدر سابق، 5/ 105.

وأقول : إن فرض الوضوء بمجرد لمس الزوجة فيه من العنت والمشقة ما فيه، ولو كان واجبا لبينه المصطفى صلى الله عليه وسلم لأمته، بل إن الثابت عنه صلى الله عليه وسلم هو عدم الوضوء في مثل هذه الحال.

ولا يمتنع أن تلتقي القراءتان على معنى واحد، وذلك أن المفاعلة ليس بالضرورة أن تكون بين اثنين دائما، نعم الأصل فيها كذلك، ولكنها قد تكون للواحد فقط ، نحو قولنا : عاقبت اللص ، وداويت العليل ،وبذا تتفق القراءتان، والله أعلم بمراده.

وما يعنيني هنا أن أشير إلى أن تنوع القراءتين من شأنه أن يوسع مجال النظر إلى الأحكام، ويفتح للمجتهد آفاقا للنظر والاستدلال، ما كانت لتكون لولا هذا التنوع في القراءات، المفضي إلى التوسعة على الأمة في ممارسة شعائرها، وأداء سننها وفرائضها.

4- قوله تعالى ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [سورة النساء آية 25]

اختلف القراء في قراءة ﴿أحصن﴾ فقرأ شعبة عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف بفتح الهمزة والصاد مبنيا للفاعل أي: أحصن فروجهن وأزواجهن، والباقون بضم الهمزة وكسر الصاد على البناء للمفعول على أن المحصن لهن الزوج.(1)

وتبعا لاختلاف القراء اختلف المفسرون كذلك، فذهب فريق منهم إلى أن القراءتين تصبان في معنى واحد، إلا أنهم اختلفوا في معنى الإحصان فرأى بعضهم أنه التزويج؛ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَسَعِيدُ ابْنُ جُبَيْرٍ .(2)

ورد ابن عطية هذا التعليل بالقول : (ومن أراد أن يضعف قول من قال : إنه الإسلام بأن الصفة لهن بالإيمان قد تقدمت وتقررت فذلك غير لازم ، لأنه جائز أن يقطع في الكلام ويزيد ، فإذا كن

---

(1)ينظر:البناء،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر مصدر سابق،ص: 240)

(2)ينظر:ابن العربي،أحكام القرآن، مصدر سابق،51/3، وجامع البيان 23/4 و معاني القرآن للنحاس 65/2

على هذه الحالة المتقدمة من الإيمان ﴿ فإن أتين بفاحشة فعليهن ﴾ ، وذلك سائغ صحيح).(1)

كما خطأ الإمام الطبري القول بأن المراد بالإحصان التزويج قائلا : من حسب أن المعنى لا يحتمل غير التزويج فقد ظن خطأ.(2)

وقال ابن العربي: يُحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ أَحْصَنَّ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ زُوِّجْنَ ، فَيُضَافُ الْفِعْلُ إلَيْهِنَّ لِمَا وُجِدَ بِهِنَّ وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أُحْصِنَّ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ : أَسْلَمْنَ : مَعْنَاهُ مُنِعْنَ بِالْإِسْلَامِ مِنْ أَحْكَامِ الْكُفْرِ . وَالظَّاهِرُ فِي الْإِطْلَاقِ هُوَ الْأَوَّلُ .(3)

وفريق آخر يرى أن الإحصان هو الإسلام وليس التزويج، وهو قول نسب لابن مسعود والشعبي والزهري واختاره ابن العربي المالكي.(4)

في حين ذهب قسم آخر من العلماء إلى القول بأن بين القراءتين تباينا واختلافا في المعنى، فمن قرأ ﴿أُحصِنَّ﴾ بالبناء لما لم يسم فاعله، فمراده التزويج، ومن قرأ﴿ أَحصَنَّ﴾ فمراده الإسلام، وهو الاختيار عند الطبري والقرطبي.(5)

ويظهر أثر الخلاف بين المعنيين في حكم الأمة غير المحصنة إذا زنت، فمن قال : الإحصان هو الإسلام يقول : لا حد على الأمة غير المسلمة، وإن كانت متزوجة، وهو ما ذهب إليه ابن العربي المالكي.(6) ومن قال : الإحصان هو التزويج فعنده أن الأمة غير المتزوجة لا حد عليها إذا زنت سواء أكانت مسلمة أم غير مسلمة، وهو قول منسوب لابن عباس وابن جبير.(7)

والذي عليه الجمهور وجوب الحد على الأمة الزانية سواء أكانت ذات زوج أم لا،وسواء كانت

---

(1)ينظر:ابن عطية،المحرر الوجيز2/ 107

(2) الطبري،ابن جرير،جامع البيان 22/5

(3)ينظر:ابن العربي،أحكام القرآن2/ 313)

(4)ينظر:السابق،517/1

(5)ينظر:الطبري،جامع البيان21/5 والجامع لأحكام القرآن 144/5

(6)ينظر:ابن العربي،أحكام القرآن518/1

(7)ينظر:تفسير القرآن العظيم 477/1 والكشف لمكي 425/1

مسلمة أم غير مسلمة،وذلك لأنه ثبت في السنة أن الأمة إذا زنت حدت سواء أكانت محصنة أم لا .(1)

قال ابن العربي: (روى الأئمة بأجمعهم، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني، أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن. قال : (إن زنت فاجلدوها ثلاثا ثم بيعوها ولو بضفير). قال ابن شهاب: لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة.(2)

ومما يوافق الجمهور ما أخرجه الترمذي مرفوعا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال :: يا أيها الناس أقيموا الحدود على أرقائكم من أحصن منهم ومن لم يحصن ،فَإِنَّ أَمَةً لِرَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- زَنَتْ فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا فَأَتَيْتُهَا فَإِذَا هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِالنِّفَاسِ فَخَشِيتُ إِنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ تَمُوتَ فَأَتَيْتُ النَّبِىَّ -صلى الله عليه وسلم- فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ :« أَحْسَنْتَ ».(3)

وهذا نص عموم في جلد من تزوج ومن لم يتزوج.

وبذلك يكون مفهوم المخالفة في الآية الكريمة غير مراد لورود تلك الأحاديث الصحيحة من السنة المطهرة، التي توجب الحد على الأمة الزانية ، سواء كانت محصنة أو غير محصنة.

وهكذا اختلفت الأحكام الشرعية باختلاف القراءتين ، وبحسب ما فهمه كل عالم من علماء السلف من القراءتين، وهو اختلاف تغاير لا اختلاف تصادم وتضاد.

5- قوله تعالى﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾المزمل: 20]

اختلف القراء في هذه الآية ، فقرأ نافع، وابن عامر، وأبو عمرو: (ونصفِه وثلثِه) بخفض الفاء والثاء وكسر الهاءين،وقرأ ابن كثير والكوفيون بنصب الفاء والثاء وضم الهاءين .(4)

ووجهت قراءة من جر على أنهم حملوه على الجار، أي: تقوم أدنى من نصفه ومن ثلثه.

والمعنى في ذلك يكون على تأويل: إن ربك يعلم أنك تقوم أحيانا أدنى من ثلثي الليل، وأحيانا أدنى

---

(1)ينظر:الحوري،عبد الإله،أسباب اختلاف المفسرين، مصدر سابق، ص116

(2)ينظر:ابن العربي،أحكام القرآن2/ 315

(3)ينظر:مالك بن أنس،الموطأ - رواية محمد بن الحسن (3/ 73) والبيهقي.أبو بكر أحمد. السنن الكبرى.11/8

(4)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 433

من نصفه، وأحيانا تقوم أدنى من ثلثه، غير عارف بالمقدار في ذلك التحديد بدلالة قوله بعدها: عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ، وقوله: وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ فكأنه قال: أنا أعلم من مقادير قيامك بالليل ما لا تعلم من تحديد الساعات من آخر الليل.

قال أبو عبيد: الاختيار الخفض في (نصفه وثلثه)، لأن الله تعالى قال: عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فكيف يقدر على أن يعرضوا نصفه وثلثه.

وحجّة من نصب أن الله تعالى قال لنبيّه صلى الله عليه وسلم: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾المزمّل:73/ 2]،أي صل الليل إلا شيئا منه تنام فيه، وهو الثلث، والثلث يسير عند الثلثين، ثم قال: نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أي من الثلث قليلا. أي: نصفه أو انقص من النصف قليلا إلى الثلث، أو زد على النصف إلى الثلثين. فإذا قرأت بالخفض كان معناه أنهم كانوا يقومون أقل من الثلث.

وفي هذا مخالفة لما أمروا به؛ لأن الله تعالى قال: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا* نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا..﴾ إلى الثلث، أو زد على الثلث، ولم يأمرهم بأن ينقصوا من الثلث شيئا. وأما قوله:﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ﴾ أي: لن تطيقوه كما قال صلى الله عليه وسلم: «استقيموا، ولن تحصوا» أي: ولن تطيقوا، والله أعلم .

وقد اختار الآلوسي أن القيام فرض على النّبي صلى الله عليه وسلم وعلى أمته، فنسخ ذلك في حقّ أمته صلى الله عليه وسلم، وبقي في حقه صلى الله عليه وسلم بناء على ما أخرجه ابن أبي حاتم عن الضحّاك قال: نسخ قيام الليل إلا عن النّبي صلى الله عليه وسلم .(1)

جزم القرطبي في اختياره أن التّهجد نافلة في حق الرسول صلى الله عليه وسلم كما في حقّ أمته فقال:«وعلى هذا يكون الأمر بالتّنفل على جهة النّدب، ويكون الخطاب للنّبي صلى الله عليه وسلم لأنه مغفور له، فهو إذا تطوع بما ليس بواجب عليه كان ذلك زيادة في الدرجات، وغيره من الأمة تطوعهم كفارات وتدارك لخلل يقع في الفرض .(2)

---

(1)ينظر:الألوسي،روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مصدر سابق،11/ 51

(2)ينظر:القرطبي،الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، 19/ 37

6-قوله سبحانه ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾[المائدة: 95].

اختلف القراء في هذه الآية ، فقرأ الكوفيون ويعقوب ﴿فجزاءٌ﴾ بالتنوين و﴿ مثلُ﴾ برفع اللام ،وقرأ الباقون بغير تنوين وخفض اللام﴿فجزاءُ مثل ﴾.(1)

وقد تنوعت الأحكام الفقهية بتنوع القراءات القرآنية في هذه الآية الكريمة،في حكم قتل الصيد بالنسبة للمحرم،ففي قراءة إضافة ﴿جزاء﴾ إلى ﴿مثل﴾ يذهب أبو حنيفة إلى تقويم الصيد القتيل قيمته من الدراهم، مستدلا بهذه القراءة التي يفهم منها أن عليه جزاء مثلَ الذي قتل، فيكون مثل من نعت الجزاء، والإضافة تقتضي المغايرة كما يقول النحاة، ودل على أن ذلك يعتبر فيه الخلقة لا القيمة.(2)

قال الزجاج: ويجوز أن يرتفع جزاء على الابتداء يكون ﴿مثل ما قتل﴾ خبر الابتداء فيكون المعنى فجزاء ذلك الفعل مثل ما قتل، ومن جر أراد فعليه جزاء مثل ذلك المقتول من النعم.(3)

ورأى الشافعي إلى أن الرجل إذا أصاب صيدا وهو محرم في الحرم يجب عليه مثل المقتول من الصيد من النعم من طريق الخلقة، مستمدا رأيه من قراءة التنوين في فجزاء ،ورفع مثل في قوله تعالى ﴿فجزاءٌ مثلُ...﴾ أي : فعليه جزاءٌ موصوفٌ بكونه « مثلَ ما قتله » أي مماثِله،وتبعد الإضافة هنا في المعنى؛ لأنه في الحقيقة ليس على قاتل الصيد جزاء مثل ما قتل، إنما عليه جزاء المقتول بعينه، لا جزاء مثله؛ لأن مثل المقتول من الصيد لم يقتله ، فيصير المعنى على الإضافة: عليه جزاء مالم يقتل.(4)

---

(1) ابن الجزري،النشر في القراءات العشر ،2/ 288)

(2)ينظر:ابن زنجلة،حجة القراءات، مصدر سابق،236/1

(3)ينظر:الزجاج،معاني القرآن وإعرابه، 228/2 وابن زنجلة،حجة القراءات 235

(4)ينظر:مكي القيسي،الكشف،مصدر سابق،456/1

ولابن العربي المالكي موقف طريف يذكره في كتابه هو أن الكوفيين الذين يقرؤون بتنوين ﴿فجزاء﴾ ويرفعون ﴿مثل﴾ على الوصفية، والتي تقتضي أن يكون الجزاء هو المثل، أي جزاءٌ مماثلٌ لِما قتَل يعني في القيمةِ أو في الخِلقة، وجدنا فقهاءهم يفتون بأن الجزاء غير المثل.

وأهل مكة و المدينة والشام الذين يقرؤون برفع ﴿فجزاء﴾ مضافة إلى ﴿مثل﴾ وهذا يقتضي الغيرية بين المضاف والمضاف إليه، وأن يكون الجزاء لمثل المقتول لا المقتول نفسه، إلا أن فقهاء هذه الأمصار يفتون بأن الجزاء هو المثل وهو ما أفادته قراءة الكوفيين، وبذلك يبني كل فريق من الفقهاء مذهبه على خلاف قراءة بلده.(1)

7- قوله تعالى ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ (191) ﴾ [سورة البقرة آية 190]

اختلف القراء في هذه الآية الكريمة، وتحديداً في ﴿ولا تقاتلوهم، حتى يقاتلوكم، فإن قاتلوكم﴾ فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿ولا تقتلوهم، حتى يقتلوكم، فإن قتلوكم﴾ بحذف الألف فيهن،وقرأ الباقون بإثباتها.(2)

وقراءة حذف ألف المفاعلة من الكلمات الثلاثة، وجهت إلى أن وصف المؤمنين بالقتل في سبيل الله أبلغ من وصفهم بالقتال، وذلك لما تحمله من زيادة مدح وثناء، والمعنى ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوا بعضكم فإن قتلوا بعضكم فاقتلوهم،وحكى الفراء عن العرب أنهم يقولون قتلنا بني فلان وإنما قتلوا بعضهم، وسأل حمزة بن حبيب الزيات القاريء الأعمش عن هذه القراءة فقال : أرأيت قراءتك:﴿ولا تَقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يَقتلوكم فيه فإن قتلوكم فاقتلوهم كذلك جَزاءُ الكافرين فإن انتهوا فإن الله غفورٌ رَحيم﴾ إذا قتلوهم كيف يقتلونهم؟ قال: إن

---

(1) جعفر،عبد الغفور محمود مصطفى(1989م)القراءات القرآنية أنواعها وألقابها،ط/ الأولى، 788/2، القاهرة.

(2)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر مصدر سابق،2/ 258

العرب إذا قُتل منهم رجل قالوا:"قُتلنا" وإذا ضُرب منهم رجل قالوا:"ضربنا".(1)

وأما قراءة إثبات ألف المفاعلة ، فإن الخطاب فيها منصب على بيان المقاتلة، وليس في بيان القتل، وهي واضحةٌ الدلالة في النَهْي عن مقدِّمات القتل ، فدلالتها على النهي عن القتل بطريق الأوْلى.(2)

كما أن القتال إنما يؤمر به الأحياء، فأما المقتولون فإنهم لا يقاتلون فيؤمروا به، وإذا قرئ بدون ألف المفاعلة كان ظاهره أمرا للمقتول بقتل القاتلين وذلك محال إذا حمل على ظاهره، ولا يستقيم معناه إلا بالتقدير.(3)

واختلف الحكم الفقهي تبعا لاختلاف القراءتين، فبإثبات ألف المفاعلة، دلت على جواز المقاتلة عند المسجد الحرام في حال تعرض المسلمين للأذى والاعتداء من قبل عدوهم، ولا ينتظروا أن يصيب العدو بعضا منهم، إذ ليس المطلوب هنا على هذه القراءة أن ينتظر حتى يقتل المشركون بعض المسلمين في الحرم ليردوا عليهم، فهي تحمل نهيا واضحا بعدم قتال الأعداء عند المسجد الحرام احتراما له، حتى يبدأ المشركون القتال عنده ،فإن بدءوكم بالقتال فيه فلا حرج عليكم في قتلهم عنده ، لأن المنتهك لحرمة المسجد الحرام إنما هو البادئ بالقتال فيه وهم المشركون ، ولستم أنتم أيها المؤمنون لأن موقفكم إنما هو موقف المدافع عن نفسه .

فأنت ترى أن الآية الكريمة قد حفظت للمسجد الحرام حرمته وهيبته ومكانته السامية؛ لأن حرمته لذاته ، وحرمة سائر الحرم من أجله ، إلا أنها أذنت للمسلمين أن يدافعوا عن أنفسهم إذا ما هاجمهم المشركون عنده أو فيه .

أما الإمام الطبري فيقول:إن الله تعالى ذكره لم يأمر نبيَّه صلى الله عليه وسلم وأصحابه في حالٍ إذا قاتلهم المشركون بالاستسلام لهم حتى يَقتلوا منهم قتيلا بعد ما أذن لهُ ولهم بقتالهم، فتكون

---

(1)ينظر:الطبري،جامع البيان في تأويل القرآن،3/ 568

(2)ينظر:السمين الحلبي،الدر المصون في علم الكتاب المكنون ص: 440

(3)ينظر:ابن زنجلة،(2001م)حجة القراءات، تحقيق/ سعيد الأفغاني ،الطبعة:5، ص: 128.

القراءة بالإذن بقتلهم بعد أن يَقتلوا منهم، وإذا كان ذلك كذلك، فمعلومٌ أنه قد كان تعالى ذكره أذِن لهم بقتالهم إذا كان ابتداء القتال من المشركين قبل أن يقتلوا منهم قتيلا وبعد أن يقتلوا منهم قتيلا.

وقد نسخ الله تعالى ذكره هذه الآية بقوله:"وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة".(1)

8- قوله تعالى﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ (12)} [التوبة: 12﴾ [سورة التوبة آية 12]

اختلف القراء في ﴿لاَ أَيْمَانَ﴾ فقرأ ابن عامر الشامي بكسر الهمزة، والباقون بفتحها.(2)

والمعنى الذي تحمله قراءة ابن عامر هو أن هؤلاء الأقوام لا إيمان لهم ،أي لا إسلام ولا دين لهم، وقال آخرون معناه لا أمان لهم مصدر آمنته أومنه إيمانا المعنى إذ كنتم أنتم آمنتموهم فنقضوا هم عهدهم فقد بطل الأمان الذي أعطيتموهم ، وهذا الذي اختاره مكي بن أبي طالب القيسي لِما فيه من تجديد فائدة لم يتقدَّمْ لها ذِكْرٌ؛ لأنَّ وَصْفَهم بالكفر وعدم الإيمان قد سَبَقَ وعُرِف ، واستعماله بمعنى آخر أولى؛ ليفيد الكلام فائدتين،ودل على أنه من الأمان قوله تعالى ﴿لاَ يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلّاً وَلاَ ذِمَّةً وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ ﴿١٠﴾) [سورة التوبة آية 10] أي : لا يوفون لأحد بعهد.(3)

ومعنى قراءة الباقين هو أنهم لا أيمان لهم جمع يمين، وحجتهم قوله ﴿اتخذوا أيمانهم جنة﴾ كما دل عليه قوله تعالى ﴿أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَّكَثُواْ أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ﴾.

وتبعا لاختلاف القراء اختلف الفقهاء في تحديد العلة في قتال المشركين، أهي الكفر كما جاء في قراءة ابن عامر الشامي أم نقض العهود والمواثيق كما في قراءة غيره ؟

فالإمام الشافعي يفهم من كلامه أن العلة في قتال المشركين هي نقضهم للعهود والمواثيق لا الكفر

---

(1)ينظر:الطبري،جامع البيان في تأويل القرآن مصدر سابق،3/ 568

(2)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 312

(3)ينظر:مكي القيسي،الكشف،مصدر سابق،500/1

حيث يقول :« إِنَّ الله تعالى أَبَاحَ بِرَّ مَنْ لَمْ يُظَاهِرْ عَلَيْهِمْ- أي على المسلمين- مِنْ الْمُشْرِكِينَ .

وَالْإِقْسَاطَ إلَيْهِمْ ، وَلَمْ يُحَرِّمْ ذَلِكَ إلا مَنْ أَظْهَرَ عَلَيْهِمْ».(1)

وذهب ابن العربي المالكي إلى أن قتال المشركين يستوجب إذا طَعَنُوا فِي دِينِنا؛ لأن الطعن في الدين هو نقض للعهود، وقد قال العلماء :إنْ عَمِلُوا مَا يُخَالِفُ الْعَهْدَ انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ.(2)

وذهب الشيخ الطاهر بن عاشور إلى أن هذه الآية ﴿إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ إنما جاءت تعليلا لقتالهم بأنهم استحقوه لأجل استخفافهم بالأيمان التي حلفوها على السلم فغدروا.... ثم علل قراءة ابن عامر بأن من لا إيمان له لا عهد له لانتفاء الوازع.(3)

9- قوله تعالى﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ (39) ﴾ [الحج: 39]

اختلف القراء في هذه الآية الكريمة في موضعين منها هما: ﴿أُذِنَ﴾ والكلمة الثانية ﴿يُقَاتَلُونَ﴾

حيث قرأ نافع وأبو جعفر وأبو عمرو البصري ويعقوب الحضرمي وعاصم الكوفي بضم الهمزة من ﴿أذن للذين﴾ بالبناء لما لم يسم فاعله، وقرأ الباقون بفتح الهمزة بالبناء للفاعل.

واختلفوا كذلك في﴿يقاتلون بأنهم﴾ فقرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر وحفص بفتح التاء مجهلاً وقرأ الباقون بكسرها مسمى.(4)

وكان لاختلاف القراءتين أثر على المعنى، فقد نشأ عنهما اختلاف بين الفقهاء أيضاء من حيث العلةُ في مقاتلة الكفار ، ففي حين ذهب المالكية والأحناف إلى القول برد العدوان، يرى الشافعية وغالب الحنابلة إلى أن العلة في القتال هي الكفر، ولم لم يظهر من الكفار اعتداء(5) واختاره ابن

---

(1)ينظر:الشافعي، أحكام القرآن ص: 264

(2)ينظر: نفسه 4/ 218

(3)ينظر:ابن عاشور،التحرير والتنوير10/ 36

(4)ينظر:ابن الجزري،النشر في القراءات العشر2/ 366

(5) ابن قدامة،موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد،المغني (2004م) المغني،تحقيق الدكتور/ محمد شرف الدين

قدامة في مغنيه حيث جعل علة الجهاد الكفر.(1)

إلا أن الرأي الذي ترتاح له النفس ، ويطمئن إليه القلب هو ما ذهب إليه جمهور العلماء إذ يرون أن القتال متوقف على الاعتداء والحرابة، لا على محض الكفر،فلا يقتل إنسان لكفره، وهو ما نجده في عصره صلى الله عليه وسلم وعصر صحابته الكرام والتابعين.

فكلتا القراءتين في ﴿يقاتلون﴾ بالكسر وبالفتح تحملان معنى جليلا هو أن المقاتِل بكسر التاء قد يكون مظلوما، كما هو الحال في المقاتَل بالفتح، وسواء كان هذا الإنسان مقاتِلا غيرَه أم مقاتَلا من غيره، فالذي يحدد كونه ظالما أو مظلوما هو دافعه إلى هذا النزال والمقاتلة، لأن الإذن الرباني للمقاتلين مقيد بكونهم﴿بأنهم ظُلِمُوا﴾ وهذا ما يعاضدد ويقوي رأي الجمهور السابق ذكره من أن علة المقاتلة إنما هي ظهور الحرابة والظلم والاعتداء.

10- قوله تعالى﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[النمل: 25]

اختلف القراء في ﴿ ألا يسجدوا﴾ فالكسائي وكذا رويس وأبو جعفر بهمزة مفتوحة وتخفيف اللام، والباقون بالهمزة وتشديد اللام.(2)

ووجهت قراءة الكسائي ومن معه ، على أن ﴿ألا﴾ للاستفتاح ،ثم قيل يا حرف تنبيه ،وجمع بينه وبين إلا تأكيدا وقيل النداء والمنادي محذوف أي يا هؤلاء أو يا قوم ورجح الأول لعدم الحذف.

ولما كانت هذه القراءة يلمس منها الإشكال، فصل الإمام الشاطبي في تخريجها، ولم تكن له عادة بذلك، فقد قال – رحمه الله : (الطويل)

أَلاَ يَسْجُدُوا رَاوٍ وَقِفْ مُبْتَلىً أَلاَ وَيَا وَاسْجُدُوا وَأَبْدَأْهُ بِالضَّمِّ مُوصِلاَ

أَرَادَ أَلاَ يَا هؤُلاَءِ اسْجُدُوا وَقِفْ لَهُ قَبْلَهُ وَالْغَيْرُ أَدْرَجَ مُبْـــدِلاَ

خطاب والدكتور/السيد محمد السيد،361/8، الناشر/ دار الحديث،القاهرة.

(1)ينظر:السابق .

(2)ينظر: البنا ،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، مصدر سابق،ص: 427

وَقَدْ قِيلَ مَفْعُولاً وَإِنْ أَدْغَمُوا بِلاَ   وَلَيْسَ بِمَقْطُوعٍ فَقِفْ يَسْجُدُوا وَلاَ.(1)

وأما قراءة الجمهور فوجهت على أن الأصل أن لا فأن ناصبة للفعل، ولذا سقطت نون الرفع منه، والنون مدغمة في لا المزيدة للتأكيد.(2)

والأثر الفقهي لهاتين القراءتين المتواترتين عند الزجاج أن التشديد لا يقتضي وجوب السجود، والتخفيف يوجبه، يقول :«ومن قرأ بالتخفيف فهو موضع سجدة من القرآن ، ومن قرأ ﴿ ألا يسجدوا﴾ بالتشديد ، فليس بموضع سجدة».(3)

ولم يرق هذا لجار الله الزمخشري، ورأى أن سجود التلاوة واجب في القراءتين، حيث يقول :«فإن قلت : أسجدة التلاوة واجبة في القراءتين جميعاً أم في إحداهما؟ قلت؛ هي واجبة فيهما جميعاً ، لأنّ مواضع السجدة إما أمرٌ بها ، أو مدحٌ لمن أتى بها ، أو ذمٌّ لمن تركها ، وإحدى القراءتين أمر بالسجود ، والأخرى ذم للتارك . وقد اتفق أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله على أنّ سجدات القرآن أربع عشرة ، وإنما اختلفا في سجدة ص : فهي عند أبي حنيفة سجدة تلاوة . وعند الشافعي : سجدة شكر . وفي سجدتي سورة الحج وما ذكره الزجاج من وجوب السجدة مع التخفيف دون التشديد ، فغير مرجوع إليه».(4)

ومجمل القول أن هذه الآية الكريمة محل سجود عند جميع القراء، والفقهاء بغض النظر على اختلاف القراءة فيها، وذلك لثبوت السنة الصحيحة بمشروعيتها، فقد روي عن أبي الدر داء أنه قال :« سجدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى عشرة سجدة، ليس فيها من المفصل شيء، الأعراف، والرعد، والنحل، وبنو إسرائيل ، ومريم، والحج ، وسجدة الفرقان، وسليمان- سورة النمل، والسجدة، وفي ص، وسجدة الحواميم».(5)

---

(1)ينظر:أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني (2/ 330)

(2)ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص: 271)

(3) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، 115/4

(4)ينظر:الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، 5/ 74

(5)ينظر:البيهقي، السنن الكبرى ، مصدر سابق،2/ 444 وسنن ابن ماجه 3/ 349

وهناك الكثير من القراءات القرآنية، التي كان لها أثر في الأحكام الفقهية، وتنوعها إلا أنني أكتفي بما ذكرت؛لأن هذا الموضوع يحتاج إلى بحث مستقل، فلعل الله سبحانه أن ييسر لي الأمور في قابل الأيام، وأكتب فيه كتابا، أستقصي فيه كل القراءات المتواترة التي نتج عنها أحكام فقهية متغايرة.

11-قوله سبحانه (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ)المائدة: 89

اختلف القراء في (عقدتم) فقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي وكذا خلف (عقدتم) بالقصر والتخفيف على الأصل ،وقرأ الباقون بالقصر والتشديد على التكثير.(1)

وتبعا لاختلاف القراءتين اختلف الفقهاء، لأن قراءة التشديد تفيد التكرير في الحلف، ومفادها عدم وجوب الكفارة في المرة الواحدة ،حتى يحلف مرارا وتكرارا، وأما قراءة التخفيف فمفادها وجوب الكفارة في الحلف مرة واحدة، وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : التشديد يقتضي التكرار، فلا تجب عليه الكفارة إلا إذا كرر، وأنه كان إذا حنث من غير أن يؤكد اليمين أطعم عشرة مساكين، فإذا وكد اليمين أعتق رقبة، وقيل لنافع: ما معنى ودك اليمين؟ قال : أن يحلف على الشيء مرارا.(2)

---

(1)ينظر:البناء، إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر (ص: 256)

(2)ينظر:فتح القدير 205/2

الخاتمة وأبرز النتائج

بتوفيق من الله سبحانه،استطعت أن أعالج في هذه الدراسة قضايا مهمة تتعلق بكتاب الله وقراءاته المتواترة، من حيث نشأتُها وثبوتُها، وأسبابُ تعددها، وموقفُ النحويين، والقراء من بعضها، واتضح لي من خلال هذه الدراسة أن القراء غيرَ النحاة لم يعترضوا على أي قراءة متواترة ،بينما الأمر مختلف عند بعض نحاتنا القدامى، حيث كانت لهم بعض الاعتراضات على قراءات معينة تناولتها بالتفصيل في هذه الأطروحة،واتضح لي أن اعتراضهم عليها راجع إلى أسباب عديدة أبرزها:

1- عدم ثبوت القراءة لدى بعضهم، فأنكرها وردها، كما هو الحال عند الزمخشري ،عندما رد قراءة أبي عمرو البصري، والإمام الزمخشري، مع طول باعه في اللغة وعلم البلاغة، إلا أن بضاعته في علم القراءات مزجاة، وأحيانا يتهمون بعض الرواة بالوهم والخطأ في النقل، بل ووصفهم بالجهل في اللغة العربية.

2-زعم بعض النحويين أنه أحاط بلغة العرب قبل نزول القرآن الكريم، واطلع على كل أوزان العربية، ومن ثم خطأ كل ما خالفها، ولو كانت قراءة متواترة.

3-التسرع وعدم التثبت في رد بعض القراءات المتواترة، وذلك بأن تأتي قراءة من القراءات المتواترة على وجه يخفى على بعض النحويين، ولم يسمع به، فيسارع إلى رميها بالغلط أو الخطأ أو اللحن.

4- اعتقاد بعض النحويين أن القراء يقرؤون باختيارهم، والحقيقة أنهم ناقلون بسند صحيح متصل برسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب والعجم، يقول أبو عمرو الداني :(وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة،والأقيس في العربية،بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، إذا ثبتت لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها).(1)

5-الاحتكام إلى قواعدهم النحوية التي قعدوها، وقوانينهم التي سنوها،اعتمادا على الشعر العربي فأضفوا عليها اهتماما عظيما مبالغا فيه، حتى وصل بهم الأمر إلى الطعن والتخطئة لكل ما خالف تلكم القواعد، والقرآن الكريم بقراءاته المتواترة معجز، ولا يجوز إخضاعه لعلم النحو الذي هو

---

(1)ينظر:الداني،جامع البيان في القراءات السبع،مصدر سابق،1/ 51

أصلا ما وجد إلا خادما للقرآن وقراءاته.

إلا أنه ومع كل ذلك ، فإنني أرى أن يعالج موقف النحوي من القراءات القرآنية في إطاره الزمني، فلا يصح أن يقال:إن سيبويه نقد أو طعن قراءة سبعية؛ لأن هذا المصطلح لم يعرف في عهده، كما أن أئمة النحو السابقين كالخليل وسيبويه والفراء أئمة مجتهدون في العربية والنحو وبينهم وبين القراءات والقراء أوثق الأسباب، وأقوى الصلات، وفكرهم النحوي مبني على القرآن الكريم وقراءاته المختلفة، بل إن بعض أئمة القراءة هم نحاة أصلا كالكسائي وأبي عمرو البصري، وما وقع من هؤلاء النحاة من آراء حول بعض القراءات القرآنية يجب أن يُنظرَ إليها على أنها اجتهاد مِمَّنْ يملكه،والمجتهد يخطئ ويصيب، لا سيما وأنني على يقين كامل من أن النحويين ما وضعوا قواعدهم وأنشئوا علم النحو إلا خدمة لكتاب الله، وصونا له من أن يتطرق إليه اللحن أو الخطأ.

كما أن نحاتنا – رحمهم الله – لم يكونوا بدعا في هذا الاعتراض ، وليسوا السابقين إليه ، فقد ظهر مبكرا في عهده صلى الله عليه وسلم، ولعلنا نذكر حادثة عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم- رضي الله عنهما - واختلاف ابن مسعود وأبي بن كعب مع غيرهما، واحتكام الجميع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

الإمام البخاري ذكر أن السيدة عائشة رضي الله عنها أنكرت على من قرأ بالتخفيف قوله تعالى (﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ جَآءَهُمْ﴾) [سورة يوسف آية 110] قالت : معاذ الله لم تكن الرسل تظن ذلك بربها.

وأما ما يتعلق بأثر القراءات على الأحكام الفقهية،فقد عقدت مبحثا كاملا بينت فيه هذه المسألة بآيات كثيرة، وكيف تنوعت آراء الفقهاء واختلفت بناء على اختلاف القراءة.

وهذا آخر ما يسر الله سبحانه لي أن أحبره في أطروحتي، فالله الكريم أسأل أن يكتب السداد والرشاد،وأن يلهم الإخلاص في القول والعمل،ورحم الله رجلا وقف على عيب لي فأصلحه،فإنما أنا بشر أخطئ ، وقد أصيب، وصلى الله وسلم وبارك على النبي الحبيب ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين.

المصادر

- أبو زهرة،محمد. المعجزة الكبرى القرآن،الناشر/دار الفكر العربي. مصر
- أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم (1988 م) معجم القراءات القرآنية مطبعة جامعة الكويت - ط2.
- ارفيدة،إبراهيم عبد الله،(1984م)، النحو وكتب التفسير للدكتور. الناشر: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان. طرابلس. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. ط: الثانية.
- الأزهري،أبو منصور محمد بن أحمد،(1993 م) معاني القراءات. دراسة وتحقيق الدكتور/ عيد مصطفى درويش والدكتور عوض بن حمد القوزي - مطابع دار المعارف - مصر - القاهرة - ط1 .
- الأزهري،خالد عبد الله،(2006م)، شرح التصريح على التوضيح. تحقيق/ محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. ط. الثانية. السنة.
- إسماعيل بن عمر(1404هـ)تفسير القرآن العظيم. دار الفكر. بيروت.
- إسماعيل،شعبان بن محمد(2011م) المدخل إلى علم القراءات، دار طيبة الخضراء. مكة المكرمة.
- الأفريقي ،ابن منظور،محمد بن مكرم (1999م) لسان العرب ، اعتنى به أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الناشر : دار صادر – بيروت. الطبعة الثالثة.
- الألوسي، شهاب الدين السيد محمود البغدادي، أبو الفضل ،روح المعاني روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الأنباري،أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر، دمشق.
- الأنباري،أبوبكر، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ،تحقيق الدكتور/ محيي الدين رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق.
- الأنباري،عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أبو البركات (1403هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق/ طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، منشورات دار

الهجرة، إيران.

- الأندلسي ،أبو حيان،محمد بن يوسف الغرناطي(1987م) ارتشاف الضرب . تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، الطبعة الأولى.
- الأندلسي ،أبو حيان،محمد بن يوسف الغرناطي ،النهر الماد. مطبوع مع البحر المحيط. تحقيق الدكتور/ عمر الأسعد، دار الجيل. بيروت. لبنان.
- الأندلسي ،أبو حيان،محمد بن يوسف الغرناطي،(1993م) البحر المحيط في التفسير، ت: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الأندلسي،أبو عبد الله محمد بن شريح الرعيني،(2000 م) الكافي في القراءات السبع .تحقيق/ أحمد محمود عبد السميع الشافعي - دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت - ط1.
- الأنصاري،أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد. ابن هشام (1403هـ) المسائل السفرية في النحو. تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن. الناشر مؤسسة الرسالة. مكان النشر بيروت.
- الأنصاري،أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، ابن هشام (1969م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. الطبعة الخامسة. دار إحياء التراث العربي. بيروت . لبنان.
- الأنصاري،أبو محمد عبد الله جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد. ابن هشام (1999م)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق/ بركات يوسف هبود. الطبعة الأولى.
- البخاري،محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي،(1987م) صحيح البخاري. تحقيق الدكتور/ مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق - مع الكتاب تعليق الدكتور مصطفى ديب البغا - دار ابن كثير - اليمامة - لبنان - بيروت - ط3.
- البخاري،محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله،الجامع الصحيح الناشر/إحياء التراث العربي. ط. بلا
- البستي ،أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد التميمي (1993 م) صحيح ابن حبان

بترتيب ابن بلبان - الإمام - مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت - ط2 - تحقيق الشيخ/ شعيب الأرنؤوط - الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

- البغدادي ،ابن السراج، محمد بن سهل النحوي (1999م) الأصول في النحو، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة.
- البغدادي،أحمد بن موسى، ابن مجاهد (2010م) كتاب السبعة في القراءات. تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف. الطبعة الرابعة. دار المعارف. القاهرة . مصر.
- البنا،شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي،(1987م) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر. حققه وقدم له الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل. عالم الكتب. الطبعة الأولى.
- البوطي،محّمد سَعيد رَمضان،(1999 م)من روائع القرآن ص: 61،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
- البيهقي،أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان. تحقيق/ أبو هاجر محمد السعيد زغلول
- البيهقي،أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر، (1994م) السنن الكبرى، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - تحقيق محمد عبد القادر عطا.
- تفسير الفخر الرازي ، المشتهر بالتفسير الكبير و مفاتيح الغيب،المؤلف : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري.
- تمام حسان، (1994م) اللغة العربية معناها ومبناها،دار الثقافة، الدار البيضاء .
- الجزري ،محمد بن محمد بن محمد (1997م) شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ضبط وتعليق الشيخ/ أنس أبو مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- الجزري ،محمد بن محمد بن محمد(2004م)، تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ت/ جمال الدين محمد مشرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، بلا طبعة.
- الجزري،محمد بن محمد بن محمد(1932م)غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق/ برجسترار،الناشر/ مكتبة الخانجي، القاهرة.

- الجعبري، برهان الدين ، جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب المقاصد.
- جعفر،عبد الغفور محمود مصطفى،(1989م)القراءات القرآنية أنواعها وألقابها،ط/ الأولى، 788/2، القاهرة.
- جمال الدين ،ابن مالك،(1983م) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة.
- جمال الدين ،ابن مالك،شرح التسهيل، تحقيق/ محمد محمد داوود، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة.
- جمال الدين بن هشام الأنصاري، ابن هشام (1383) شرح قطر الندى وبل الصدى، - الطبعة الحادية عشرة ،تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد. القاهرة.
- جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد، أبو عبد الله، ابن مالك (2000م) شرح الكافية الشافية، تحقيق/ علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود، منشورات / دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.
- جمال الدين،ابن مالك(1977م)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد.
- حبش،محمد،(1999م - 1419هـ) القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية. نشرته دار الفكر بدمشق، وطبعته الأولى عام.
- الحسين ،ابن خالويه أبو عبد الله بن أحمد (1401هـ). الحجة في القراءات السبع. الناشر/ دار الشروق – بيروت. الطبعة الرابعة ، تحقيق : د عبد العال سالم مكرم
- الحلبي،أبو الحسن طاهر المقرئ، ابن غلبون (1412هـ 1991م) التذكرة في القراءات الثمان. دراسة وتحقيق / أيمن رشدي سويد. الطبعة الأولى. جدة .المملكة العربية السعودية.
- الحلبي،السمين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم،(1987م). الدر المصون في علم الكتاب المكنون . تحقيق الدكتور/ احمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة / الأولى.
- الحمد،غانم قدور، (2012م) الميسر في علم رسم المصحف وضبطه. الناشر/ مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي بالمملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى.

- الحوري،عبد الإله حوري،(2011م) أسباب اختلاف المفسرين في آيات الأحكام . دار النوادر. ط. الثانية.
- خالويه ،الحسين بن أحمد أبو عبد الله (1413هـ / 1992م) إعراب القراءات السبع وعللها، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ط 1.
- خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبد الله (1999م)،الحجة في القراءات السبع، تحقيق/ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- خالويه،الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله،(1401هـ) الحجة في القراءات السبع، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم،الطبعة الرابعة،الناشر: دار الشروق – بيروت
- خلكان،أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر،وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. المحقق / إحسان عباس. الناشر: دار صادر – بيروت. تاريخ بلا.
- د / أحمد القضاة ود/أحمد شكري. ود/ محمد خالد منصور. (2001م) مقدمات في علم القراءات ، دار عمار.عمان . الأردن. الطبعة الأولى.
- الدارقطني،علي بن عمر أبو الحسن البغدادي،(1996م) سنن الدارقطني - دار المعرفة - لبنان - بيروت - تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني.
- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد(1416هـ)، التيسير في القراءات السبع الداني، اعتنى به اتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1.
- الداني،أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو،(2008م)الأحرف السبعة للقرآن . تحقيق / مجدي السيد و جمال الدين شرف. الناشر/ دار الصحابة للتراث بطنطا.
- الداني،أبو عمرو عثمان بن سعيد،(2009م)المقنع في رسم مصاحف الأمصار ، اعتنى به أوتربرتزل الناشر/مؤسسة الريان، بيروت ، لبنان.
- الذهبي. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. (2008م) سير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية. حققه وضبط نصه وعلق عليه الدكتور/ بشار عواد معروف.
- الرازي،أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد حسن،(1431هـ-2011م) معاني الأحرف السبعة. حققه الأستاذ الدكتور/ حسن ضياء الدين عتر. ط. دار النوادر. بتمويل الإدارة العامة للأوقاف. دولة قطر. الطبعة الأولى.

- الرافعي،مصطفى صادق،إعجاز القرآن والبلاغة النبوية. الناشر/ دار الكتاب العربي. بيروت- لبنان
- الربعي، سعدون بن أحمد بن علي،(1434هـ 2013م) النحو القرآني بين الفراء والزجاج والزمخشري. ط، الأولى. مؤسسة دار الصادق الثقافية.
- الزبيدي،محمد مرتضى عبد الرزاق الحسيني،(1965م) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج، طبعة حكومة الكويت.
- الزجاج،أبو إسحاق إبراهيم بن السري،معاني القرآن وإعرابه. تحقيق الدكتور/ عبد الجليل شلبي. منشورات المكتبة العصرية. بيروت . لبنان.
- الزرقاني،محمد عبد العظيم،(1995م)، مناهل العرفان في علوم القرآن . دار إحياء التراث العربي ،بيروت ، ط1.
- الزركشي،بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر،(1376هـ - 1957م)، البرهان في علوم القرآن، المحقق / محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، الناشر : دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي وشركائه.
- الزمخشري،أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي،الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، المؤلف، دار النشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، عدد الأجزاء / 4، تحقيق / عبد الرزاق المهدي.
- الزمخشري،أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله،(1993م) المفصل في صنعة الإعراب. المحقق الدكتور/علي بو ملحم. الناشر : مكتبة الهلال – بيروت. الطبعة: الأولى .
- زنجلة،عبد الرحمن عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة(1982م) حجة القراءات. الناشر/ مؤسسة الرسالة . بيروت. الطبعة الثانية .تحقيق / سعيد الأفغاني.
- السجستاني،أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي،سنن أبى داود. تعليق/ عزت عبيد الدعاس وعادل السيد.
- السخاوي،أبو الحسن علي بن محمد الحمداني،(2004م)، فتح الوصيد في شرح القصيد. تحقيق/ الشيخ : جمال الدين محمد شرف والشيخ / مجدي فتحي السيد.الناشر: دار الصحابة للتراث بطنطا. ط: الأولى.

- سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق / عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر، بلا طبعة ولا تاريخ.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر،(1976م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط الثالثة.
- السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،(1403هـ). الدّر المنثور في التفسير بالمأثور. ط.دار الفكر. بيروت.
- السيوطي،جلال الدين،الاقتراح في أصول النحو، ط/ دار المعارف بحلب سوريا.
- السيوطي،عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين عبد الرحمن،(1998م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها . الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى ، تحقيق / فؤاد علي منصور .
- السيوطي،عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين،الإتقان في علوم القرآن. تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار التراث. القاهرة ط 3 .
- الشاطبي،القاسم بن فيره(2011م) منظومة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد. تحقيق/ فرغلي سيد عزباوي. مكتبة أولاد الشيخ للتراث. الجيزة. مصر.
- الشافعي،محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله،(1400هـ)أحكام القرآن، تحقيق : عبد الغني عبد الخالق ،1/ 193،الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت.
- الشقانصي،أحمد بن القيرواني،(2008م) عمدة القارئين والمقرئين. تحقيق الدكتور/ عبد الرزاق سرور. دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت . لبنان. الطبعة: الأولى.
- شهاب الدين عبد الرحمن، أبو شامة (1975م). المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز. حققه/ طيار آلتي قولاج. دار صادر. بيروت. لبنان.
- الشوكاني،محمد بن علي،(1349هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. ط. الأولى. حلبي.
- الشيب ،أحمد بن حنبل (1989م) مسند أحمد. دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان

- الصابوني،محمد علي،(1986 م) صفوة التفاسير، مؤسسة مناهل العرفان - لبنان - بيروت - توزيع مكتبة الغزالي - سورية - دمشق - ط1.
- الصفاقسي،علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري،(2004 م) غيث النفع في القراءات السبع.الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. المحقق/ أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان. الطبعة: الأولى.
- الطاهر،محمد الطاهر بن محمد بن محمد التونسي، ابن عاشور(1420هـ / 2000م)، التحرير والتنوير، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- الطبراني،أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب،(1415 هـ) المعجم الأوسط - مصر - القاهرة - تحقيق/ طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني .
- الطبري،محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر،(1420 هـ - 2000 م) جامع البيان في تأويل القرآن. المحقق/ أحمد محمد شاكر. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، م
- عباس،فضل حسن(2008م)،القراءات القرآنية وما يتعلق بها. دار النفائس للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
- عبد الرحمن بن إسماعيل، أبو شامة ،إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع . تحقيق وتقديم وضبط/ إبراهيم عطوة عوض. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- عثمان بن جني،أبو الفتح (1998م) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق / محمد عبد القادر عطا،دار الكتب العلمية . بيروت . ط5.
- العربي،القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (1424 هـ - 2003 م)، أحكام القرآن،راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، 119./1 ،الطبعة: الثالثة،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- العسقلاني،ابن حجر أحمد بن علي(1998م) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق/ عبد العزيز عبد الله بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ط1.

- عضيمة،عبد الخالق،(1989م) دراسات لأسلوب القرآن الكريم. دار الحديث . القاهرة. ط.1.
- العطار،أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني،(2006م). غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار تحقيق / أشرف محمد فؤاد طلعت. الناشر/ دار الصحابة للتراث بطنطا. الطبعة الأولى.
- العكبري،أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله،إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. ط/ مصطفى الحلبي. القاهرة.
- العكبري،أبو البقاء عبد الله بن الحسين،(1407هـ / 1987م)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق/ علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت، ط 2.
- العماد،أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي،(1351هـ) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، نشر/ مكتبة القدسي/ بجوار الأزهر.
- فاخر،علي محمد،(2013م) .التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة . دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة. الطبعة الأولى.
- فارس،أبو الحسين أحمد بن زكريا(1989م) . معجم مقاييس اللغة. تحقيق/ عبد السلام هارون. الناشر/ الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان .طرابلس. ليبيا .
- الفارسي،الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي ،الحجة في علل القراءات السبع، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي.راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1993م، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت.
- الفراء،أبو زكريا يحيى بن زياد،معاني القرآن. تحقيق المرحوم/ محمد النجار والدكتور/ عبد الفتاح شلبي. مطبعة دار الكتب المصرية.
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (2008م) ، القاموس المحيط، ط. مصطفى الحلبي. مصر.
- القاضي،عبد الفتاح عبد الغني،(1986م) حول القراءات الشاذة وحرمة القراءة بها. دار الكتب . القاهرة.
- القاضي،عبد الفتاح عبد الغني،(2011م) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة . راجعه الشيخ/ صبري رجب كريم. الناشر/ دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة. الطبعة/ الخامسة.

- القاضي،عبد الفتاح،(1972م) القراءات في نظر المستشرقين والملحدين.ص34 الناشر/مجمع البحوث الإسلامية
- قتيبة،عبد الله بن مسلم، أبو محمد (1393 هـ / 1973م)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق/ السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 2.
- القرطبي،أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن،دار الشام للتراث، بيروت، ط 2، 1952م.
- القرطبي،أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري،التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. المحقق /مصطفى بن أحمد العلوى ومحمد عبد الكبير البكرى.الناشر : مؤسسة قرطبة.
- القسطلاني،شهاب الدين(1392هـ) لطائف الإشارات لفنون القراءات. تحقيق الشيخ /عامر السيد عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين - طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي .
- القطان،مناع (1430هـ - 2009م) مباحث في علوم القرآن. الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة ناشرون .دمشق- سوريا.
- القلقشندي،أبو العباس أحمد،(1922م)، صبح الأعشى. ط: دار الكتب المصرية. سنة م
- القيسي، مكي بن أبي طالب . (2006م) الإبانة عن معاني القراءات. تحقيق الدكتور/ محيي الدين رمضان. الطبعة الأولى. دار الغوثاني للدراسات القرآنية. دمشق.
- القيسي،أبو محمد حموش بن محمد مكي بن أبي طالب، (1989م)، التبصرة، تحقيق/ جمال الدين محمد مشرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط الثالثة.
- القيسي،مكي بن أبي طالب(2007م) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. تحقيق الشيخ / عبد الرحيم الطرهوني. دار الحديث. القاهرة.
- الكبيسي،خليل رجب،(2007 م) المدخل لعلم القراءات - دار السلام - دمشق - ط2.
- الكردي،محمد طاهر عبد القادر،تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه.ط. مكتبة المعارف. الرياض.

- لاشين،عبد الفتاح،التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ط بلا.
- اللبدي،محمد سمير،(1978م)، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي. الناشر. دار الكتب الثقافية. الكويت. حولي. ط . الأولى.
- اللغوي ،أبو الطيب ،مراتب النحويين، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم. ط /مكتبة نهضة مصر. القاهرة.
- المالقي،أحمد بن عبد النور،(1975م)، رصف المباني في شرح حروف المعاني. تحقيق/ أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- المبرد،أبو العباس محمد بن يزيد ،المقتضب، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، إصدار، محمد توفيق عويضة، القاهرة .
- المبرد،محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس(1417هـ - 1997 م)، الكامل في اللغة والأدب: المحقق/ محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر : دار الفكر العربي – القاهرة. الطبعة الثالثة.
- محمد ،ابن الجزري،محمد بن محمد (2010) النشر في القراءات العشر. قدم له صاحب الفضيلة الأستاذ علي محمد الضباع. منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان.
- محمد خليل نصر الله،(2001 م)، الوقف ووظائفه عند النحويين والقراء. الرسالة 159، الحولية الحادية والعشرون . حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت
- محمد محمود عبد الله،(1996م)، أوضح البيان في أحكام تلاوة القرآن، مكتبة القدسي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.
- محمد،ابن الجزري،محمد بن محمد(1980م) منجد المقرئين ومرشد الطالبين. دار الكتب العلمية،بيروت ،لبنان. تفضل بقراءته بعد طبعه كل من : الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي والشيخ أبو الأشبال أحمد محمد شاكر.
- محيسن،محمد سالم(1997م) الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية. الناشر/ المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة.

- محيسن،محمد سالم،(1993م) المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة. دار الجيل. بيروت . لبنان. الطبعة الثالثة.
- محيسن،محمد سالم،الهادي إلى شرح طيبة النشر في القراءات العشر. (2009م) دار البيان العربي. القاهرة. مصر.الطبعة الأولى
- مراجع الطلحي،(1989م)، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، الناشر: الدار الجماهيرية، طرابلس ليبيا، ط: الأولى.
- المزي،عبد الوهاب بن وهبان الشافعي،أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار. تحقيق الدكتور/ أحمد بن فارس السلوم. دار ابن حزم. سنة الطبع : بلا.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ الإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ـ مؤسسة قرطبة ـ مصر ـ القاهرة ـ الأحاديث مذيلة بأحكام الشيخ شعيب الأرنؤوط عليها ـ لم تذكر سنة الطبع .
- المقدسي،موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، ابن قدامة (2004م) المغني. تحقيق الدكتور/ محمد شرف الدين خطاب والدكتور/ السيد محمد السيد، دار الحديث. القاهرة.
- المهدوي،أبو العباس أحمد بن عمار،(هجاء مصاحف الأمصار).
- النحاس،أبو جعفر أحمد بن محمد،(1988م) معاني القرآن الكريم. تحقيق/ الشيخ محمد علي الصابوني. الناشر : جامعة أم القرى - مكة المكرمة. الطبعة الأولى.
- النديم،محمد بن إسحاق،(1999م)، الفهرست، تحقيق / ناهد عباس عثمان ، دار قطري بن الفجاءة ، ط1.
- النويري،محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين (1990م) شرح طيبة النشر في القراءات العشر. حقق وروجع بإشراف لجنة إحياء التراث الإسلامي بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر. القاهرة. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري،(1986م) الجامع الصحيح المسمى: صحيح مسلم .دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
- النيسابوري،الحسن بن أحمد،(1996م)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق وتعليق/ حمزة النشرتي والشيخ عبد الحفيظ فرغلي والدكتور عبد الحميد مصطفى، المكتبة القيمة، القاهرة.

- الهُذلي،يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم اليشكري المغربي،(1428 هـ - 2007 م) الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها. المحقق/ جمال بن السيد ابن رفاعي الشايب. الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر. الطبعة: الأولى.
- الهمداني ،عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، ابن عقيل (1990م) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. الطبعة الأولى، دار الخير.
- الواسطي،عبد الله بن عبد المؤمن،(1998م) الكنز في القراءات العشر. تحقيق/ هناء الحمصي. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى .